

Distr.: General
19 June 2019
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الرابعة والسبعون

البند ١٣٧ من القائمة الأولية*

الميزانية البرنامجية المقترحة لعام ٢٠٢٠

الميزانية البرنامجية المقترحة لعام ٢٠٢٠

الجزء الثاني

الشؤون السياسية

الباب ٣

الشؤون السياسية

البعثات السياسية الخاصة

المجموعة المواضيعية الأولى

المبعوثون والمستشارون والممثلون الخاصون والشخصيون للأمين العام

موجز

يتضمن هذا التقرير الاحتياجات المقترحة من الموارد لعام ٢٠٢٠ لإحدى عشرة بعثة سياسية خاصة مدرجة ضمن المجموعة المواضيعية للمبعوثين والمستشارين والممثلين الخاصين والشخصيين للأمين العام. وتبلغ الاحتياجات المقترحة من الموارد لعام ٢٠٢٠ للبعثات السياسية الخاصة المدرجة ضمن هذه المجموعة ما مقداره ٤٠٠ ٠٧٣ ٥٧ دولار (كقيمة صافية بعد خصم الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين).

* A/74/50



الرجاء إعادة استعمال الورق

080819 050819 19-10046 (A)



المحتويات

الصفحة

٤	أولا - استعراض مالي عام
٥	ثانيا - البعثات السياسية الخاصة
٥	١ - مكتب المستشار الخاص للأمين العام المعني بقبرص
٨	ألف - الخطة البرنامجية المقترحة لعام ٢٠٢٠ والأداء البرنامجي لعام ٢٠١٨**
١١	باء - الاحتياجات المقترحة من الموارد المتصلة بالوظائف والموارد غير المتصلة بالوظائف لعام ٢٠٢٠***
١٣	٢ - مكتب المستشار الخاص للأمين العام المعني بمنع الإبادة الجماعية
١٨	ألف - الخطة البرنامجية المقترحة لعام ٢٠٢٠ والأداء البرنامجي لعام ٢٠١٨**
٢٤	باء - الاحتياجات المقترحة من الموارد المتصلة بالوظائف والموارد غير المتصلة بالوظائف لعام ٢٠٢٠***
٢٦	٣ - المبعوث الشخصي للأمين العام للصحراء الغربية
٢٩	ألف - الخطة البرنامجية المقترحة لعام ٢٠٢٠ والأداء البرنامجي لعام ٢٠١٨**
٣٢	باء - الاحتياجات المقترحة من الموارد المتصلة بالوظائف والموارد غير المتصلة بالوظائف لعام ٢٠٢٠***
٣٤	٤ - مكتب المبعوث الخاص للأمين العام المعني بتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٥٥٩ (٢٠٠٤)
٣٧	ألف - الخطة البرنامجية المقترحة لعام ٢٠٢٠ والأداء البرنامجي لعام ٢٠١٨**
٤٠	باء - الاحتياجات المقترحة من الموارد المتصلة بالوظائف والموارد غير المتصلة بالوظائف لعام ٢٠٢٠***
٤٢	٥ - ممثلة الأمم المتحدة في مباحثات جنيف الدولية
٤٦	ألف - الخطة البرنامجية المقترحة لعام ٢٠٢٠ والأداء البرنامجي لعام ٢٠١٨**
٤٩	باء - الاحتياجات المقترحة من الموارد المتصلة بالوظائف والموارد غير المتصلة بالوظائف لعام ٢٠٢٠***
٥١	٦ - مكتب المبعوث الخاص للأمين العام إلى سوريا
٥٥	ألف - الخطة البرنامجية المقترحة لعام ٢٠٢٠ والأداء البرنامجي لعام ٢٠١٨**
٥٩	باء - الاحتياجات المقترحة من الموارد المتصلة بالوظائف والموارد غير المتصلة بالوظائف لعام ٢٠٢٠***
٦١	٧ - مكتب المبعوث الخاص للأمين العام للقرن الأفريقي
٦٤	ألف - الخطة البرنامجية المقترحة لعام ٢٠٢٠ والأداء البرنامجي لعام ٢٠١٨**
٦٧	باء - الاحتياجات المقترحة من الموارد المتصلة بالوظائف والموارد غير المتصلة بالوظائف لعام ٢٠٢٠***
٦٩	٨ - مكتب المبعوث الخاص للأمين العام لمنطقة البحيرات الكبرى
٧٤	ألف - الخطة البرنامجية المقترحة لعام ٢٠٢٠ والأداء البرنامجي لعام ٢٠١٨**

- ٧٩ - باء - الاحتياجات المقترحة من الموارد المتصلة بالوظائف والموارد غير المتصلة بالوظائف لعام ٢٠٢٠***
- ٨١ - ٩ - مكتب المبعوث الخاص للأمين العام إلى اليمن
- ٨٥ - ألف - الخطة البرنامجية المقترحة لعام ٢٠٢٠ والأداء البرنامجي لعام ٢٠١٨***
- ٨٨ - باء - الاحتياجات المقترحة من الموارد المتصلة بالوظائف والموارد غير المتصلة بالوظائف لعام ٢٠٢٠***
- ٩١ - ١٠ - مكتب المبعوث الخاص للأمين العام إلى بوروندي
- ٩٥ - ألف - الخطة البرنامجية المقترحة لعام ٢٠٢٠ والأداء البرنامجي لعام ٢٠١٨***
- ٩٨ - باء - الاحتياجات المقترحة من الموارد المتصلة بالوظائف والموارد غير المتصلة بالوظائف لعام ٢٠٢٠***
- ١٠٠ - ١١ - مكتب المبعوثة الخاصة للأمين العام إلى ميانمار
- ١٠٦ - ألف - الخطة البرنامجية المقترحة لعام ٢٠٢٠ والأداء البرنامجي لعام ٢٠١٨***
- ١٠٩ - باء - الاحتياجات المقترحة من الموارد المتصلة بالوظائف والموارد غير المتصلة بالوظائف لعام ٢٠٢٠***

** يُقدّم الجزء الذي يتكون من الخطة البرنامجية المقترحة لعام ٢٠٢٠ لكي تنظر فيه الجمعية العامة وفقاً للإجراءات والممارسات المتبعة فيما يتعلق بالميزانية التي أعيد تأكيدها في الفقرة ١٣ من القرار ٢٦٦/٧٢ ألف.

*** تماشياً مع الفقرة ١١ من القرار ٢٦٦/٧٢ ألف، يُقدّم الجزء الذي يتكون من الاحتياجات من الموارد المتصلة بالوظائف والموارد غير المتصلة بالوظائف عن طريق اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية إلى الجمعية العامة لكي تنظر فيه.

أولا - استعراض مالي عام

١ - تبلغ الاحتياجات المقترحة من الموارد لعام ٢٠٢٠ للبعثات السياسية الخاصة المدرجة ضمن المجموعة المواضيعية الأولى ما مقداره ٤٠٠ ٠٧٣ ٥٧ دولار (كقيمة صافية بعد خصم الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين). ويعرض الجدول ١ مقارنة بين الموارد المقترحة لعام ٢٠٢٠ والموارد المعتمدة لعام ٢٠١٩ كما أقرتها الجمعية العامة في قرارها ٧٢/٢٦٢ ألف و ٧٣/٢٧٩ ألف.

الجدول ١

الاحتياجات من الموارد

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الفرق	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨		
الزيادة/(النقصان) لعام ٢٠٢٠ مقابل عام ٢٠١٩	مجموع الاحتياجات غير المتكررة	الاحتياجات	الاعتمادات	الإنفاق	
(٢)-(٣)=(٥)	(٤)	(٣)	(٢)	(١)	
١٢٣,٤	-	٢ ٨٩٩,٢	٢ ٧٧٥,٨	٢ ٣٢٦,٤	مكتب المستشار الخاص للأمين العام المعني بقبرص
٥٥,٤	-	٢ ٢٣٥,٣	٢ ١٧٩,٩	٢ ١٨٩,٦	مكتب المستشار الخاص للأمين العام المعني بمنع الإبادة الجماعية
(١٠,٧)	-	٤٣٩,٩	٤٥٠,٦	٢٤٢,٤	المبعوث الشخصي للأمين العام للصحراء الغربية
٣٦,٠	-	٣٩٧,٢	٣٦١,٢	٣١٩,٦	مكتب المبعوث الخاص للأمين العام المعني بتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٥٥٩ (٢٠٠٤)
٣٤٩,٦	-	٢ ٢٣٦,٧	١ ٨٨٧,١	١ ٩٢٤,٣	مثلة الأمم المتحدة في مباحثات جنيف الدولية
٣٥,١	-	١٦ ٢٣٥,٣	١٦ ٢٠٠,٢	١٤ ٩٥١,٤	مكتب المبعوث الخاص للأمين العام إلى سوريا
-	-	١ ٤٩٦,٤	١ ٤٩٦,٤	١ ٤٦٩,٥	مكتب المبعوث الخاص للقرن الأفريقي
-	-	٤ ٤٠٠,٤	٤ ٤٠٠,٤	٤ ١٥٧,٥	مكتب المبعوث الخاص للأمين العام لمنطقة البحيرات الكبرى
١ ٤٠٣,٠	٤٨١,٣	١٨ ٤٢٣,٠	١٧ ٠٢٠,٠	١٣ ٩٥٩,٧	مكتب المبعوث الخاص للأمين العام لليمن
٢٢٩,٢	-	٧ ٢٣٧,٠	٧ ٠٠٧,٨	٦ ٥٨٣,٦	مكتب المبعوث الخاص للأمين العام لبيرووندي
(١٤٧,٣)	-	١ ٠٧٣,٠	١ ٢٢٠,٣	٥٠٢,٥	مكتب المبعوثة الخاصة للأمين العام المعنية بميانمار
٢ ٠٧٣,٧	٤٨١,٣	٥٧ ٠٧٣,٤	٥٤ ٩٩٩,٧	٤٨ ٦٢٦,٥	المجموع

ثانياً - البعثات السياسية الخاصة

١ - مكتب المستشار الخاص للأمين العام المعني بقبرص (٢٠٠ ٢١٩٩ دولار)



تصدير

في ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، تلقت دعوة لحضور مناسبة إطلاق دورة تدريبية بشأن التثقيف في مجال السلام، ينظمها مشروع "تخيّل" للعام الدراسي ٢٠١٨-٢٠١٩. ويعدّ هذا المشروع مبادرة هامة للغاية انطلقت في قبرص منذ عام ٢٠١٦.

وعلى أرض الواقع، فإن قبرص عبارة عن جزيرة مقسمة منذ عام ١٩٧٤، وإن كانت المشاكل قد ظهرت فيها قبل هذا التاريخ. ومنذ ذلك الحين، قامت الأمم المتحدة بمراقبة وإدارة منطقة عازلة يبلغ طولها ١٨٠ كيلومتراً، تمتد عبر الجزيرة من الشرق إلى الغرب. وعلى مدار سنوات الانقسام، عاشت الطائفتان الرئيسيتان في قبرص، وهما القبارصة الأتراك والقبارصة اليونانيون، في مناطق منفصلة حتى وإن ازدادت الاتصالات بين الطائفتين ببطء خلال العقد الماضي.

وفي حين يستمتع الأطفال في أجزاء أخرى من العالم بقصص خيالية لها نهايات سعيدة، ترعرع العديد من القبارصة الصغار من كلتا الطائفتين على قصص تروى لهم عن الماضي فتستحضر تفاصيل النزاع والصدمات. ولا تزال هذه القصص حقيقية، وعلى الرغم من أن هؤلاء الأطفال لم يعيشوا شخصياً أحداث ١٩٦٣ إلى ١٩٦٤ وأحداث ١٩٧٤، إلا أن العنف والتشريد قد أثرا في أسرهم التي تعيش في كلتا الطائفتين مثقلة بذكرات مليئة بتجارب الفقدان والترحيل.

وبالإضافة إلى عدم وجود اتصالات يُعتدّ بها بين الطائفتين إلا بقدر ضئيل للغاية، وذلك على الرغم من تيسير هذه الاتصالات من خلال فتح معابر ابتداء من عام ٢٠٠٣، كان من نتائج كل هذه السنوات من الانقسام الفعلي والنفسي انتشار انعدام الثقة وانخفاض مستوى التوقعات في صفوف عامة القبارصة الأتراك والقبارصة اليونانيين فيما يتعلق بإمكانية تحقيقهم لتسوية شاملة والعيش بسلام مرة أخرى في جزيرة موحدة. ولقد انتقل هذا التشاؤم إلى حد كبير إلى الأجيال الشابة حتى أن معظم الأطفال في قبرص اليوم، سواء كانوا قبارصة أتراكاً أم قبارصة يونانيين، لم يسبق لهم أن زاروا الطائفة الأخرى ونادراً ما كانت تسنح لهم فرصة، إن وجدت، للالتقاء أو اللعب أو حتى التحدث مع بعضهم البعض.

وإن مشروع "تخيّل" عازمٌ على تغيير ذلك الوضع. ويسعى هذا المشروع، الذي أُتفق على أن يشكل تديراً لبناء الثقة تحت رعاية اللجنة التقنية المعنية بالتعليم المشتركة بين الطائفتين التي أنشأها زعيما الطائفتين في عام ٢٠١٥، إلى تثقيف الأطفال من جميع الأعمار ومن جميع أنحاء الجزيرة بشأن تبادل الثقة والاحترام وبناء ثقافة السلام. وخلال السنة الدراسية الماضية (٢٠١٧-٢٠١٨)، جمع المشروع ما يقرب من ٢٠٠٠ طالب و ٢٠٠ معلم متطوع من ٤٧ مدرسة قبرصية تركية و ٤٧ مدرسة قبرصية يونانية. وتعدّ اللجنة التقنية واحدة من ١٢ لجنة مشتركة بين الطائفتين تحظى بدعم مكتب المستشار الخاص للأمين العام المعني بقبرص وتعمل على بناء الثقة من خلال مبادرات تهدف إلى تحسين الحياة اليومية للقبارصة الذين يعيشون شمال وجنوب الخط الفاصل.

ويجمع مشروع "تخيّل" التلاميذ معاً في المنطقة العازلة التي تشرف عليها الأمم المتحدة حتى يتمكنوا من تكوين صداقات ومن اللعب والغناء والرقص والضحك مع بعضهم البعض، مما يتيح للأطفال أن يجربوا شعور أن يكبروا جنباً إلى جنب في قبرص موحدة تنعم بالسلام.

وإني مؤمنة بمشروع "تخيّل"، ليس فقط لكوني مسؤولة في الأمم المتحدة ولكن أيضاً لكوني أمّاً. فهو مشروع يخلق قنوات لتوجيه حماسة تلاميذ المدارس من كلا الجانبين، ويقربهم من بعضهم البعض، ويشركهم في عملية التثقيف في مجال السلام. ويجدوني أمل صادق في أن يستمر الدعم المقدم من زعميي الطائفتين، وكذلك من المعلمين والمدارس والأسر من كلتا الطائفتين في الأشهر والسنوات القادمة.

(توقيع) إليزابيث سبيهار

نائبة المستشار الخاص للأمين العام المعني بقبرص

التوجه العام

الولايات والمعلومات الأساسية

- ٢ - في ١٠ تموز/يوليه ٢٠٠٨، أعلن الأمين العام في رسالة مؤرخة ١٠ تموز/يوليه ٢٠٠٨ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن (S/2008/456) تعيين مستشاره الخاص المعني بقبرص، اعتباراً من ١٤ تموز/يوليه ٢٠٠٨، لمساعدة الطرفين على إجراء مفاوضات شاملة من أجل التوصل إلى تسوية شاملة للمسألة القبرصية. ويضطلع مكتب المستشار الخاص المعني بقبرص، المعروف أيضاً باسم بعثة المساعي الحميدة، بمسؤولية استخدام أفضل مساعيه التي يبذلها مع ممثلي الطائفتين والدول الضامنة من أجل المساعدة على التوصل إلى حل سلمي وإلى تسوية متفق عليها بشأن مشكلة قبرص. وولايته نابعة من قرار مجلس الأمن ١٨٦ (١٩٦٤).
- ٣ - وقد أهاب مجلس الأمن في قراره ٢٤٥٣ (٢٠١٩) بالجانبين، وبزعميي الطائفتين القبرصيتين تحديداً، وجميع الأطراف المعنية، إلى أن يشاركوا مشاركة فعلية ومجدية بروح الانفتاح والابتكار، ويلتزموا التزاماً كاملاً بعملية التسوية تحت رعاية الأمم المتحدة، ويغنموا مشاورات الأمم المتحدة لاستئناف المفاوضات. ورحب المجلس باستعداد الأمين العام لإبقاء مساعيه الحميدة رهن الإشارة لمساعدة الجانبين، وأعرب عن دعمه التام له في ذلك.

المواءمة مع ميثاق الأمم المتحدة وأهداف التنمية المستدامة

- ٤ - يسترشد المكتب بالولاية المنوطة به في تحقيق المنجزات المستهدفة ذات الصلة التي تسهم في بلوغ الهدف. ويتواءم هدف المكتب مع مقصد المنظمة المتمثل في صون السلم والأمن الدوليين، على النحو المنصوص عليه في المادة ١ من ميثاق الأمم المتحدة. وفي سياق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، تجد المقاصد المنصوص عليها في المادة ١ من ميثاق الأمم المتحدة تجسيدا لها في أهداف التنمية المستدامة. ويتواءم الهدف، وبالتالي المنجزات المستهدفة، مع عدد من أهداف التنمية المستدامة، على النحو المبين في الفقرتين ١٦ و ١٧.

التطورات الأخيرة

- ٥ - خلال المرحلة الأخيرة من المفاوضات الشاملة التي امتدت من أيار/مايو ٢٠١٥ إلى تموز/يوليه ٢٠١٧، تواصلت العملية بوتيرة متباينة. فقد شارك الطرفان في مفاوضات مكثفة في الفترة التي سبقت مؤتمر قبرص وخلالها في كانون الثاني/يناير ٢٠١٧ وكذلك في حزيران/يونيه وتموز/يوليه ٢٠١٧. ثم شهدت الفترة التالية للمؤتمر انخفاضاً كبيراً في المشاركة. ومع ذلك، ففي عام ٢٠١٨ عقد زعيم الطائفة القبرصية التركية وزعيم الطائفة القبرصية اليونانية اجتماعين تحت رعاية نائبة المستشار الخاص، التي اجتمعت أيضاً مع الزعيمين بشكل ثنائي ١٢ مرة.
- ٦ - وفي حزيران/يونيه ٢٠١٨، طلب الأمين العام من مسؤول رفيع المستوى في الأمم المتحدة إجراء مشاورات متعمقة للمساعدة في تحديد ما إذا كانت الظروف قد بلغت مرحلة من النضج تسمح بالعودة إلى عملية ذات جدوى. وفي هذا السياق، أعرب كل من زعيم القبارصة الأتراك وزعيم القبارصة اليونانيين عن استعدادهم للمشاركة في المناقشات بشأن السبل الممكنة للمضي قدماً. وقد أقر الأمين العام، في تقريره عن بعثته للمساعي الحميدة في قبرص (S/2018/919)، بأنه لا يزال هناك مجال أمام الجانبين لرسم طريق مشترك نحو المستقبل، معلناً أن آفاق التوصل إلى تسوية شاملة بين الطائفتين لا تزال قائمة. وأكد الأمين العام من جديد أيضاً التزام الأمم المتحدة تجاه قبرص واستعداده لمواصلة بذل مساعيه الحميدة.
- ٧ - وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٩، ذكر الأمين العام أنه على الرغم من تدني مستوى التوقعات فيما يتصل بإمكان التسوية، لا تزال لدى أغلبية واضحة في كلتا الطائفتين الرغبة في التوصل إلى تسوية. وأكد الأمين العام من جديد أن الوضع الراهن لم يعد قابلاً للاستمرار، وأبلغ مجلس الأمن باعتزامه مواصلة المشاورات مع الطرفين بهدف الاتفاق على إطار مرجعي يكون بمثابة منطلق توافقي نحو مفاوضات مجددة تفضي إلى تسوية في المستقبل المنظور. وحث مجلس الأمن، في قراره

٢٤٥٣ (٢٠١٩)، الجانبين وجميع الأطراف المعنية على الاتفاق على إطار مرجعي وتحديد الإرادة السياسية والالتزام بالتوصل إلى تسوية تحت رعاية الأمم المتحدة. وأكد المجلس أيضاً التزام الأمم المتحدة الراسخ بدعم زعيمة الطائفتين القبرصية التركية والقبرصية اليونانية في الجهود الرامية إلى التوصل إلى تسوية شاملة، إذا قررا مع الانخراط مجدداً في مفاوضات تروم تحقيق النتائج.

الاستراتيجية والعوامل الخارجية لعام ٢٠٢٠

٨ - في ظل مناقشة الإطار المرجعي الجارية حالياً بين زعيمة الطائفتين القبرصية التركية والقبرصية اليونانية والدول الضامنة، مع التركيز على العودة إلى عملية تفاوض مجدية ومهيكلية، وكذلك الالتزام المستمر الذي أعرب عنه الجانبان باستئناف المحادثات الشاملة، بما في ذلك من خلال عقد مؤتمر دولي رفيع المستوى في نهاية المطاف، سيكتفئ المكتب من تعاونه مع الجانبين والدول الضامنة. وسيشمل ذلك الدبلوماسية المكوكية وعقد عدد أكبر من الاجتماعات الثنائية، وتيسير الاجتماعات المتعددة الأطراف واجتماعات أفرقة التفاوض والأفرقة العاملة واللجان التقنية. وستتيح زيادة عدد الاجتماعات مناقشة المزيد من القضايا وإعداد عدد أكبر من الورقات المحتوية على أوجه التقارب. وتشكل هذه العناصر القاعدة والأساس للعمل من أجل وضع الصيغة النهائية لتسوية شاملة ومستدامة.

٩ - وفي الوقت المناسب الذي سيحدده الأمين العام، سيتم تعيين مستشار خاص جديد.

١٠ - وفيما يتعلق بالعوامل الخارجية، تستند الخطة الشاملة لعام ٢٠٢٠ إلى افتراضات التخطيط التالية:

(أ) الالتزام السياسي المستمر بالعملية السياسية وتنفيذ تدابير بناء الثقة؛

(ب) الدعم الدولي المستمر لعملية التفاوض.

١١ - ويراعي المكتب المنظور الجنساني في أنشطته التنفيذية ومنجزاته المستهدفة ونتائجه ذات الصلة، حسب الاقتضاء. وقد شدد مجلس الأمن، في قراره ٢٤٣٠ (٢٠١٨)، على أهمية المشاركة الكاملة والفعالة للمرأة في جميع مراحل عملية السلام، وعلى أهمية إشراكها في وضع وتنفيذ استراتيجيات ما بعد انتهاء النزاع لتحقيق السلام المستدام، بوسائل منها إعادة تنشيط اللجنة التقنية المعنية بالمسائل الجنسانية. وتحقيقاً لهذه الغاية، يكرر المكتب توضيح هذه الاعتبارات في تفاعله مع زعيمة القبارصة الأتراك والقبارصة اليونانيين وأصحاب المصلحة الآخرين، ويدعم الجهود الملموسة المضطلع بها لبدء عمل تمهيدي بشأن إجراء تقييم للآثار الاجتماعية الاقتصادية ليراعي الاعتبارات الجنسانية، على النحو الذي طلبه المجلس في قراره ٢٤٣٠ (٢٠١٨)، وكذلك دعم عمل الناشطات المحليات والمجموعات النسائية والأطراف المهتمة الأخرى، من أجل تعزيز تنفيذ قرار المجلس ١٣٢٥ (٢٠٠٠) في سياق عملية السلام في قبرص على نطاق أوسع.

١٢ - وفيما يتعلق بالتعاون مع الكيانات الأخرى والتنسيق والاتصال بين الوكالات، يضطلع المكتب، بناءً على طلب من زعيمة الطائفتين، بتنسيق مشاركة المؤسسات المالية الدولية في دعم العملية، وبوجه خاص البنك المركزي الأوروبي وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي. وبالإضافة إلى ذلك، يتعاون المكتب مع المفوضية الأوروبية، التي تدعم عملية التفاوض، وينسق الأنشطة معها.

١٣ - وسيواصل المكتب العمل على نحو متكامل مع كل من قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص وفريق الأمم المتحدة القطري، بغية تحقيق أقصى قدر ممكن من التأزر وكفاءة تقديم دعم متسق وفعال لجهود السلام التي تبذلها الأمم المتحدة.

أنشطة التقييم

١٤ - من المقرر إجراء التقييم الذاتي التالي في عام ٢٠٢٠: تنفيذ تفويض السلطة للبعثات السياسية الخاصة التي تقودها إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام.

ألف - الخطة البرنامجية المقترحة لعام ٢٠٢٠ والأداء البرنامجي لعام ٢٠١٨



١ - الهدف

١٥ - يتمثل الهدف، الذي يساهم في تحقيقه هذا المكتب، في التوصل إلى تسوية شاملة لمشكلة قبرص.

٢ - المواءمة مع أهداف التنمية المستدامة

١٦ - يتواءم الهدف مع الهدف ٥ من أهداف التنمية المستدامة، وهو تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات. وسيسهن إحراز تقدم في بلوغ هذا الهدف في كفالة مشاركة المرأة مشاركة كاملة وفعالة وتكافؤ الفرص المتاحة لها للقيادة على قدم المساواة مع الرجل على جميع مستويات صنع القرار في الحياة السياسية والاقتصادية والعامية.

١٧ - ويتواءم هذا الهدف مع الهدف ١٦ من أهداف التنمية المستدامة، وهو التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يُهتَم فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات. وسيساعد التقدم المحرز نحو بلوغ الهدف في الحد بشكل كبير من جميع أشكال العنف وفي تعزيز سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي وكفالة تكافؤ فرص وصول الجميع إلى العدالة.

٣ - أعضاء على إحدى النتائج المحققة في عام ٢٠١٨

اتفاق زعيمى القبارصة الأتراك والقبارصة اليونانيين على فتح معبرين اثنين آخرين في الجزيرة



سكان قبرص يحتفلون، في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر، بفتح معبرين اثنين آخرين في الجزيرة؛ وهو ما يعد خطوة هامة نحو بلد موحد. المصدر: وكالة رويترز.

في عام ٢٠١٨، التقى زعيم القبارصة الأتراك، مصطفى أفنجي، وزعيم القبارصة اليونانيين، نيكوس أناستاسياديس، للمرة الثانية في عام ٢٠١٨ للإعلان عن الفتح المتزامن لاثنتين من المعابر في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر؛ وهما معبر ديرينيا في الشرق، ومعبر ليفكا-أبليجي في غرب الجزيرة. وكان الاجتماع بمثابة خطوة مهمة نحو زيادة الاتصال والحوار بين الطائفتين وبعث الأمل في بلوغ آفاق عملية السلام.

وصادف عام ٢٠١٨ ذكرى مرور عشر سنوات على إنشاء اللجان التقنية المشتركة بين الطائفتين، التي ييسرها المكتب، والمسؤولة عن العمل على اتخاذ تدابير بناء الثقة الرامية إلى تحسين الحياة اليومية للقبارصة وتيسير المزيد من التفاعل فيما بينهم. وكان فتح المعبرين أحد تدابير بناء الثقة التي اتفق عليها الزعيمان في عام ٢٠١٥.

وطوال عام ٢٠١٨، دعم المكتب جهود الجانبين على أعلى المستويات السياسية والتقنية فيما يتعلق بالتفاوض و/أو تنفيذ تدابير بناء الثقة. وقام المكتب أيضاً بالتنسيق الوثيق مع المجتمع الدولي لتبسيط أنشطة إطلاق الرسائل والدعوة. وشكلت هذه الإجراءات المتضافرة والمشاركة المستمرة من جانب المكتب عاملاً رئيسياً في إنجاح فتح المعبرين.

النتيجة والأدلة

أسهمت المنجزات المستهدفة في إحراز النتيجة المتوخاة، وهي الفتح المتزامن لاثنتين من المعابر. وكان لفتح المعبرين أثر هائل على القبارصة من كلتا الطائفتين، حيث سمح لهم بإعادة التواصل والتحرك بحرية وتعزيز الاتصال والحوار والتعاون. وفي نهاية المطاف، فإن تنفيذ تدابير بناء الثقة يؤدي إلى بناء الثقة بين الطائفتين ويوفر الأساس للتعايش السلمي. وتشمل الأدلة على تحقق النتيجة استخدام أكثر من ٣٨٠٠٠ للمعبرين في الشهر الأول من فتحهما، مما أدى إلى تيسير المزيد من التفاعل بين الطائفتين. وتثبت النتيجة التي تحققت التقدم المحرز في عام ٢٠١٨ نحو بلوغ الهدف بشكل جماعي.

١٨ - تحققت جزئياً إحدى النتائج المقررة لعام ٢٠١٨، وهي المتمثلة في إحراز تقدم في المفاوضات الشاملة بغية التوصل إلى تسوية شاملة، على النحو المشار إليه في تقرير الأمين العام عن التقديرات المتعلقة بالبعثات السياسية الخاصة والمسعبي الحميدة والمبادرات السياسية الأخرى التي تآذن بها الجمعية العامة و/أو مجلس الأمن لعام ٢٠١٨ بالنسبة للمجموعة المواضيعية الأولى (A/72/371/Add.1)، وذلك على الرغم من عدم وجود مفاوضات، وهو ما تدل عليه الاجتماعات التي عقدت مع زعمي القبارصة الأتراك والقبارصة اليونانيين ومثليهما وفيما بينهم. وتمثلت أهم نتيجة للاجتماعات التي عقدت في عام ٢٠١٨ في استعداد الزعيمين للانخراط في مناقشات بشأن سبل المضي قدماً والأعمال المذكورة أعلاه المتصلة بتدابير بناء الثقة. وكما أكد الأمين العام في تقريره عن بعثته للمسعبي الحميدة في قبرص، وتماشياً مع نداءات المجلس، لا تزال الأمم المتحدة ملتزمة التزاماً راسخاً بدعم الزعيمين في بذل الجهود الرامية إلى التوصل إلى تسوية شاملة.

٤ - أوضاع على إحدى النتائج المقررة لعام ٢٠٢٠

الإطار المرجعي لعملية استئناف المحادثات

في تموز/يوليه ٢٠١٧، اختتم المؤتمر المعني بقبرص دون التوصل إلى نتيجة نهائية بعد أن عُثقت آمال وتوقعات كبيرة على المفاوضات في مرحلتها التي شهدتها الفترة بين عامي ٢٠١٥ و ٢٠١٧. وشكل استمرار غياب المفاوضات في عام ٢٠١٨، بالإضافة إلى عدم اليقين الذي يطبع توقعات مستقبل العملية، مصدر قلق بالغ للعديد من القبارصة وللمجتمع الدولي على حد سواء.

التحدي والاستجابة

في عام ٢٠١٨، كان التحدي التالي متمثلاً في التفاعل مع الطرفين والدول الضامنة من أجل الاتفاق على إطار مرجعي لاستئناف محتمل لعملية تفاوض شاملة.

وفي حزيران/يونيه ٢٠١٨، طلب الأمين العام من أحد مسؤولي الأمم المتحدة الرفيعة المستوى إجراء مشاورات من خلال سلسلة من الاجتماعات الثنائية مع الجانبين والدول الضامنة. وفي تقريره عن بعثته للمسعبي الحميدة في قبرص، خلص الأمين العام إلى أن احتمالات التوصل إلى تسوية شاملة بين الطائفتين في الجزيرة لا تزال قائمة. وطلب من مسؤول الأمم المتحدة الرفيع المستوى مواصلة المناقشات مع الجانبين بشأن الإطار المرجعي لاستئناف عملية ذات جدوى من شأنها أن تؤدي إلى تسوية شاملة. ومن المتوقع أن يتم الاتفاق في عام ٢٠١٩ على الإطار المرجعي لتجديد عملية التفاوض.

وبالإضافة إلى ذلك، ففي عام ٢٠١٨، شارك المكتب في تدريبات داخلية بشأن الدروس المستفادة وفرت الأساس اللازم لتعزيز تفاعل الأمم المتحدة مع الجانبين من خلال عقد اجتماعات بين زعمي الطائفتين والدول الضامنة وأصحاب المصلحة الرئيسيين.

وفي إطار الاستجابة المقررة لعام ٢٠٢٠، وعقب الدبلوماسية المكوكية للأمم المتحدة وعودة الجانبين للانخراط في مفاوضات موجهة نحو تحقيق النتائج واحتمال إعادة عقد المؤتمر المعني بقبرص، سيكتنف المكتب عمله لتيسير المفاوضات، بما في ذلك عقد الاجتماعات مع الزعيمين وفيما بينهما، وكذلك عقد اجتماعات لأفرقة التفاوض واللجان التقنية والأفرقة العاملة، بغية تحقيق تسوية شاملة متفق عليها بين الطرفين في قبرص. ومن خلال هذا التكتيف للجهود، سيزيد المكتب من أنشطته لتخطيط ودعم وتنسيق وتيسير الاجتماعات على مختلف المستويات، بالإضافة إلى التواصل مع المحاورين المعنيين، بما في ذلك الأحزاب السياسية والمجتمع المدني والمجموعات النسائية ووسائل الإعلام وممثلو السلك الدبلوماسي في الجزيرة.

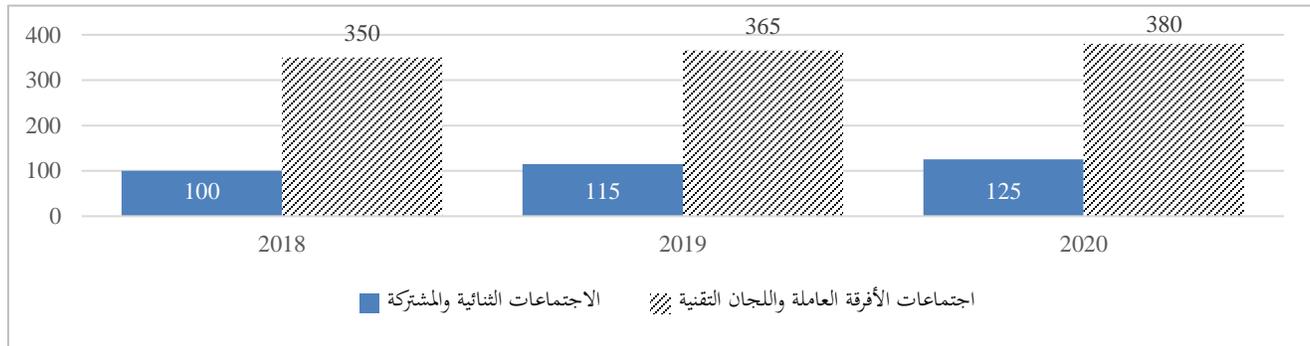
النتيجة والأدلة

من المتوقع أن يسهم المنجز المستهدف المقرر في تحقيق النتيجة المتوخاة، وهي إجراء مفاوضات موجهة نحو تحقيق النتائج بين جميع الأطراف بهدف التوصل إلى تسوية شاملة.

وستشمل الأدلة التي تثبت هذه النتيجة، إذا ما تحققت، الاتفاق على إطار مرجعي من شأنه أن يمهد الطريق لاستئناف عملية المفاوضات، وزيادة عدد الورقات المتضمنة لأوجه التقارب، وزيادة عدد اجتماعات اللجان التقنية والأفرقة العاملة، وتنفيذ تدابير بناء الثقة، كما هو مبين في الشكل، نحو تحقيق الهدف الأسمى المتمثل في التوصل إلى اتفاق بشأن تسوية شاملة.

وسوف تثبت هذه النتيجة، إذا ما تحققت، التقدم المحرز في عام ٢٠٢٠ نحو بلوغ الهدف بشكل جماعي.

مقاييس الأداء: عدد الاجتماعات الثنائية والمشاركة مع زعميي الطائفتين وفريقيهما المتفاوضين وأصحاب المصلحة الرئيسيين، وعدد اجتماعات الأفرقة العاملة واللجان التقنية من أجل التوصل إلى تسوية لمشكلة قبرص



١٩ - وسيواصل المكتب الاسترشاد بجميع الولايات المنوطة به، التي توفر الإطار التشريعي لمنجزاته المستهدفة.

٥ - المنجزات المستهدفة للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٠

٢٠ - يعرض الجدول ٢ قائمة بجميع المنجزات المستهدفة التي من شأنها أن تسهم في تحقيق الهدف المذكور أعلاه، مصنفة حسب الفئة والفئة الفرعية، للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٠.

الجدول ٢

المنجزات المستهدفة للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٠، حسب الفئة والفئة الفرعية

المقررة لعام ٢٠١٨	المقررة لعام ٢٠١٩	المقررة لعام ٢٠٢٠
-------------------	-------------------	-------------------

المنجزات المستهدفة المعدودة	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠
ألف - تيسير عمل الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء وثائق الهيئات التداولية (عدد الوثائق)	٢	٢	٢
الخدمات الفنية المقدمة للاجتماعات (عدد الاجتماعات التي يدوم كل منها ثلاث ساعات)	٢	٢	٢
المنجزات المستهدفة غير المعدودة			
جيم - المنجزات المستهدفة الفنية المساعي الحميدة			
التشاور والمشورة والدعوة			
دال - المنجزات المستهدفة في مجال الاتصال العلاقات الخارجية والعلاقات مع وسائل الإعلام			

٦ - أهم الفروق النسبية في المنجزات المستهدفة

الفروق بين الأرقام الفعلية والأرقام المقررة في عام ٢٠١٨

- ٢١ - يعزى الفرق في بند وثائق الهيئات التداولية إلى قيام مجلس الأمن بمناقشة مشكلة قبرص ثلاث مرات عوضاً عن مرتين.
- ٢٢ - ويعزى الفرق في بند الخدمات الفنية المقدمة للاجتماعات إلى قيام مجلس الأمن بمناقشة مشكلة قبرص ثلاث مرات عوضاً عن مرتين.

باء - الاحتياجات المقترحة من الموارد المتصلة بالوظائف والموارد غير المتصلة بالوظائف لعام ٢٠٢٠

الاحتياجات من الموارد (الميزانية العادية)

الجدول ٣

الموارد المالية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الفرق	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨
مجموع الاحتياجات الزيادة/النقصان) لعام ٢٠٢٠ مقابل عام ٢٠١٩			
الاحتياجات غير المتكررة	(٤)	(٣)	(١)
الاعتمادات	(٤)	(٣)	(١)
الإنفاق	(٤)	(٣)	(١)
تكاليف الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة	-	-	-
تكاليف الموظفين المدنيين	١٢٣,٤	٢ ٣٧٦,٢	٢ ٢٥٢,٨
التكاليف التشغيلية	-	٥٢٣,٠	٥٢٣,٠
المجموع (بعد خصم الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين)	١٢٣,٤	٢ ٨٩٩,٢	٢ ٧٧٥,٨
			٢ ٣٢٦,٤

الجدول ٤
الوظائف

الوظائف المعتمدة لعام ٢٠١٩	الوظائف المقترحة لعام ٢ٰ٢٠	التغير	الفئة الفنية والفئات العليا																
			أع م	مد-٢	مد-١	ف-٥	ف-٤	ف-٣	ف-٢	المجموع الفرعي	الخدمات العامة ^(١)	الدولية	وطني	المحلية المتحدة	المجموع				
				الخدمات العامة		الميدانية/ الخدمات		المجموع		الخدمات العامة ^(١)		الدولية		وطني		المحلية المتحدة		المجموع	
٢١	٢١	-	-	١	٣	٥	١	-	١١	٤	١	١٦	٥	-	-	٢١	-	-	-
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-

المختصرات: أ ع م = أمين عام مساعد؛ و أ ع: وكيل الأمين العام.

(أ) الرتب الأخرى، ما لم يُصنَّ على خلاف ذلك.

(ب) يعمل وكيل الأمين العام بموجب عقد على أساس الوقت الفعلي لممارسة العمل.

٢٣ - تبلغ الموارد المقترحة للمكتب لعام ٢٠٢٠ ما مقداره ٢ ٨٩٩ ٢٠٠ دولار (كقيمة صافية بعد خصم الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين)، وستغطي تكاليف المرتبات والتكاليف العامة للموظفين (٢ ٣٧٦ ٢٠٠ دولار) لاستمرار ٢١ وظيفة (١) وكيل أمين عام، ١ مد-١، ٣ ف-٥، ٥ ف-٤، ١ ف-٣، ٤ وظائف من فئة الخدمة الميدانية، ووظيفة واحدة من فئة الخدمات العامة، ٥ وظائف من الرتبة المحلية)، وكذلك التكاليف التشغيلية (٥٢٣ ٠٠٠ دولار) التي تشمل تكاليف الخبراء الاستشاريين والخدمات الاستشارية (٤٨ ٤٠٠ دولار)، والسفر في مهام رسمية (١٥٦ ٠٠٠ دولار)، والمرافق والبنى التحتية (٨٢ ٧٠٠ دولار)، والنقل البري (٣٩ ١٠٠ دولار)، والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات (٩٥ ٠٠٠ دولار)، واللوازم والخدمات والمعدات الأخرى (١٠١ ٨٠٠ دولار).

٢٤ - وفي عام ٢٠٢٠، يُقترح أن يظل عدد ومستوى الرتب للوظائف في المكتب دون تغيير. وطُبق معدل شغور بنسبة ١٤ في المائة على الوظائف الدولية، باستثناء الوظيفة التي برتبة وكيل الأمين العام، في حين أن الوظائف الوطنية تستند إلى افتراض الشغل الكامل للوظائف.

٢٥ - ويُعزى الفرق (الزيادة) بين الموارد المقترحة لعام ٢٠٢٠ والميزانية المعتمدة لعام ٢٠١٩ أساساً إلى زيادة الاحتياجات تحت بند تكاليف الموظفين المدنيين، الناتجة عن ارتفاع النسبة المئوية للتكاليف العامة للموظفين بالنسبة للوظائف الدولية، استناداً إلى أنماط الإنفاق الأخيرة، وافتراض الشغل الكامل للوظائف الوطنية في عام ٢٠٢٠، مقارنة بمعدل الشغور البالغ ١٠ في المائة المعتمد في عام ٢٠١٩.

الموارد الخارجة عن الميزانية

٢٦ - لم تتوفر موارد من خارج الميزانية في عام ٢٠١٩ وليس من المتوقع توفرها في عام ٢٠٢٠.

٢ - مكتب المستشار الخاص للأمين العام المعني بمنع الإبادة الجماعية

(٣٠٠ ٢٣٥ دولار)



تصدير

لقد تولدت ولايتي من فشل المجتمع الدولي خلال التسعينيات في منع ووقف الإبادة الجماعية في كل من رواندا وسريبرينيتسا بالوبوسنة والهرسك. ولقد رأيت رأي العين الأثر الذي تخلفه "جريمة الجرائم" تلك في الضحايا. فعندما زرت سريبرينيتسا، استمعت لمعاناة الضحايا والناجين، وكذلك لعائلات القتلى. وبعد مرور أكثر من ٢٠ عاماً، لا يزال كثيرون لا يعرفون مصير أحبائهم. ولقد تعهدت لهم بأننا سنلتزم بتكريم الضحايا ونحقق لهم العدالة من خلال عملنا.

وقد أحرزت الأمم المتحدة تقدماً كبيراً منذ أن أنشأ الأمين العام ولاية مكتب المستشار الخاص المعني بمنع الإبادة الجماعية في عام ٢٠٠٤. واليوم، أصبحنا نعرف عوامل الخطر وعلامات الإنذار المبكر لجرائم الإبادة الجماعية وغيرها من الجرائم الوحشية، ونعرف كذلك متى نحتاج للتحرك من أجل منع وقوعها. وفي عام ٢٠٠٥، التزمت الدول الأعضاء بالإجماع بالمسؤولية عن حماية السكان من جريمة الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والتطهير العرقي والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية، وهو ما يشار إليه عموماً بمبدأ المسؤولية عن الحماية. وإني أعمل بالتعاون مع المستشارة الخاصة للأمين العام المعنية بالمسؤولية عن الحماية، إلى جانب الإدارات والمكاتب والبرامج والوكالات داخل منظومة الأمم المتحدة، من أجل التعبئة وبناء القدرات لمنع هذه الجرائم الشنيعة.

ولا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله لمنع وقوع الجرائم الوحشية. ولكننا نحقق أكثر مما ننجح. وما يثير الجزع أننا نشهد تجاهلاً متزايداً لقواعد القانون الدولي الراسخة، بما في ذلك ما يتعلق بحماية المدنيين في النزاعات المسلحة، وكذلك زيادة في مظاهر التعبير عن الكراهية والتعصب والعنصرية وكراهية الأجانب في جميع أنحاء العالم. وتُبرز هذه التطورات استمرار أهمية التركيز القوي على منع الجرائم الوحشية، وهي إحدى المهام الرئيسية لولاية مكنتي.

فعلى مدار السنوات الـ ١٣ الماضية، دأب مكنتي على تطوير الخبرات التقنية التي تمكنه من إسداء المشورة للدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية والدولية بشأن إدراج منع الجرائم الوحشية في استراتيجياتها وعملها. ولقد أحرزنا بعض التقدم في إضفاء الطابع المؤسسي على منع الجرائم الوحشية داخل منظومة الأمم المتحدة، وكذلك على الصعيدين الإقليمي والوطني في أفريقيا وأوروبا وأمريكا اللاتينية.

وفي عام ٢٠٢٠، سوف يسرّع مكنتي من جهوده لإشهار علامات الإنذار المبكر وتقديم التوصيات والدعوة إلى العمل عندما نرى حالات مثيرة للقلق. وسنحقق النفع أيضاً من عملنا مع المؤسسات والمنظمات على الصُّعد الوطني والإقليمي والدولي لبناء القدرات اللازمة للاستجابة لعوامل الخطر المتصلة بهذه الجرائم ولبناء مجتمعات قادرة على الصمود وشاملة للجميع.

(توقيع) أداما دينينغ

وكيل الأمين العام، المستشار الخاص المعني بمنع الإبادة الجماعية

التوجه العام

الولايات والمعلومات الأساسية

- ٢٧ - أنيطت بمكتب المستشار الخاص للأمين العام المعني بمنع الإبادة الجماعية ولاية جمع المعلومات، وبخاصة من داخل منظومة الأمم المتحدة، بشأن الانتهاكات الواسعة النطاق والجسيمة للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني ذات الدوافع الإثنية والعرقية، والتي قد تؤدي إلى وقوع جريمة إبادة جماعية إذا لم يتم منعها أو وقفها؛ والقيام بدور آلية للإنذار المبكر للأمين العام، ومن خلاله لمجلس الأمن بتوجيه اهتمام أعضائه إلى الحالات التي يحتمل أن تؤدي إلى وقوع جريمة إبادة جماعية؛ وتقديم توصيات إلى المجلس عن طريق الأمين العام بشأن الإجراءات الكفيلة بمنع حدوث جرائم إبادة جماعية أو وقفها؛ وإقامة اتصالات مع منظومة الأمم المتحدة بشأن الأنشطة التي ينبغي الاضطلاع بها لمنع الإبادة الجماعية والعمل على تعزيز قدرة الأمم المتحدة على تحليل وإدارة المعلومات المتعلقة بأعمال الإبادة الجماعية أو الجرائم المتصلة بها.
- ٢٨ - وهذه الولاية مستمدة من الدعوة التي وجهها مجلس الأمن، في قراره ١٣٦٦ (٢٠٠١)، إلى الأمين العام ليحيل إلى المجلس المعلومات والتحليلات المتاحة من داخل منظومة الأمم المتحدة عن حالات الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. وقد أبلغ الأمين العام رئيس مجلس الأمن، في رسالة مؤرخة ١٢ تموز/يوليه ٢٠٠٤ (S/2004/567)، بقراره تعيين مستشار خاص معني بمنع الإبادة الجماعية. وأبلغ رئيس المجلس الأمين العام، في رده المؤرخ ١٣ تموز/يوليه ٢٠٠٤ (S/2004/568)، بأن المجلس قد أحاط علماً بما يعترفه القيام به.
- ٢٩ - وفيما يتعلق بمبدأ المسؤولية عن الحماية، تناولت الجمعية العامة، في الفقرتين ١٣٨ و ١٣٩ من قرارها ١/٦٠ بشأن الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، مسؤولية كل من الدول الأعضاء والمجتمع الدولي عن حماية السكان عن طريق منع جرائم الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والتطهير العرقي والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية والتحرير عليها. وقد تعهد رؤساء الدول والحكومات المجتمعون بدعم الأمم المتحدة في بناء قدرة على الإنذار المبكر في هذا الصدد، وأهابوا بالجمعية أن تواصل النظر في مبدأ المسؤولية عن توفير الحماية. وأعاد مجلس الأمن تأكيد أحكام الفقرتين ١٣٨ و ١٣٩ في سياق قراره ١٦٧٤ (٢٠٠٦) وأشار إلى هذا التأكيد في قراره ١٧٠٦ (٢٠٠٦). وبالإضافة إلى ذلك، جاءت الفقرة ١٤٠ من قرار الجمعية العامة ١/٦٠، التي أعربت فيها الجمعية عن الدعم الكامل لمهمة المستشار الخاص المعني بمنع الإبادة الجماعية، لتؤكد العلاقة الوثيقة بين الولايتين.
- ٣٠ - وأعرب الأمين العام، في رسالة مؤرخة ٣١ آب/أغسطس ٢٠٠٧ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن (S/2007/721)، عن اعتزامه تعيين مستشار خاص له معني بالتركيز على مبدأ المسؤولية عن الحماية. وأبلغ رئيس المجلس الأمين العام، في رده المؤرخ ٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ (S/2007/722)، بأن المجلس قد أحاط علماً بما يعترفه القيام به. وفي هذا الصدد، فإن المستشار الخاصة للأمين العام المعنية بالمسؤولية عن الحماية مكلفة بتطوير هذا المبدأ من النواحي المفاهيمية والمؤسسية والتنفيذية، ومواصلة إجراء حوار سياسي مع الدول الأعضاء بشأن تطبيقه.
- ٣١ - وفي وقت يشهد تحاهلاً متزايداً للقواعد القانون الدولي الراسخة، بما في ذلك ما يتعلق بحماية المدنيين في النزاعات المسلحة، وكذلك زيادة في مظاهر التعبير عن الكراهية والتعصب والعنصرية وكراهية الأجانب، أصبحت هناك حاجة ملحة لتحليلات والتوصيات المناسبة التوقيت بشأن الحالات التي تنطوي على خطر وقوع جريمة الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والتطهير العرقي والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية. كما أن منع الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والتطهير العرقي والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية يعد جزءاً رئيسياً من استراتيجية المنع الأوسع نطاقاً للأمين العام.

المواءمة مع ميثاق الأمم المتحدة وأهداف التنمية المستدامة

٣٢ - يسترشد المكتب بالولاية المنوطة به في عمله على تحقيق المنجزات المستهدفة ذات الصلة التي تسهم في بلوغ الهدف. ويتواءم هدف المكتب مع مقصد المنظمة المتمثل في صون السلم والأمن الدوليين، على النحو المنصوص عليه في المادة ١ من ميثاق الأمم المتحدة. وفي سياق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، تجد المقاصد المنصوص عليها في المادة ١ من ميثاق الأمم المتحدة تجسيدا لها في أهداف التنمية المستدامة. ويتواءم الهدف، وبالتالي المنجزات المستهدفة، مع عدد من أهداف التنمية المستدامة، على النحو المبين في الفقرتين ٤٩ و ٥٠.

التطورات الأخيرة

٣٣ - في عام ٢٠١٨، واصل المكتب جمع وتقييم المعلومات بصورة متسقة وفي الوقت المناسب عن التطورات في جميع أنحاء العالم وذلك من أجل تنبيه الأمين العام، وعن طريقه تنبيه مجلس الأمن ومنظومة الأمم المتحدة الأوسع نطاقا إلى الحالات التي قد تنطوي على خطر الإبادة الجماعية، وجرائم الحرب، والتطهير العرقي، والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية. ويستند جمع وتقييم المعلومات إلى الإطار التحليلي للتنبؤ بالجرائم الوحشية الذي وضعه المكتب (A/70/741-S/2016/71)، والذي أعد استنادا إلى استعراض للقانون الدولي الساري وسوابق أحكام القضاء.

٣٤ - وفي عام ٢٠١٨، قامت ست دول أعضاء وثلاث منظمات إقليمية بتيسير زيارات المستشار الخاص المعني بمنع الإبادة الجماعية بشأن المسائل المتعلقة بولايته. وخلال الفترة نفسها، قدم المستشار الخاص ست مذكرات استشارية إلى الأمين العام بشأن التطورات القطرية والإقليمية والمواضيع المتعلقة بمنع الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية، وأرفقها بتوصيات لاتخاذ إجراءات وقائية. وعند الطلب، قدم المستشار الخاص أيضاً إحاطة إلى مجلس حقوق الإنسان بشأن المسائل ذات الصلة بولايته.

٣٥ - وواصل المستشار الخاص المعني بمنع الإبادة الجماعية اتخاذ مبادرات لمواجهة مخاطر محددة على الصعيد العالمي. وفي عام ٢٠١٨، كان هناك عدد متزايد من الحالات المثيرة للقلق التي أُبلغ بها مكتبه، كما هو مبين في الفقرة ٢٧ أعلاه. وقد تطلبت هذه التطورات من المكتب تكثيف أعمال الرصد والدعوة والمشاركة في مجالات جديدة ذات أولوية. وقدمت طلبات الإحاطة أو التقارير المقدمة إلى الجمعية العامة ومجلس حقوق الإنسان سبباً إضافياً للمكتب لإثارة شواغله وتقديم التوصيات، كما زادت من الطلب على القدرات المتاحة لديه.

٣٦ - وظل كمّ الطلبات المقدمة من الدول الأعضاء ومنظمات المجتمع المدني للتدريب والمساعدة التقنية كبيرا. وفي عام ٢٠١٨، نظّم المكتب أنشطة التدريب أو المساعدة التقنية وقدمها في كل من إكوادور وبنغلاديش والجبل الأسود وجمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية تنزانيا المتحدة وغواتيمالا وكولومبيا وكينيا والمكسيك. وقد نُظمت هذه الأنشطة بالتعاون مع الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية وشركاء الأمم المتحدة والمجتمع المدني. ومن المقرر تنظيم أنشطة تدريبية أخرى في أفريقيا وآسيا وأوروبا وأمريكا اللاتينية والشرق الأوسط.

٣٧ - وفي ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، عُقد اجتماع بصيغة آريا بشأن "زيادة فعالية منع الجرائم الوحشية: دور مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة وأعضائه"، نظّمته البعثة الدائمة لولندا لدى الأمم المتحدة بالشراكة مع البعثات الدائمة لألمانيا وبلجيكا وبيرو وكوت ديفوار والكويت، بالتعاون مع مكتب المستشار الخاص المعني بمنع الإبادة الجماعية ومكتب الشؤون القانونية.

٣٨ - وفي عام ٢٠١٨، واصل المكتب عملية التطوير السياسي والمؤسسي والتنفيذي لمبدأ المسؤولية عن الحماية، تماشيا مع ما قرره الجمعية العامة، في قرارها ٦٣/٣٠٨، بخصوص مواصلتها النظر في هذا المبدأ. وعقدت الجمعية مناقشة رسمية حول

المسؤولية عن الحماية في ٢٥ حزيران/يونيه ٢٠١٨، وهي أول مناقشة رسمية حول هذا الموضوع منذ عام ٢٠٠٩، بعد ثماني مناقشات غير رسمية سنوية. وأشرف المستشار الخاص المعني بالمسؤولية عن الحماية على إعداد التقرير السنوي العاشر للأمين العام بشأن هذه المسألة، المعنون "المسؤولية عن الحماية: من الإنذار المبكر إلى العمل المبكر" (A/72/884-S/2018/525). ويتناول التقرير، الذي يسترشد بالمشاورات التي أجريت مع الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية والمجتمع المدني، الطرق التي يمكن بها تحويل الإنذار المبكر إلى إجراءات مبكرة فعالة لمنع الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والتطهير العرقي والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية.

٣٩ - واستجابة لطلب مجلس حقوق الإنسان في قراره ١٩/٣٣، قدم كل من المستشار الخاص للأمين العام المعني بمنع الإبادة الجماعية والمقرر الخاص المعني بتعزيز الحقيقة والعدالة والجبر وضمائمات عدم التكرار دراسة مشتركة إلى المجلس عن مساهمة العدالة الانتقالية في منع الانتهاكات والتجاوزات الجسيمة لحقوق الإنسان والانتهاكات الخطيرة للقانون الدولي الإنساني، بما في ذلك الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والتطهير العرقي والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية (A/HRC/37/65). وفي ١٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨، شارك المستشار الخاص في حلقة نقاش رفيعة المستوى عقدها المجلس احتفالاً بالذكرى السنوية السبعين لانتفاضة منع الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها. وفي ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨، أجرى المستشار الخاص حواراً تفاعلياً مع المجلس، عملاً بقراره ٢٦/٣٧.

الاستراتيجية والعوامل الخارجية لعام ٢٠٢٠

٤٠ - في عام ٢٠٢٠، سيقوم المكتب بتكثيف جهوده في مجال الدعوة وتقديم التوصيات بشأن الحالات المثيرة للقلق. وبالإضافة إلى ذلك، من المتوقع أن يظل هناك طلب مرتفع على ما يقدمه المكتب من تدريب ومساعدة تقنية.

٤١ - وسيُحسن المكتب توظيف الدعم الذي يقدمه لتعظيم أثره على أنشطة الرصد والتحليل والتوصيات، وسيواصل الاستجابة للحالات المثيرة للقلق عند نشوئها، مع التركيز بوجه خاص على الحالات الجديدة والمناطق الناشئة كمناطق مثيرة للقلق. وسيواصل المستشار الخاص المعني بمنع الإبادة الجماعية تقديم إحاطات إلى كل من مجلس الأمن ومجلس حقوق الإنسان والهيئات الحكومية الدولية الأخرى، وكذلك المنظمات الإقليمية، عند الطلب، فيما يتعلق بالتدريب والمساعدة التقنية. وسيركز المكتب دعمه على المبادرات التي من المحتمل أن يكون لها تأثير مؤسسي طويل الأجل. وسيشمل ذلك العمل مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية لتطوير آليات الإنذار المبكر والمنع اللازمة. وسيركز المكتب مشاركته في بناء القدرات على المجالات التي تستجيب للاحتياجات الحرجة. وفي هذا الصدد، سيتم التركيز على تنفيذ خطة عمل القيادات والجهات الفاعلة الدينية لمنع التحريض على العنف المحتمل أن يؤدي إلى جرائم وحشية، بحيث يتم التصدي لما لوحظ من زيادة في مظاهر التعبير عن الكراهية والتعصب والعنصرية وكراهية الأجانب، وكذلك ارتفاع وتيرة التحريض على العنف.

٤٢ - ويتوقع المكتب أن يساهم بشكل أكثر فعالية في النتائج المقررة لعام ٢٠٢٠، نتيجة لإصلاح الأمم المتحدة لركيزة السلام والأمن. وبالنسبة للمكتب، سيؤدي هذا الإصلاح إلى تيسير وتبسيط مشاركته، وإلى إيجاد نظام أكثر مركزية للتفاعل مع جهات الاتصال الجغرافية والموضوعية بشأن الحالات المثيرة للقلق. ومن شأن ذلك أن يحسّن جمع المعلومات وتبادلها، في سياق إعداد التحليلات، من البعثات الميدانية والمكاتب الإقليمية، وفقاً لولاية الإنذار المبكر التي يضطلع بها المكتب.

٤٣ - وفيما يتعلق بالعوامل الخارجية، تستند الخطة العامة لعام ٢٠٢٠ إلى افتراضَي التخطيط التاليين:

(أ) الالتزام المستمر من جانب الدول الأعضاء، وكذلك مجلس الأمن والهيئات الحكومية الدولية الأخرى، بالعمل مع المستشار الخاص المعني بمنع الإبادة الجماعية للنهوض بمنع الإبادة الجماعية وتطبيق مبدأ المسؤولية عن الحماية؛

- (ب) أن تبدي الدول الأعضاء التي تشهد أحداثاً حرجة رغبتها في العمل مع المستشار الخاص، وأن تكون هناك مشاركة نشطة من جانب الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية وغيرها من المنظمات من أجل تطوير القدرات الوقائية واتخاذ الإجراءات المناسبة الكفيلة بمنع الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والتطهير العرقي والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية.
- ٤٤ - ويراعي المكتب المنظور الجنساني في أنشطته التنفيذية ومنجزاته المستهدفة ونتائجه، حسب الاقتضاء. وفي أنشطة الرصد والتحليل، سيعكس المكتب الديناميات الجنسانية، حسب الانطباق. أما فيما يتعلق ببناء القدرات وحلقات العمل، فسيعمل المكتب على إشراك المرأة بنسبة لا تقل عن ٣٠ في المائة.
- ٤٥ - وفيما يتعلق بالتنسيق والاتصال بين الوكالات، سيعمل المستشار الخاص المعني بمنع الإبادة الجماعية بالتعاون الوثيق مع كل من منظمة الأمم المتحدة للطفولة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، لا سيما فيما يتعلق بجمع المعلومات لأغراض الإنذار المبكر، ووضع السياسات والأنشطة الرامية إلى منع الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والتطهير العرقي والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية.
- ٤٦ - وفي عام ٢٠٢٠، سيتعاون المستشار الخاص المعني بمنع الإبادة الجماعية مع إدارة عمليات حفظ السلام، ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، والإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان، ومكتب الشؤون القانونية، ومكتب الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع، ومكتب الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف ضد الأطفال، ومكتب الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح.

أنشطة التقييم

- ٤٧ - من المقرر إجراء التقييم الذاتي التالي في عام ٢٠٢٠: تنفيذ تفويض السلطات للبعثات السياسية الخاصة التي تقودها إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام.

ألف - الخطة البرنامجية المقترحة لعام ٢٠٢٠ والأداء البرنامجي لعام ٢٠١٨



١ - الهدف

٤٨ - يتمثل الهدف الذي يساهم في تحقيقه هذا المكتب في النهوض بالجهود الوطنية والإقليمية والدولية الرامية إلى حماية السكان من الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والتطهير العرقي والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية والتحرير عليها.

٢ - الموازنة مع أهداف التنمية المستدامة

٤٩ - يتواءم الهدف مع الهدف ٥ من أهداف التنمية المستدامة، وهو تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات. وسيسهل إحراز تقدم في بلوغ هذا الهدف في كفالة مشاركة المرأة مشاركة كاملة وفعالة وتحقيق تكافؤ الفرص المتاحة لها للقيادة على قدم المساواة مع الرجل على جميع مستويات صنع القرار في الحياة السياسية والاقتصادية والعامة.

٥٠ - ويتواءم هذا الهدف أيضاً مع الهدف ١٦ من أهداف التنمية المستدامة، وهو التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يُهْمَش فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات. وسيساعد التقدم المحرز نحو بلوغ هذا الهدف على الحد بدرجة كبيرة من جميع أشكال العنف وما يتصل به من معدلات الوفيات، وعلى إنهاء إساءة معاملة الأطفال واستغلالهم والاتجار بهم وتعذيبهم وسائر أشكال العنف المرتكب ضدهم، وتعزيز سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي وضمان تكافؤ فرص وصول الجميع إلى العدالة.

٣ - أعضاء على إحدى النتائج المحققة في عام ٢٠١٨

إدراك الدول الأعضاء لخطر وقوع الجرائم الوحشية



المستشار الخاص يقوم بعثة تقييم في بانغاسو، ترافقه وزيرة دفاع جمهورية أفريقيا الوسطى. المصدر: بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى

زار المستشار الخاص المعني بمنع الإبادة الجماعية لأول مرة جمهورية أفريقيا الوسطى في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ للتحقق من التقارير التي أفادت بوقوع هجمات متعدّدة تستهدف المدنيين على أساس الدين، شنتها عناصر من ائتلاف سيليكيا السابق وميليشيات أنتي بالاكا على حد سواء. وبعد الزيارة، قدم المستشار الخاص إحاطة إلى مجلس الأمن، حيث سلط الضوء على العنف الطائفي وانتشار الكراهية والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، وكلها أمور إذا لم يجر منعها على الفور قد تتصاعد إلى حد الجرائم الوحشية. وأهاب بالمجتمع الدولي أن يتحمل مسؤوليته الجماعية عن حماية مواطني جمهورية أفريقيا الوسطى من مخاطر الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية. وبعد الإحاطة، اتخذ المجلس قراراً بتعزيز بعثة الدعم الدولية بقيادة أفريقية في جمهورية أفريقيا الوسطى، وقام الاتحاد الأوروبي بنشر قوات إضافية في البلد لدعم القوات الفرنسية (قوة سانغاري) في المساعدة

على إعادة إحلال الأمن وحماية السكان. وأثرت أنشطة الدعوة التي اضطلع بها المستشار الخاص والإحاطات التي قدمها بشأن العناصر ذات الصلة بولايته قرار المجلس الذي أنشأ بعد ذلك بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى (البعثة المتكاملة) والاستجابة الدولية المنسقة للأعمال الوحشية التي تُرتكب في جمهورية أفريقيا الوسطى.

ومنذ عام ٢٠١٣، أجرى المستشار الخاص المعني بمنع الإبادة الجماعية ثلاث زيارات متتابعة إلى جمهورية أفريقيا الوسطى واستمر في تقديم الإحاطات إلى مجلس الأمن، وكان آخرها في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، مما أسهم في اتخاذ قرار يقضي بزيادة عدد الأفراد العسكريين التابعين للبعثة المتكاملة بُغية تعزيز قدرتها على حماية السكان المدنيين.

وفي عام ٢٠١٨، وصل المستشار الخاص المعني بمنع الإبادة الجماعية إطلاق الإنذارات المبكرة وتقديم توصيات بشأن الحالات التي كانت تنطوي على مخاطر وقوع الجرائم الوحشية، وشدد على ضرورة معالجة ثغرة الإفلات من العقاب القائمة في البلد منذ اندلاع العنف الطائفي في عام ٢٠١٣ بين مقاتلي ائتلاف سيليكو السابق الذي يهيمن عليه المسلمون، وميليشيات أنتي بالاكابا، وهي ميليشيات للدفاع عن المسيحيين. ولا بد من إعمال المساءلة عن جرائم الماضي لمنع تكرارها. وتستند التوصيات إلى العمل الذي اضطلع به المستشار الخاص في السابق، بما في ذلك القيام بالعديد من الزيارات الرسمية إلى البلد وتقديم الإحاطات إلى مجلس الأمن.

النتيجة والأدلة

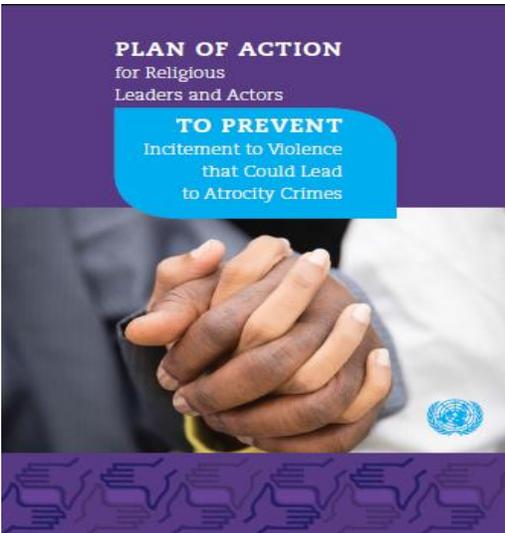
أسهمت المنجزات المستهدفة في تحقيق النتيجة المتمثلة في تركيز الهيئات القضائية الوطنية، بما فيها المحكمة الجنائية الخاصة، على التصدي لمسائل الإفلات من العقاب في البلد.

وتشمل الأدلة التي تُثبت هذه النتيجة تعاون الحكومة الوثيق مع الهيئات القضائية الوطنية (المحكمة الجنائية الخاصة) والهيئات القضائية الدولية (المحكمة الجنائية الدولية) من أجل مساءلة مرتكبي الجرائم الوحشية. وقرابة أواخر عام ٢٠١٨ وأوائل عام ٢٠١٩، أُلقي القبض على شخصين ومثلا أمام المحكمة الجنائية الدولية. وتشمل الأدلة أيضا إنشاء لجنة وطنية معنية بمنع الإبادة الجماعية وغيرها من الجرائم الوحشية في عام ٢٠١٨. وبدأت اللجنة الوطنية عملها في أوائل عام ٢٠١٩ ونظمت منتديات بشأن السلام على مستوى المجتمعات المحلية في ستة مواقع متضررة من النزاع الدائر في البلد.

وتُثبت النتيجة التي تحققت التقدم المحرز في عام ٢٠١٨ نحو بلوغ الهدف بشكل جماعي.

دور القادة الدينيين في منع التحريض على العنف المحتمل أن يؤدي إلى جرائم وحشية

في عام ٢٠١٨، دعم المكتب تنفيذ خطة عمل القيادات والجهات الفاعلة الدينية لمنع التحريض على العنف المحتمل أن يؤدي إلى جرائم وحشية. ويشكل إذكاء الوعي بأسباب وديناميات الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والتطهير العرقي والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية، بما في ذلك السبب الكفيلة بمنعها، وبناء القدرات المتعلقة بذلك، جزءا أساسيا من مهمة المكتب. وتُؤمّر أنشطة بناء القدرات هذه في إطار منظومة الأمم المتحدة للدول الأعضاء وللمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية وللجهات الفاعلة في المجتمع المدني. وتُظهر الخبرة التي اكتسبها المكتب من الحالات السابقة التي وقعت فيها أعمال الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والتطهير العرقي والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية أن التحريض على العنف على أساس الهوية يؤدي في كثير من الأحيان دورا حاسما في ارتكاب هذه الجرائم. وعلى هذا الأساس، خلص المكتب إلى ضرورة تعزيز قدرة الجهات الفاعلة ذات الصلة على منع التحريض على



العنف. ويمكن للقيادات والجهات الفاعلة الدينية أن تضطلع بدور هام بشكل خاص في التأثير على سلوك معتنقي نفس الدين. وللأسف، أُسيء في بعض الأحيان استخدام الدين لتبرير التحريض على العنف، بما في ذلك التحريض على ارتكاب الإبادة الجماعية. ومن هذا المنطلق، يَسَّر المكتب في الفترة ما بين عامي ٢٠١٥ و ٢٠١٧ وضع خطة العمل من خلال إجراء مشاورات عالمية مع القادة الدينيين وصانعي السياسات. وهي تقدم توصيات للقادة الدينيين والجهات الفاعلة الأخرى بشأن سُبل توظيف كلمتهم المسموعة لمنع التحريض على العنف. وتتضمن أيضا توصيات لصانعي السياسات بشأن كيفية دعم هذه الجهود.

وفي عام ٢٠١٨، استضاف المستشار الخاص المعني بمنع الإبادة الجماعية اجتماع عالمي لتنفيذ خطة العمل في فيينا، شارك فيه ١٢٦ من القيادات والجهات الفاعلة الدينية من ٤٦ بلدا وممثلو ٥٣ دولة من الدول الأعضاء.

النتيجة والأدلة

أسهمت المنجزات المستهدفة في تحقيق النتيجة المتمثلة في رفع درجة الفهم لدى القيادات والجهات الفاعلة الدينية من جميع المناطق فيما يتصل بضرورة العمل على منع التحريض على العنف، ورفع درجة مشاركتها في هذا العمل.

وتشمل الأدلة التي تُثبت تحقُّق هذه النتيجة الالتزام الذي تعهد به القادة الدينون والدول الأعضاء في اجتماع فيينا بتنفيذ خطة العمل من خلال إنشاء لجنة توجيهية دولية ولجان توجيهية إقليمية ووضع خريطة طريق للتنفيذ بتوجيه من القيادات والجهات الفاعلة الدينية. وستدعم اللجان التوجيهية وخريطة الطريق تنفيذ خطة العمل في بلدان محددة في عام ٢٠٢٠.

وُثِّبَت النتيجة التي تحققت التقدم المحرَّر في عام ٢٠١٨ نحو بلوغ الهدف بشكل جماعي.

٥١ - تحققت إحدى النتائج المقررة لعام ٢٠١٨، وهي المتمثلة في زيادة قدرة منظومة الأمم المتحدة والدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية على تحديد مخاطر وقوع الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والتطهير العرقي والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية ومنع تلك المخاطر أو التخفيف من حدتها نتيجة لما يقدمه المستشاران الخاصان من تدريب ومساعدة تقنية، على النحو المشار إليه في الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٨، وذلك كما يتضح من عدد مسؤولي الأمم المتحدة والدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية والمجتمع المدني الذين درهم المكتب على تحديد المعلومات المتعلقة بالإبادة الجماعية وجرائم الحرب والتطهير العرقي والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية وتحليل تلك المعلومات وإدارتها، ومن عدد الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية التي تلقت مساعدة تقنية من مكتب المستشار الخاص المعني بمنع الإبادة الجماعية واتخذت خطوات من أجل إنشاء أو تعزيز مبادرات أو آليات وطنية وإقليمية لمنع الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والتطهير العرقي والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية.

٥٢ - وتحققت إحدى النتائج المقررة لعام ٢٠١٨، وهي المتمثلة في زيادة الوعي بأسباب وديناميات الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والتطهير العرقي والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية والتدابير التي يمكن اتخاذها لمنع مخاطر وقوع هذه الجرائم أو التخفيف من حدتها، بما في ذلك في إطار مبدأ المسؤولية عن الحماية، على النحو المشار إليه في الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٨، وذلك كما يتضح من عدد الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية التي طلبت من المستشار الخاص المعني بمنع الإبادة الجماعية زيارتها، أو يسَّرت قيامه بزيارات إليها، بشأن مسائل تتعلق بمنع وقوع الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والتطهير العرقي والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية، بما في ذلك التحريض على ارتكابها، وبشأن تطبيق مبدأ المسؤولية عن الحماية.

٤ - أضاء على إحدى النتائج المقررة لعام ٢٠٢٠

جمع المعلومات وتحديد الشواغل والتوصيات والتواصل بشأنها

في عام ٢٠١٨، أنتج المكتب ٢٠ من المذكرات الاستشارية والإحاطات والبيانات ووثائق السياسات استناداً إلى عمليات الرصد والتحليل التي قام بها والتي نهبت الأمين العام، ومن خلاله مجلس الأمن، إلى الحالات التي قد تنطوي على خطر وقوع الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والتطهير العرقي والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية، وأوصى بمسارات عمل كفيلة بمنع هذه الجرائم.

التحدي والاستجابة

يتمثل التحدي في ضرورة إنجاز تحليل محكم في عدد متزايد من الحالات أو المناطق الجديدة المثيرة للقلق. وعلى وجه الخصوص، تطلب تراجع احترام القواعد الدولية في النزاعات المسلحة وتقلص الحيز الديمقراطي وتنامي أشكال التعبير عن الكراهية والتعصب والعنصرية وكراهية الأجانب أن يزيد المكتب من أنشطة الرصد والتحليل والدعوة التي يضطلع بها في العديد من الحالات الجديدة، بما في ذلك في المناطق التي لم تكن في السابق موضع تركيز المكتب، مثل أوروبا وأمريكا الشمالية.

واستجابة لذلك، سيعمل المكتب، في عام ٢٠٢٠، على زيادة وتكثيف أنشطة الرصد والتحليل التي يضطلع بها بشأن الحالات المثيرة للقلق وعلى تكثيف جهود الدعوة التي يبذلها لدى الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية بشأن منع وقوع الجرائم الوحشية، بما في ذلك التحريض على ارتكابها.

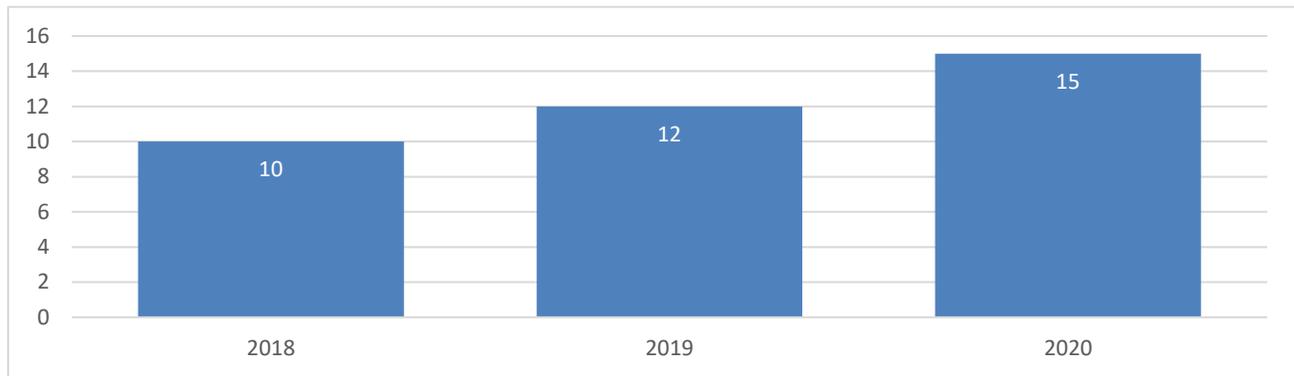
النتيجة والأدلة

من المتوقع أن تُسهم المنجزات المستهدفة المقررة في تحقيق النتيجة المتوخاة التي تتمثل في زيادة وعي الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية بالحالات التي تنطوي على خطر وقوع الإبادة الجماعية أو جرائم الحرب أو التطهير العرقي أو الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية والتدابير التي يمكن اتخاذها لمنع مخاطر وقوع هذه الجرائم أو التخفيف من حدتها، استناداً إلى تحليلات وتوصيات ذات صلة يقدمها المستشاران الخاصان المعنيان بمنع الإبادة الجماعية والمسؤولية عن الحماية في الوقت المناسب.

وستشمل الأدلة التي تُثبت هذه النتيجة، إذا ما تحققت، الإجراءات المحددة المتخذة من الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية لمنع مخاطر وقوع الإبادة الجماعية أو جرائم الحرب أو التطهير العرقي أو الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية أو التخفيف من حدة هذه المخاطر، على النحو المبين في الشكل، مثل تلك المذكورة أعلاه.

وسوف تُثبت النتيجة، إذا ما تحققت، التقدم المحرز في عام ٢٠٢٠ نحو بلوغ الهدف بشكل جماعي.

مقاييس الأداء: الإجراءات المتخذة من الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية لمنع مخاطر وقوع الإبادة الجماعية أو جرائم الحرب أو التطهير العرقي أو الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية أو التخفيف من حدة هذه المخاطر



زيادة الوعي وتنمية القدرات لمنع وقوع أعمال الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والتطهير العرقي والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية، وكذلك التحريض على ارتكابها، وللتصدي لها في حال وقوعها

في عام ٢٠١٨، درّب المكتب ٣٧٧ من ممثلي الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية و ٢٧٣ من ممثلي المجتمع المدني، بمن فيهم ممثلون عن وسائل الإعلام والقيادات الدينية، بشأن منع الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والتطهير العرقي والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية، بما في ذلك منع التحريض على ارتكابها.

التحدي والاستجابة

يتمثل التحدي في الزيادة التي يشهدها الطلب على خبرة المكتب في مجال المساعدة التقنية من أجل إنشاء آليات للإنذار المبكر والوقاية، فضلاً عن التدريب المتعلق بأسباب وديناميات الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والتطهير العرقي والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية، والسبب الكفيلة بمنع وقوع هذه الجرائم.

واستجابة لذلك، سيركز المكتب، في عام ٢٠٢٠، على أنشطة بناء القدرات لفائدة الجهات الفاعلة الاستراتيجية التي يمكنها أن تواصل تعميم الأعمال المتعلقة بمنع وقوع الجرائم الوحشية أو تنفيذ هذه الأعمال على الصعد الدولي والإقليمي والوطني. وبالإضافة إلى ذلك، سيركز المكتب جزءاً كبيراً من الجهود التي يبذلها في مجال بناء القدرات على تنفيذ خطة عمل القيادات والجهات الفاعلة الدينية لمنع التحريض على العنف المحتمل أن يؤدي إلى جرائم وحشية، استجابةً لما خلص إليه من وجود ضرورة للتصدي لتنامي خطاب الكراهية والتحريض على العنف على الصعيد العالمي.

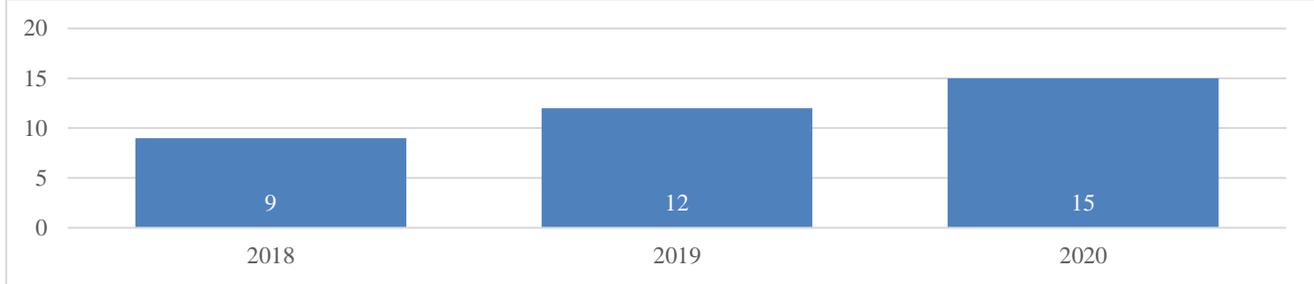
النتيجة والأدلة

من المتوقع أن تُسهم المنجزات المستهدفة المقررة في تحقيق النتيجة المتوخاة التي تتمثل في زيادة وعي الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية والمجتمع المدني بأسباب وديناميات الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والتطهير العرقي والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية، وزيادة قدراتها في هذا المجال، نتيجة لما يقدمه المستشاران الخاصان المعنيان بمنع الإبادة الجماعية والمسؤولية عن الحماية من تدريب ومساعدة تقنية.

وستشمل الأدلة التي تُثبت هذه النتيجة، إذا ما تحققت، كمّ ما تتخذه الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية والجهات الفاعلة في المجتمع المدني من إجراءات المتابعة. وتشمل الإجراءات المحددة تعيين جهات الاتصال ووضع خطط العمل الوطنية وآليات الإنذار المبكر، على النحو المبين في الشكل.

وسوف تُثبت النتيجة، إذا ما تحققت، التقدم المحرز في عام ٢٠٢٠ نحو بلوغ الهدف بشكل جماعي.

مقاييس الأداء: الإجراءات الرامية إلى منع الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والتطهير العرقي والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية والمنتخدة على الصعيد الوطني أو الإقليمي أو الدولي



٥٣ - وسيواصل المكتب الاسترشاد بجميع الولايات المنوطة به، التي توفر الإطار التشريعي لمنجزاته المستهدفة.

٥ - المنجزات المستهدفة للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٠

٥٤ - يعرض الجدول ٥ قائمة بجميع المنجزات المستهدفة التي أسهمت، ومن المتوقع أن تُسهم، في بلوغ الهدف المذكور أعلاه، مصنفة حسب الفئة والفئة الفرعية، للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٠.

الجدول ٥

المنجزات المستهدفة للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٠، مصنفة حسب الفئة والفئة الفرعية

المقررة لعام	المقررة لعام	المقررة لعام	المقررة لعام
٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٨

المنجزات المستهدفة المعدودة

ألف - تيسير عمل الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء

٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٨
٢	٢	٢	٢
٤	٤	٧	٤

باء - توليد المعارف ونقلها

٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٨
٣	٣	٣	٣
٢٥	٢٥	٢٥	٢٥
-	-	١	١
٢	٢	-	-

المنجزات المستهدفة غير المعدودة

جيم - المنجزات المستهدفة الفنية

التشاور والمشورة والدعوة

بعثات تقصي الحقائق والرصد والتحقيق

المقررة لعام الفعلية لعام المقررة لعام المقررة لعام
٢٠١٨ ٢٠١٨ ٢٠١٩ ٢٠٢٠

دال - المنجزات المستهدفة في مجال الاتصال

برامج التوعية والمناسبات الخاصة والمواد الإعلامية
العلاقات الخارجية والعلاقات مع وسائل الإعلام
المنصات الرقمية والمحتوى المتعدد الوسائط

٦- أهم الفروق النسبية في المنجزات المستهدفة

الفروق بين الأرقام الفعلية والأرقام المقررة في عام ٢٠١٨

٥٥- يُعزى الفرق في الخدمات الفنية المقدّمة للاجتماعات أساساً إلى عدد الاجتماعات التي عقدتها الجمعية العامة، نظراً إلى قرارها إدراج المسؤولية عن الحماية في جدول أعمالها (A/73/252)، وكذلك قرار مجلس حقوق الإنسان ٢٦/٣٧ بشأن منع الإبادة الجماعية الذي طُلب فيه إلى المستشار الخاص المعني بمنع الإبادة الجماعية تقديم إحاطة إلى المجلس.

باء - الاحتياجات المقترحة من الموارد المتصلة بالوظائف والموارد غير المتصلة بالوظائف لعام ٢٠٢٠

الاحتياجات من الموارد (الميزانية العادية)

الجدول ٦

الموارد المالية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الفرق	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨		
الفرق					
مجموع الاحتياجات الزيادة/(النقصان) لعام	مجموع الاحتياجات غير المتكررة	الاعتمادات	الإنتفاق		
٢٠٢٠ مقابل عام ٢٠١٩					
(٥) = (٣) - (٢)	(٤)	(٣)	(٢)	(١)	
				فئة الإنتفاق	
-	-	-	-	تكاليف الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة	
٦٥,٣	-	١ ٦١٨,٠	١ ٥٥٢,٧	١ ٥٩٩,٢	تكاليف الموظفين المدنيين
(٩,٩)	-	٦١٧,٣	٦٢٧,٢	٥٩٠,٤	التكاليف التشغيلية
٥٥,٤	-	٢ ٢٣٥,٣	٢ ١٧٩,٩	٢ ١٨٩,٦	المجموع (بعد خصم الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين)

الجدول ٧
الوظائف

الوظائف المعتمدة لعام ٢٠١٩	الوظائف المقترحة لعام ٢ٰ٢٠	التغيير	الفئة الفنية والفئات العليا													
			أع م	مد-٢	مد-١	ف-٥	ف-٤	ف-٣	ف-٢	المجموع الفرعي	الخدمات العامة والفئات المتصلة بها	الموظفون الوطنيون	الوظائف المتطوعو			
١	١	(ب)١	-	-	١	٣	٢	-	٨	-	٢	١٠	-	-	-	١٠
١	١	(ب)١	-	-	١	٣	٢	-	٨	-	٢	١٠	-	-	-	١٠
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-

المختصرات: أ ع م = أمين عام مساعد؛ و أ ع: وكيل أمين عام.

(أ) الرتب الأخرى، ما لم يُنصَّ على خلاف ذلك.

(ب) يعمل الأمين العام المساعد بموجب عقد مقابل دولار واحد في السنة.

- ٥٦ - وتبلغ الاحتياجات من الموارد المقترحة لعام ٢٠٢٠ لمكتب المستشار الخاص للأمين العام المعني بمنع الإبادة الجماعية ما مقداره ٣٠٠ ٢٣٥ ٢ دولار (كقيمة صافية بعد خصم الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين)، وتغطي تكاليف المرتبات وتكاليف الموظفين العامة (١ ٦١٨ ٠٠٠ دولار) اللازمة لاستمرار ١٠ وظائف (١ وكيل أمين عام، ١ أمين عام مساعد (بعقد مقابل دولار واحد في السنة)، ١ ف-٥، ٣ ف-٤، ٢ ف-٣، ٢ من فئة الخدمات العامة)، وكذلك التكاليف التشغيلية (٦١٧ ٣٠٠ دولار) التي تشمل تكاليف كل من الخبراء الاستشاريين والخدمات الاستشارية (٥٠ ٥٠٠ دولار)، والسفر في مهام رسمية (٣٤٧ ٣٠٠ دولار)، والمرافق والهياكل الأساسية (١٦٠ ٣٠٠ دولار)، والنقل البري (٣ ٦٠٠ دولار)، والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات (٢٧ ٣٠٠ دولار)، واللوازم والخدمات والمعدات الأخرى (٢٨ ٣٠٠ دولار).
- ٥٧ - ويُقترح أن يظل عدد الوظائف ورتبها في مكتب المستشار الخاص المعني بمنع الإبادة الجماعية بلا تغيير في عام ٢٠٢٠. وقد طُبِّق معدل شواغر بنسبة ٥ في المائة على الوظائف.
- ٥٨ - ويُعزى الفرق (الزيادة) بين الموارد المقترحة لعام ٢٠٢٠ والميزانية المعتمدة لعام ٢٠١٩ أساساً إلى زيادة النسبة المئوية لتكاليف الموظفين العامة، استناداً إلى أنماط الإنفاق الأخيرة، ويقابل ذلك جزئياً انخفاض الاحتياجات التشغيلية المتعلقة بالاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وخدمات الدعم.

الموارد الخارجة عن الميزانية

- ٥٩ - في عام ٢٠١٩، حُصِّصت موارد خارجة عن الميزانية تصل إلى قرابة ١ ٨٩٥ ٠٠٠ دولار، وذلك أساساً لتغطية تكاليف ثلاث وظائف (١ ف-٤، ١ ف-٣، ١ من فئة الخدمات العامة)، وبرنامج المكتب لبناء القدرات والمساعدة التقنية، وإعداد تقرير الأمين العام بشأن المسؤولية عن الحماية لعام ٢٠٢٠.
- ٦٠ - ولا توجد في هذه المرحلة أي موارد خارجة عن الميزانية متوقعة لعام ٢٠٢٠. ومع ذلك، فإن أي رصيد غير مستخدم في عام ٢٠١٩ سيُرْحَل إلى عام ٢٠٢٠ من أجل دعم استمرار الوظائف والمبادرات.

٣ - المبعوث الشخصي للأمين العام للصحراء الغربية

(٤٣٩ ٩٠٠ دولار)



تصدير

جاء اجتماع المائدة المستديرة الأول بشأن الصحراء الغربية الذي عُقد في جنيف في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨ بعد سنة من الجهود المكثفة التي بذلناها أنا والجهات الشريكة وتضمنت العمل مع الطرفين والدولتين المجاورتين وأعضاء مجلس الأمن والجهات الشريكة المهمة الأخرى، بما في ذلك مجموعة الأصدقاء المعنية بالصحراء الغربية والاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي على الصعيد الإقليمي.

وفي إطار هذه الجهود، في الفترة من ٢٣ حزيران/يونيه إلى ١ تموز/يوليه ٢٠١٨، سافرت إلى الجزائر العاصمة ونواكشوط والرابوني والرباط لإجراء محادثات سياسية، ومن ثم إلى الصحراء الغربية. لقد أردت أن أطلع نفسي على الأوضاع وأن أتبادل وجهات النظر بشكل صريح مع الناس الذين يعيشون هناك من أجل فهم واقعهم وشواغلهم وتطلعاتهم للمستقبل على نحو أفضل. وسعيث أيضا إلى تمهيد الطريق مع الطرفين والبلدين المجاورين لاستئناف المحادثات.

وقد مكثت في الصحراء الغربية لمدة ثلاثة أيام وقمت بزيارة العيون وسمارة والداخلة. وخلال إقامتي هناك، تَلقيت عددا هائلا من طلبات الاجتماع التي وردتني من أناس من جميع مناحي الحياة. ولا غرابة في أنهم قدّموا لي آراء متنوعة عن الحالة في الإقليم. بيد أن جميع من تحاورت معهم اتفقوا على مسألة واحدة: ألا وهي أن النزاع الدائر وما يترتب عليه من وضع قانوني مفتقر إلى اليقين يعوق الاستثمار الأجنبي ويشكلان عقبة أمام تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية للصحراء الغربية والمنطقة المغاربية بوجه عام. وقد تأثرت تأثرا شديدا بالعديد من القصص التي سمعتها على جانبي الانقسام السياسي بشأن الأسر التي عاشت منفصلة طوال عقود، وعن أحزانها ورغبتها العميقة في إعادة لم شملها.

وفي يومي ٥ و ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، بناءً على دعوة مني، اجتمع ممثلو المغرب والجهة الشعبية لتحرير الصحراء ووادي الذهب والجزائر وموريتانيا في جنيف في اجتماع مائدة مستديرة أول بشأن الصحراء الغربية، وكانت هذه هي المرة الأولى التي يلتقي فيها الطرفان والدولتان المجاورتان وجها لوجه منذ ست سنوات في إطار العملية السياسية. وقد سُررت بالروح والجو الإيجابييين للغاية اللذين سادا في هذا الاجتماع، مما أتاح المجال لإجراء مناقشة مفتوحة وبناءة.

وبعد زيارتي للإقليم ولقائي بالناس الذين يعيشون هناك والذين يستحقون مستقبلا أفضل، ولا سيما الشباب، يمكنني أن أقول بثقة أن ثمة حاجة ماسة إلى حل. وأعتقد أن التوصل إلى حل أمر ممكن إذا ما تحلت جميع الأطراف بالإرادة السياسية لإيجاد الحل، وإذا ما توافر الدعم القوي من المجتمع الدولي. ولذلك، فإن طموحي لعام ٢٠٢٠ هو الاستفادة من اجتماع المائدة المستديرة في جنيف لإيجاد عملية تُفضي في نهاية المطاف إلى حل مقبول من الطرفين.

(توقيع) هورست كوهلر

المبعوث الشخصي للأمين العام للصحراء الغربية

التوجه العام

الولايات والمعلومات الأساسية

- ٦١ - يتحمل مكتب المبعوث الشخصي للأمين العام للصحراء الغربية مسؤولية مساعدة الطرفين، المغرب والجهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب (جبهة البوليساريو)، في التوصل إلى حل عادل ودائم ومقبول من الطرفين للنزاع، بما يكفل لشعب الصحراء الغربية حق تقرير مصيره.
- ٦٢ - ويستمدّ المكتب ولايته من رسالتين متبادلتين بين الأمين العام ورئيس مجلس الأمن مؤرختين ١٧ آذار/مارس ١٩٩٧ (S/1997/236) و ٢٥ أيار/مايو ٢٠١٧ (S/2017/462)، وكذلك من الأولويات المحددة في قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وقد أعرب المجلس، في قراره ٢٤٤٠ (٢٠١٨)، عن كامل تأييده لاعتزام الأمين العام ومبعوثه الشخصي الشروع في عملية مفاوضات جديدة ودعا الطرفين إلى استئناف المفاوضات برعاية الأمين العام دون شروط مسبقة وبمحسن نية.
- ٦٣ - وفي الإحاطتين اللتين قدمهما المبعوث الشخصي إلى مجلس الأمن في آب/أغسطس ٢٠١٨ وكانون الثاني/يناير ٢٠١٩، أقر أعضاء المجلس بوجود فرصة سانحة لحل هذا النزاع الذي طال أمده. ويعتزم المبعوث الشخصي اغتنام هذه الفرصة في عام ٢٠٢٠ لدفع عجلة التقدم نحو التوصل إلى حل سياسي.

المواءمة مع ميثاق الأمم المتحدة وأهداف التنمية المستدامة

- ٦٤ - يسترشد المكتب بالولاية المنوطة به في تحقيق المنجزات المستهدفة ذات الصلة التي تُسهم في بلوغ الهدف. ويتواءم هدف المكتب مع مقصد المنظمة المتمثل في حفظ السلام والأمن الدوليين، على النحو المنصوص عليه في المادة ١ من ميثاق الأمم المتحدة. وفي سياق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، تجدد المقاصد المنصوص عليها في المادة ١ من ميثاق الأمم المتحدة تجسيدا لها في أهداف التنمية المستدامة. ويتواءم الهدف، وبالتالي المنجزات المستهدفة، مع عدد من أهداف التنمية المستدامة، على النحو المبين في الفقرتين ٧٦ و ٧٧.

التطورات الأخيرة

- ٦٥ - في عام ٢٠١٨، كانت الحالة في الصحراء الغربية لا تزال هادئة بوجه عام. ومع ذلك، تزايد ضيق الشباب الذين يعيشون في مخيمات اللاجئين في تندوف، وكان هناك خطر متنامٍ لتوجههم نحو الأنشطة الإجرامية أو التطرف.
- ٦٦ - وعلى النحو المشار إليه في الفقرة ٦٢ أعلاه، أقر أعضاء مجلس الأمن بوجود فرصة سانحة لحل هذا النزاع الذي طال أمده. وفي تموز/يوليه ٢٠١٨، قرر الاتحاد الأفريقي في دورته الحادية والثلاثين المعقودة في نواكشوط، في مقره ٦٩٣ (د-٣١)، إنشاء آلية تضم ترويكا الاتحاد الأفريقي على مستوى رؤساء الدول بشأن الصحراء الغربية، وذلك من أجل توسيع نطاق الدعم الفعال للجهود المبذولة بقيادة الأمم المتحدة.

الاستراتيجية والعوامل الخارجية لعام ٢٠٢٠

- ٦٧ - في عام ٢٠٢٠، يعتزم المبعوث الشخصي البناء على الزخم الذي تولّد طوال عامي ٢٠١٨ و ٢٠١٩ بهدف عقد اجتماعات المائدة المستديرة في جنيف أو في مكان مناسب آخر.
- ٦٨ - وسيعمل المبعوث الشخصي على الصعيد الثنائي مع طرفي النزاع والدولتين المجاورتين، الجزائر وموريتانيا. وسيشمل ذلك القيام بزيارات إلى المنطقة وعقد اجتماعات في نيويورك وبرلين وأماكن أخرى، حسب الاقتضاء.

- ٦٩ - وستشاور المبعوث الشخصي مع أعضاء مجلس الأمن ومجموعة الأصدقاء المعنية بالصحراء الغربية، سواء في العواصم أو في نيويورك، وكذلك مع المنظمات الإقليمية، وبخاصة الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي، بهدف ضمان استمرار الدعم للجهود التي يبذلها.
- ٧٠ - وفيما يتعلق بالعوامل الخارجية، تستند الخطة الشاملة لعام ٢٠٢٠ إلى افتراضي التخطيط التاليين:
- (أ) استمرار استعداد الطرفين للقاء في مفاوضات مباشرة؛
- (ب) بقاء الحالة الأمنية مؤاتية لتحقيق الهدف الذي يتبغيه المبعوث الشخصي للمنطقة.
- ٧١ - ويراعي المكتب المنظور الجنساني في أنشطته التنفيذية ومنجزاته المستهدفة ونتائجه، حسب الاقتضاء. ومن أجل تعزيز مشاركة المرأة في العملية السياسية، طلب المبعوث الشخصي على وجه التحديد، في الدعوة التي قدمها للطرفين، أن يضم الوفدان مشاركات في اجتماع المائدة المستديرة الأول في جنيف، وسيواصل القيام بذلك للمفاوضات المقبلة. وسيستمر في اللقاء بممثّلات من المجتمع المدني في الصحراء الغربية ومخيمات اللاجئين قرب تندوف للاستماع إلى آرائهن والاستفادة من هذا التواصل في المستقبل.
- ٧٢ - وفيما يتصل بالتعاون مع الكيانات الأخرى، سيواصل المبعوث الشخصي تقديم إحاطات منتظمة إلى الاتحاد الأوروبي والاتحاد الأفريقي.
- ٧٣ - وفيما يتعلق بالتنسيق والاتصال بين الوكالات، سيقوم المبعوث الشخصي بالتنسيق والتواصل مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين فيما يتعلق بالزيارات إلى مخيمات اللاجئين وبتدابير بناء الثقة. ولمكتب المبعوث الشخصي أيضا صلات وثيقة بمفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في جنيف بشأن المسائل المتصلة بحالة حقوق الإنسان في الصحراء الغربية. وسيواصل المبعوث الشخصي الحصول على الدعم لزياراته وتلقّي المعلومات بشأن التطورات في الصحراء الغربية من بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية.

أنشطة التقييم

- ٧٤ - من المقرر إجراء التقييمين الذاتيين التاليين في عام ٢٠٢٠:
- (أ) التقييم الذاتي لتنفيذ تفويض السلطة للبعثات السياسية الخاصة التي تقودها إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام؛
- (ب) التقييم الذاتي للعملية السياسية المتعلقة بالصحراء الغربية الذي سوف يجري في عام ٢٠٢٠.

ألف - الخطة البرنامجية المقترحة لعام ٢٠٢٠ والأداء البرنامجي لعام ٢٠١٨



١ - الهدف

٧٥ - يتمثل الهدف، الذي يُسهّم المكتب في تحقيقه، في النهوض بعملية تحديد الطرفين الحل العادل والدائم والمقبول من كليهما، بما يكفل لشعب الصحراء الغربية حق تقرير مصيره.

٢ - المواءمة مع أهداف التنمية المستدامة

- ٧٦ - يتواءم الهدف مع الهدف ٥ من أهداف التنمية المستدامة، وهو تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات. وسيساعد إحراز تقدم في بلوغ هذا الهدف في كفالة مشاركة المرأة مشاركةً كاملةً وفعالةً وتحقيق تكافؤ الفرص المتاحة لها للقيادة على قدم المساواة مع الرجل على جميع مستويات صنع القرار في الحياة السياسية والاقتصادية والعامّة.
- ٧٧ - ويتواءم الهدف أيضاً مع الهدف ١٦ من أهداف التنمية المستدامة، وهو التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يُهْمَش فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات. وسيساعد إحراز تقدم صوب بلوغ هذا الهدف على الحد من مخاطر وقوع جميع أشكال العنف ومعدلات الوفيات المتصلة بذلك.

٣ - أضواء على إحدى النتائج المحققة في عام ٢٠١٨

وجود روح جديدة ودينامية جديدة فيما يتعلق بالصحراء الغربية



المبعوث الشخصي هورست كوهلر يلتقي بتمثلات المجتمع المدني في الصحراء الغربية. المصدر: مكتب المبعوث الشخصي للأمين العام للصحراء الغربية

عُقد آخر اجتماع بين الطرفين وجها لوجه في آذار/مارس ٢٠١٢، عندما دعا المبعوث الشخصي إلى عقد الجولة التاسعة من المشاورات غير الرسمية. وكانت آخر مفاوضات رسمية قد عُقدت في عام ٢٠٠٨.

ومع تعيين رئيس ألمانيا الأسبق، هورست كوهلر، الذي تولى مهامه بصفته المبعوث الشخصي في أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، شرعت الأمم المتحدة في تجديد الجهود الرامية إلى حل هذا النزاع الذي طال أمده. ودعا مجلس الأمن، في قراره ٢٤١٤ (٢٠١٨)، إلى استئناف المفاوضات بروح جديدة ودينامية جديدة. وفي القرار نفسه، جدد المجلس ولاية بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية لمدة ستة أشهر وشدد على رغبته في أن يشهد إحراز تقدم في العملية السياسية.

وفي هذا السياق، كثّف المبعوث الشخصي جهوده، بما في ذلك

التفاعل الثنائي مع الطرفين والدولتين المجاورتين وأعضاء مجلس الأمن والمنظمات الإقليمية والجهات الفاعلة الأخرى ذات الصلة. وقام بزيارة إلى المنطقة في الفترة من ٢٣ حزيران/يونيه إلى ١ تموز/يوليه ٢٠١٨، وكان لزيارته هدفان، هما: تعميق فهم المبعوث الشخصي للحالة في الصحراء

الغربية وتمهيد الطريق مع الطرفين والدولتين المجاورتين على حد سواء من أجل استئناف المحادثات. وخلال الزيارة، التقى بمسؤولين رفيعي المستوى من الطرفين والدولتين المجاورتين، إضافة إلى عدد كبير ومتنوع من ممثلي المجتمع المدني، بما في ذلك المنظمات النسائية.

وإذ شعر المبعوث الشخصي بالتفاؤل إزاء المناقشات المفتوحة التي أُجريت أثناء سفره إلى المنطقة، فإنه قدم إحاطة إلى مجلس الأمن في آب/أغسطس ٢٠١٨، وأعلن آنذاك عن اعتزازه دعوة المغرب والجهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب والجزائر وموريتانيا إلى اجتماع مائدة مستديرة أولي يُعقد قبل نهاية عام ٢٠١٨. واختير تصميم المائدة المستديرة لتشجيع المناقشة المفتوحة وتوفير صيغة للدولتين المجاورتين كي تضطلعًا بدور أكبر في هذه العملية، ومن أجل التغلب على أي تحفُّظ من الطرفين على الاجتماع وجها لوجه.

وعقد المبعوث الشخصي اجتماع المائدة المستديرة الأول بشأن الصحراء الغربية يومي ٥ و ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨ في جنيف بحضور مشاركين من المغرب والجهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب والجزائر وموريتانيا.

النتيجة والأدلة

أسهمت المنجزات المستهدفة في تحقيق النتيجة الممتثلة في تقييم الأطراف للتطورات التي حدثت منذ آخر جولة من المفاوضات وتناول المسائل الإقليمية ومناقشة الخطوات المقبلة في العملية السياسية بشأن الصحراء الغربية. وتشمل الأدلة التي تُثبت تحقُّق هذه النتيجة إصدار المشاركون لبيان مشترك في ختام اجتماع المائدة المستديرة اتفقوا فيه على عقد اجتماع ثانٍ للمائدة المستديرة، يدعو إليه المبعوث الشخصي، في الربع الأول من عام ٢٠١٩، مع توقع تواصل اجتماعات المائدة المستديرة في عام ٢٠٢٠.

وتُثبت النتيجة التي تحققت التقدم المحرّز في عام ٢٠١٨ نحو بلوغ الهدف بشكل جماعي.

٧٨ - تحققت إحدى النتائج المقررة لعام ٢٠١٨، وهي الممتثلة في إحراز التقدم نحو تحقيق تسوية شاملة لمسألة الصحراء الغربية، على النحو المشار إليه في التقديرات المتعلقة بالبعثات السياسية الخاصة والمسعبي الحميدة والمبادرات السياسية الأخرى التي تآذن بها الجمعية العامة و/أو مجلس الأمن لعام ٢٠١٨، وذلك كما يتضح من نجاح المبعوث الشخصي في عقد اجتماع وجها لوجه، على النحو المبين أعلاه.

٤ - أضواء على إحدى النتائج المقررة لعام ٢٠٢٠

استئناف العملية المتعلقة بالصحراء الغربية

على مدى أكثر من ست سنوات، منذ آذار/مارس ٢٠١٢، لم ينخرط المغرب والجهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب في مناقشات سياسية رسمية أو غير رسمية تحت رعاية الأمم المتحدة حتى اجتماع المائدة المستديرة الذي دعا المبعوث الشخصي إلى عقده في عام ٢٠١٨. وتماشيا مع البيان المشترك الصادر في نهاية اجتماع المائدة المستديرة الأول، في عام ٢٠١٨، بمشاركة الدولتين المجاورتين الجزائر وموريتانيا، يتوقع أن تستمر العملية الجارية خلال عام ٢٠٢٠.

التحدي والاستجابة

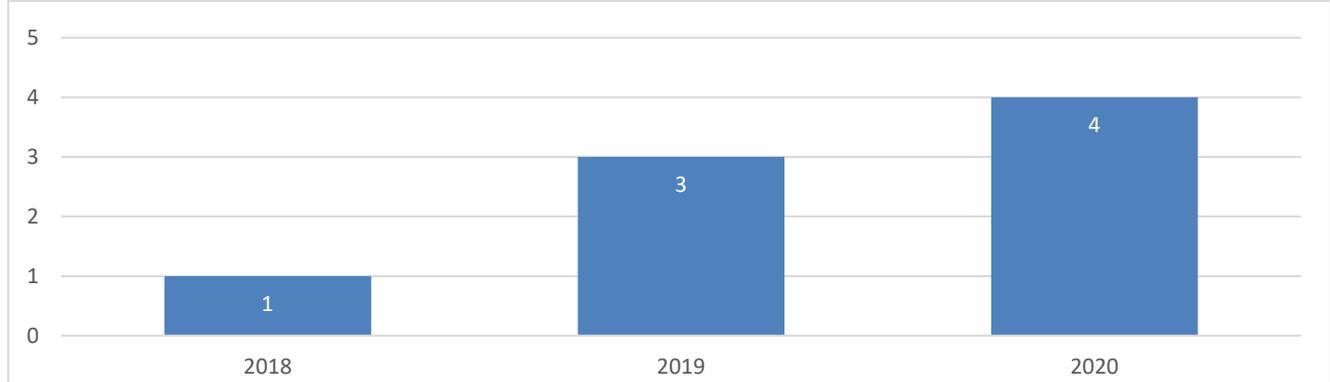
يتمثل التحدي في دعم المبعوث الشخصي استئناف العملية، بهدف التوصل إلى حل للنزاع يكفل لشعب الصحراء الغربية حق تقرير مصيره. واستجابة لذلك، سيقدّم المكتب، في عام ٢٠٢٠، تماشيا مع البيان المشترك لعام ٢٠١٨، الدعم لتنظيم أربعة اجتماعات مائدة مستديرة في السنة وتقديم الخدمات الفنية إليها، وكذلك إلى مشاورات ثنائية تُجرى بين تلك الاجتماعات، بما في ذلك توفير الخبرة في مجال الوساطة والمسائل القانونية.

النتيجة والأدلة

من المتوقع أن يُسهم المنجز المستهدف المقرّر في تحقيق النتيجة المتوخاة التي تتمثل في إحراز التقدم نحو تحقيق تسوية شاملة لمسألة الصحراء الغربية.

وستشمل الأدلة التي تُثبت هذه النتيجة، إذا ما تحققت، عقد أربعة اجتماعات وجها لوجه في عام ٢٠٢٠، على النحو المبين في الشكل. وسوف تُثبت النتيجة، إذا ما تحققت، التقدم المحرز في عام ٢٠٢٠ نحو بلوغ الهدف بشكل جماعي.

مقاييس الأداء: عدد جولات المفاوضات المعقودة وجها لوجه بشأن الصحراء الغربية



٧٩ - وسيواصل المكتب الاسترشاد بجميع الولايات المنوطة به التي توفر الإطار التشريعي لمنجزاته المستهدفة.

٥ - المنجزات المستهدفة للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٠

٨٠ - يعرض الجدول ٨ قائمة بجميع المنجزات المستهدفة التي أسهمت ومن المتوقع أن تُسهم في بلوغ الهدف المذكور أعلاه، مصنّفة حسب الفئة والفئة الفرعية، للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٠.

الجدول ٨

المنجزات المستهدفة للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٠، مصنّفة حسب الفئة والفئة الفرعية

المقررة لعام ٢٠١٨ المقررة لعام ٢٠١٨ المقررة لعام ٢٠١٩ المقررة لعام ٢٠٢٠

المنجزات المستهدفة المعدودة

ألف - تيسير عمل الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء

وثائق الهيئات التداولية (عدد الوثائق)

٢ ٣ ٢ ٢

تقديم الخدمات الفنية للاجتماعات (عدد الاجتماعات التي مدة كل منها ثلاث ساعات)

١ ٢ ٢ ٢

المنجزات المستهدفة غير المعدودة

جيم - المنجزات المستهدفة الفنية

المساعي الحميدة

التشاور والمشورة والدعوة

بعثات تقصي الحقائق والرصد

٦ - أهم الفروق النسبية في المنجزات المستهدفة

الفروق بين الأرقام الفعلية والأرقام المقررة في عام ٢٠١٨

- ٨١ - يُعزى الفرق في فئة وثائق الهيئات التداولية وتقديم الخدمات الفنية للاجتماعات إلى طلب مجلس الأمن، في قراره ٢٤١٤ (٢٠١٨)، أن يتلقى تقريراً في غضون ٦ أشهر، بخلاف فترة الاثني عشر شهراً التي كانت تمثل الممارسة العرفية المتبعة في الفترات السابقة والتي كانت قد افترضت لأغراض تخطيط الميزانية.
- ٨٢ - ويُعزى الفرق في إطار فئة المؤتمرات وخدمات الأمانة للاجتماعات إلى مبادرة المبعوث الشخصي للصحراء الغربية بعقد اجتماع المائدة المستديرة الأول في جنيف، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، الذي لم يكن مقرراً مسبقاً والذي رحب به مجلس الأمن في قراره ٢٤٤٠ (٢٠١٨).

باء - الاحتياجات المقترحة من الموارد المتصلة بالوظائف والموارد غير المتصلة بالوظائف لعام ٢٠٢٠

الاحتياجات من الموارد (الميزانية العادية)

الجدول ٩

الموارد المالية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الفرق	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨	
مجموع الاحتياجات الزيادة/(النقصان) لعام ٢٠٢٠ مقابل عام ٢٠١٩				
	(٤)	(٣)	(٢)	(١)
فئة الإنفاق				
تكاليف الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة	-	-	-	-
تكاليف الموظفين المدنيين	-	٢١٩,٤	٢٣٠,١	١٠٧,١
التكاليف التشغيلية	-	٢٢٠,٥	٢٢٠,٥	١٣٥,٣
المجموع (بعد خصم الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين)	(١٠,٧)	٤٣٩,٩	٤٥٠,٦	٢٤٢,٤

الجدول ١٠

الوظائف

الوظائف	الموظفون الوطنيون	مجموع الموظفين الوطنيون من الرتبة الأمم مبتوعو	فئة الخدمات العامة والفئات المتصلة بها	فئة الفنية والفئات العليا
	مجموع الموظفين الوطنيين من الرتبة الأمم مبتوعو	مجموع الموظفين الوطنيين من الرتبة الأمم مبتوعو	الخدمات العامة ^(١)	مد-١ ف-٥ ف-٤ ف-٣ ف-٢ الفرعي خدمات الأمن العامة ^(١)
الوظائف المعتمدة لعام ٢٠١٩	٢	٢	-	٢ - ١ - - - - -
الوظائف المقترحة لعام ٢٠٢٠	٢	٢	-	٢ - ١ - - - - -

٤ - مكتب المبعوث الخاص للأمين العام المعني بتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٥٥٩ (٢٠٠٤)

(٢٠٠ ٣٩٧ دولار)

التوجه العام

الولايات والمعلومات الأساسية

- ٨٧ - في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، عيّن الأمين العام مبعوثاً خاصاً معنياً بتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٥٥٩ (٢٠٠٤)، لتمكينه من تقديم تقرير إلى المجلس كل ستة أشهر عن تنفيذ هذا القرار، وفقاً لطلب المجلس في البيان الصادر عن رئيس مجلس الأمن والمؤرخ ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤ (S/PRST/2004/36). ويتشاور مكتب المبعوث الخاص للأمين العام المعني بتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٥٥٩ (٢٠٠٤)، في إطار اضطلاعها بهذه الولاية، مع المحاورين السياسيين في المجلس ولبنان وسائر الدول الأعضاء من أجل إعداد تقارير الأمين العام.
- ٨٨ - ويستمد المكتب ولايته من الأولويات المحدّدة في قرارات مجلس الأمن ومقرراته ذات الصلة، بما فيها القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤). وبالإضافة إلى ذلك، عمل المكتب أيضاً من أجل تعزيز استجابة الدول الأعضاء ذات الصلة في تنفيذ الأحكام المتبقية من قرار مجلس الأمن ١٦٨٠ (٢٠٠٦)، على النحو المبين أدناه.
- ٨٩ - وفي عام ٢٠١٦، كلف الأمين العام وكيل الأمين العام للشؤون السياسية بتحمل مسؤولية الإبلاغ عن تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٥٥٩ (٢٠٠٤)، وهو ترتيب ظل قائماً حتى الآن. وفي عام ٢٠٢٠، يمكن للأمين العام أن يقرر الإبقاء على الترتيب الحالي، أو أن يعيّن مبعوثاً خاصاً جديداً، أو أن يستعين بخيارات أخرى.
- ٩٠ - وفي ١٧ أيار/مايو ٢٠٠٦، واستجابة للتقرير نصف السنوي الثالث للأمين العام بشأن تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٥٥٩ (٢٠٠٤) (S/2006/248)، اتخذ مجلس الأمن القرار ١٦٨٠ (٢٠٠٦) الذي كرّر فيه دعوته إلى التنفيذ التام لأحكام قرار المجلس ١٥٥٩ (٢٠٠٤). ومن خلال ذلك القرار، شجّع المجلس أيضاً بشدة حكومة الجمهورية العربية السورية على "الاستجابة بشكل إيجابي للطلب الذي قدمته حكومة لبنان، تماشياً مع الاتفاقات التي تم التوصل إليها في الحوار الوطني اللبناني، بشأن ترسيم حدودهما المشتركة، ولا سيما في المناطق التي تعتبر فيها الحدود غير مؤكدة أو محل نزاع".
- ٩١ - وفي ١١ آب/أغسطس ٢٠٠٦، اتخذ مجلس الأمن القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) الذي أكد فيه على أهمية بسط سيطرة حكومة لبنان على جميع الأراضي اللبنانية وفق أحكام القرارين ١٥٥٩ (٢٠٠٤) و ١٦٨٠ (٢٠٠٦) والأحكام ذات الصلة من اتفاق الطائف. وطلب المجلس إلى الأمين العام أن يضع، بالتنسيق مع الجهات الفاعلة الدولية ذات الصلة والأطراف المعنية، مقترحات لتنفيذ الأحكام ذات الصلة من اتفاق الطائف، والقرارين ١٥٥٩ (٢٠٠٤) و ١٦٨٠ (٢٠٠٦)، بما في ذلك ما يتعلق بنزع السلاح وترسيم الحدود الدولية للبنان. وطلب أيضاً إلى الأمين العام أن يقدم إلى المجلس بصورة منتظمة تقارير عن تنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦).
- ٩٢ - وقد تُقِّد الكثير من أحكام القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤) منذ اتخاذه، على النحو المبين في تقارير الأمين العام. ويشمل ذلك الانسحاب الكامل للقوات السورية المنتشرة في لبنان وإجراء انتخابات رئاسية وبرلمانية. ومن جهة أخرى، لم يُنفَّذ بعد الحكم الذي يدعو إلى حل جميع الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية ونزع سلاحها. وفي الفترة من أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨ إلى تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، شارك الزعماء اللبنانيون في حوار وطني تمثّل هدفه الرئيسي في وضع استراتيجية للدفاع الوطني تعالج مسألة الأسلحة الموجودة خارج سيطرة الدولة. وإثر استئناف الحوار الوطني في حزيران/يونيه ٢٠١٢ وانتهاج لبنان سياسة النأي بالنفس عملاً بإعلان بعبدا، عرض الرئيس اللبناني آنذاك مشروع رؤية لاستراتيجية الدفاع الوطني على المشاركين في

الحوار الوطني للنظر فيه. وعقد الرئيس آخر جلسة للحوار الوطني في فترة ولايته في ٥ أيار/مايو ٢٠١٤. ولم تُعقد أي جلسات منذ ذلك الحين.

٩٣ - وعلاوة على ذلك، فرغم القرار الذي اتخذ في عام ٢٠٠٦ في إطار الحوار الوطني وجرى تأكيده في جلسات لاحقة، والذي ينص على نزع سلاح الميليشيات الفلسطينية خارج المخيمات في غضون فترة ستة أشهر، لم يُحرز أي تقدم فيما يتعلق بتفكيك القواعد العسكرية الموجودة في البلد والتابعة لكل من الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين - القيادة العامة، وتنظيم فتح - الانتفاضة. وبالإضافة إلى ذلك، تتواصل انتهاكات إسرائيل للسيادة اللبنانية، بطرق منها احتلالها للجزء الشمالي من قرية العجر ومنطقة متاخمة لها شمال الخط الأزرق، في انتهاك لقراري مجلس الأمن ١٥٥٩ (٢٠٠٤) و ١٧٠١ (٢٠٠٦). ولم يُحرز أي تقدم أيضا فيما يتعلق بمسألة منطقة مزارع شبعا.

المواءمة مع ميثاق الأمم المتحدة وأهداف التنمية المستدامة

٩٤ - يسترشد المكتب بالولاية المنوطة به في تحقيق المنجزات المستهدفة ذات الصلة التي تُسهم في بلوغ الهدف. ويتواءم هدف المكتب مع مقصد المنظمة المتمثل في حفظ السلم والأمن الدوليين، على النحو المنصوص عليه في المادة ١ من ميثاق الأمم المتحدة. وفي سياق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، تجدد المقاصد المنصوص عليها في المادة ١ من ميثاق الأمم المتحدة تجسيدا لها في أهداف التنمية المستدامة. ويتواءم الهدف، وبالتالي المنجزات المستهدفة، مع عدد من أهداف التنمية المستدامة، على النحو المبين في الفقرتين ١٠٥ و ١٠٦.

التطورات الأخيرة

٩٥ - في عام ٢٠١٨، واصل لبنان مسيرته نحو استعادة مؤسساته بالكامل لأدائها العادي من خلال إجراء الانتخابات النيابية الأولى منذ ١٠ سنوات تقريبا في ٦ أيار/مايو. وفي ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩، أعلن رئيس الوزراء تشكيل حكومة البلد الجديدة التي حصلت على الأغلبية في تصويت على الثقة في ١٥ شباط/فبراير. وأظهر المجتمع الدولي اهتماما متواصلا وعالي المستوى بلبنان طوال دورة المؤتمرات الدولية المعقودة في أواخر عام ٢٠١٧ وحتى أوائل عام ٢٠١٨.

٩٦ - ويظل نزع سلاح الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية، وفقا لقرار مجلس الأمن ١٥٥٩ (٢٠٠٤) والاحتفاظ بالأسلحة خارج نطاق سلطة الدولة من أولويات المجلس. وفي إطار الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي لدعم المؤسسات اللبنانية والإسهام في توسيع نطاق سلطة الدولة، عُقد اجتماع وزاري لدعم القوات المسلحة وقوات الأمن الداخلي اللبنانية في روما في ١٥ آذار/مارس ٢٠١٨ برعاية مجموعة الدعم الدولية للبنان وبرئاسة الأمم المتحدة وإيطاليا، وضم الاجتماع ٤٠ بلدا ومنظمة. وأشار المشاركون في اجتماع روما إلى الأحكام ذات الصلة من اتفاق الطائف ومن قرارات المجلس ١٥٥٩ (٢٠٠٤) و ١٦٨٠ (٢٠٠٦) و ١٧٠١ (٢٠٠٦)، بما فيها الأحكام التي تنص على ألا تكون هناك أي أسلحة غير أسلحة الدولة اللبنانية أو سلطة غير سلطتها، وألا تتواجد أي قوات أجنبية في لبنان دون موافقة حكومته، وعدم بيع أو توريد أعتدة ذات صلة بالأسلحة للبنان باستثناء ما تأذن به حكومته. وأعاد المجلس تأكيد هذه الرسائل في بيان صحفي مؤرخ ٢٧ آذار/مارس ٢٠١٨ (SC/13267).

٩٧ - ولم يُنفذ في عام ٢٠١٨ الحكم الذي يدعو إلى حل جميع الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية ونزع سلاحها. واستمر وجود الجماعات المسلحة الفلسطينية خارج المخيمات. ولم يُحرز أي تقدم في تنفيذ الوثيقة الصادرة في عام ٢٠١٧ والمعنونة "رؤية لبنانية موحدة لشؤون اللاجئين الفلسطينيين في لبنان" التي أُعيد فيها تأكيد القرارات المتخذة في مؤتمر الحوار الوطني في عام ٢٠٠٦. ومع ذلك، جددت حكومة لبنان التزامها خلال عام ٢٠١٨ بإحراز تقدم في وضع استراتيجية للدفاع الوطني، بما في ذلك من خلال بيانات صادرة عن ممثلين على أرفع مستويات السلطة في الدولة. وفي ٨ أيار/مايو ٢٠١٨، ذكر

الرئيس أنه سيدعو الأحزاب إلى الاجتماع لمناقشة تنفيذ اتفاق الطائف واستراتيجية للدفاع الوطني. وأهاب الأمين العام، في تقاريره عن تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٥٥٩ (٢٠٠٤) و ١٧٠١ (٢٠٠٦)، بالرئيس أن يستأنف الحوار الوطني. وأهاب أيضا ببلدان أن ينفذ القرارات التي سبق الاتفاق عليها من خلال الحوار الوطني.

٩٨ - ولم تجر في عام ٢٠١٨ أي مناقشات أو اتصالات بين لبنان والجمهورية العربية السورية بشأن ترسيم حدودهما المشتركة عملا بقرار مجلس الأمن ١٦٨٠ (٢٠٠٦).

الاستراتيجية والعوامل الخارجية لعام ٢٠٢٠

٩٩ - في عام ٢٠٢٠، سيواصل المكتب، إلى جانب عناصر أخرى لوجود الأمم المتحدة، جهوده الرامية إلى بلوغ مرحلة احتكار الدولة لسلطة حيابة واستخدام الأسلحة واستخدام القوة، بسبب منها إجراء حوار وطني بهدف وضع استراتيجية للدفاع الوطني في إطار عملية يتولى قيادتها اللبنانيون ويأخذون بزمامها، تماشيا مع التزامات البلد الدولية. وعلى وجه الخصوص، سيُجرى المكتب مشاورات منظمة ومنهجية مع محاورين من مختلف الانتماءات السياسية للتعرف على مواقف الجهات الفاعلة تجاه مسألة الاحتفاظ بالأسلحة خارج نطاق سلطة الدولة، بما في ذلك الفرص المتاحة من أجل وضع استراتيجية للدفاع الوطني.

١٠٠ - وفيما يتعلق بالعوامل الخارجية، تستند الخطة الشاملة لعام ٢٠٢٠ إلى افتراضات التخطيط التالية:

(أ) وجود استقرار سياسي وأمني في لبنان؛

(ب) عدم إحداث الأعمال العدائية في المنطقة تأثيرا إضافيا على لبنان؛

(ج) توافر نوايا سياسية حسنة لدى الأطراف المعنية؛

(د) إحداث النوايا السياسية الحسنة للدول الأعضاء تأثيرا إيجابيا على الأطراف المعنية؛

(هـ) عدم وجود توترات بين لبنان والدول الأخرى في المنطقة.

١٠١ - ويراعي المكتب المنظور الجنساني في أنشطته التنفيذية ومنجزاته المستهدفة ونتائجه، حسب الاقتضاء.

١٠٢ - وفيما يتعلق بالتنسيق والاتصال بين الوكالات، يقوم مكتب المبعوث الخاص بالتنسيق والعمل على نحو وثيق مع مكتب منسق الأمم المتحدة الخاص لشؤون لبنان، ولا سيما في عملية إعداد تقارير الأمين العام قبل الزيارات التي يقوم بها إلى لبنان موظفو مكتب المبعوث الخاص وأثناءها.

أنشطة التقييم

١٠٣ - من المقرر إجراء التقييم الذاتي التالي في عام ٢٠٢٠: تنفيذ تفويض السلطة للبعثات السياسية الخاصة التي تقودها إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام.

ألف - الخطة البرنامجية المقترحة لعام ٢٠٢٠ والأداء البرنامجي لعام ٢٠١٨



١ - الهدف

١٠٤ - يتمثل الهدف الذي يساهم في تحقيقه هذا المكتب في ضمان التنفيذ الكامل لقرار مجلس الأمن ١٥٥٩ (٢٠٠٤) وجميع القرارات اللاحقة ذات الصلة الصادرة عن مجلس الأمن.

٢ - المواءمة مع أهداف التنمية المستدامة

١٠٥ - يتواءم الهدف مع الهدف ٥ من أهداف التنمية المستدامة، وهو تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات. وسيسهم إحراز تقدم في بلوغ هذا الهدف في كفالة مشاركة المرأة مشاركة كاملة وفعالة وتكافؤ الفرص المتاحة لها للقيادة على قدم المساواة مع الرجل على جميع مستويات صنع القرار في الحياة السياسية والاقتصادية والعامية.

١٠٦ - ويتواءم هذا الهدف مع الهدف ١٦ من أهداف التنمية المستدامة، وهو التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يُهتَمش فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات. وسيساعد التقدم نحو بلوغ الهدف في تعزيز المؤسسات الوطنية ذات الصلة، بسبل منها التعاون الدولي، من أجل بناء القدرة على منع العنف.

٣ - أضواء على إحدى النتائج المحققة في عام ٢٠١٨

توفير الفهم القائم على المعرفة لأعضاء مجلس الأمن في الوقت المناسب وبشكل دقيق



أعضاء مجلس الأمن يصوتون على قرار. المصدر: صور الأمم المتحدة (UN Photo)

في عام ٢٠١٨، أعدّ المكتب اثنين من تقارير الأمين العام نصف السنوية (S/2018/480 و S/2018/920) إلى مجلس الأمن. وفي التقريرين، قدم الأمين العام لمحة عامة عن التطورات في لبنان ذات الصلة المباشرة بقرار المجلس ١٥٥٩ (٢٠٠٤). ويتناول التقرير عددا من القضايا الرئيسية، من قبيل سيادة لبنان وسلامته الإقليمية ووحدته واستقلاله السياسي، وبسط سيطرة حكومة لبنان على جميع الأراضي اللبنانية، وحل الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية ونزع سلاحها.

وفي معرض إبلاغ الأمين العام في إطار هذه الفئات، أفاد الأمين العام لمجلس الأمن بالتطورات السياسية والأمنية التي حدثت خلال الفترة المشمولة بالتقرير، والانتهاكات للسيادة اللبنانية، والحالة على صعيد حياة الأسلحة من جانب الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية.

النتيجة والأدلة

أسهمت المنجزات المستهدفة في تحقيق النتيجة المتوخاة، المتمثلة في توفير الفهم القائم على المعرفة لأعضاء مجلس الأمن، فيما يتعلق بالتطورات ذات الصلة بتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٥٥٩ (٢٠٠٤)، في الوقت المناسب وبشكل دقيق. ومن خلال التقرير S/2018/480 على وجه الخصوص، تمكن أعضاء المجلس من التعرف على آخر المستجدات بشأن الانتخابات التشريعية التي جرت في ٦ أيار/مايو ٢٠١٨. وتشمل الأدلة على تحقق النتيجة مناقشات مجلس الأمن بشأن التقريرين نصف السنويين والإحاطات الإعلامية المقدمة إلى المجلس. وتثبت النتيجة التي تحققت التقدم المحرز في عام ٢٠١٨ نحو بلوغ الهدف بشكل جماعي.

١٠٧ - تحققت على النحو المخطط له إحدى النتائج المقررة لعام ٢٠١٨، وهي النية المعلنة للأمين العام لمواصلة جهوده لتشجيع الأطراف ذات الصلة على إحراز مزيد من التقدم نحو التنفيذ الكامل لقرار مجلس الأمن ١٥٥٩ (٢٠٠٤)، وذلك كما هو موضح أعلاه.

٤ - أضواء على إحدى النتائج المقررة لعام ٢٠٢٠

إجراء مداولات مستنيرة في مجلس الأمن بفضل التقارير التحليلية للأمين العام

في عام ٢٠١٨، لم يجرز أي تقدم في معالجة مسألة حياة الأسلحة خارج سلطة الدولة، بما في ذلك من خلال وضع استراتيجية دفاعية وطنية من جانب الأطراف السياسية الفاعلة.

التحدي والاستجابة

يتمثل التحدي في أنه بدون تشكيل حكومة، لا يمكن عقد حوار وطني كمنتدى لقيادة المناقشات بشأن الاستراتيجية الدفاعية الوطنية. وقد شكّلت الحكومة في كانون الثاني/يناير ٢٠١٩.

واستجابة لذلك التحدي، سيجري المكتب، لعام ٢٠٢٠، مشاورات منتظمة مع الجهات من مختلف الانتماءات السياسية لمسح مواقف الجهات الفاعلة فيما يتعلق بجيافة الأسلحة خارج سلطة الدولة، بما في ذلك الفرص المتاحة من أجل وضع استراتيجية للدفاع الوطني.

النتيجة والأدلة

من المتوقع أن تسهم المنجزات المستهدفة في تحقيق النتيجة المتوخاة، وهي إجراء مداولات مستنيرة لمجلس الأمن بشأن الفرص الممكنة للبنان لإحراز تقدم بشأن الأحكام المتبقية من قرار مجلس الأمن ١٥٥٩ (٢٠٠٤).

وسيثبت هذه النتيجة المتوخاة، إذا ما تحققت، مناقشات مجلس الأمن بشأن تقريرين نصف سنويين عن تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٥٥٩ (٢٠٠٤)، بما في ذلك ما يتعلق بأي تقدم يُجرز صوب معالجة مسألة حياة الأسلحة خارج سلطة الدولة أو فرص وضع استراتيجية دفاعية وطنية.

وسوف تثبت هذه النتيجة، إذا ما تحققت، التقدم المحرز في عام ٢٠٢٠ نحو بلوغ الهدف بشكل جماعي.

٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨
إجراء مناقشات حول التقريرين النصف سنويين تبدأ في عكس نتائج المشاورات المنهجية التي تدرس مواقف الجهات الفاعلة فيما يتعلق بجيافة الأسلحة خارج نطاق سلطة الدولة	إجراء مناقشات بشأن التقريرين النصف سنويين لا تعكس نتائج المشاورات بشأن مواقف الجهات الفاعلة فيما يتعلق بجيافة الأسلحة خارج سلطة الدولة	إجراء مناقشات بشأن التقريرين النصف سنويين لا تعكس نتائج المشاورات بشأن مواقف الجهات الفاعلة فيما يتعلق بجيافة الأسلحة خارج سلطة الدولة

١٠٨ - وسيواصل المكتب الاسترشاد بجميع الولايات المنوطة به، التي توفر الإطار التشريعي لمنجزاته المستهدفة.

٥ - المنجزات المستهدفة للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٠

١٠٩ - يعرض الجدول ١١ قائمة بجميع المنجزات المستهدفة للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٠ التي أسهمت ويُتوقع أن تسهم في تحقيق الهدف المذكور أعلاه، مصنفةً حسب الفئة والفئة الفرعية.

الجدول ١١

المنجزات المستهدفة للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٠، مصنفةً حسب الفئة والفئة الفرعية

المقررة لعام ٢٠١٨	الفعالية لعام ٢٠١٨	المقررة لعام ٢٠١٩	المقررة لعام ٢٠٢٠
-------------------	--------------------	-------------------	-------------------

المنجزات المستهدفة المعدودة

ألف - تيسير عمل الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء

وثائق الهيئات التداولية (عدد الوثائق)

٢ ٢ ٢ ٢

المنجزات المستهدفة غير المعدودة

جيم - المنجزات المستهدفة الفنية

التشاور والمشورة والدعوة

باء - الاحتياجات المقترحة من الموارد المتصلة بالوظائف والموارد غير المتصلة بالوظائف لعام ٢٠٢٠
الاحتياجات من الموارد (الميزانية العادية)

الجدول ١٢
الموارد المالية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الفرق	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨	
مجموع الاحتياجات غير المتكررة	(٤)	(٣)	(٢)	(١)
الزيادة/(النقصان) لعام ٢٠٢٠ مقابل عام ٢٠١٩	(٥) = (٣) - (٢)			
فئة الإنفاق				
تكاليف الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة	-	-	-	-
تكاليف الموظفين المدنيين	٣٦,٩	٣٠٣,٠	٢٦٦,١	٢٧٨,٤
التكاليف التشغيلية	(٠,٩)	٩٤,٢	٩٥,١	٤١,٢
المجموع (بعد خصم الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين)	٣٦,٠	٣٩٧,٢	٣٦١,٢	٣١٩,٦

الجدول ١٣
الوظائف

الموظفون الوطنيون	فئة الخدمات العامة والفئات المتصلة بها	الفئة الفنية والفئات العليا																
الموظفون الوطنيون	الخاتمة فئة الخدمات العامة الميدانية/ الخدمات المجموع	فئة الخدمات العامة ^(١) الدولية الفنية الوطنية	متطوعو الوظائف من الفئة الرتبية الأمم المتحدة	الوظائف المحلية المتحدة	الوظائف المقترحة	أ ع م	مد-٢	مد-١	ف-٥	ف-٤	ف-٣	ف-٢	الفرعي	خدمات الأمن العامة ^(١)	الدولية الفنية	الوطنية	الوظائف المقترحة	
٣	١	-	٣	-	٣	-	-	-	١	-	-	-	٢	-	-	-	٣	١
٣	١	-	٣	-	٣	-	-	-	١	-	-	-	٢	-	-	-	٣	١
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-

المختصرات: أ ع م = أمين عام مساعد؛ و أ ع: وكيل أمين عام.

(أ) الرتب الأخرى، ما لم يُنص على خلاف ذلك.

(ب) يعمل وكيل الأمين العام بموجب عقد مقابل دولار واحد في السنة.

١١٠ - تبلغ الاحتياجات المقترحة من الموارد لعام ٢٠٢٠ لمكتب المبعوث الخاص للأمين العام لتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٥٥٩ (٢٠٠٤) ما قدره ٣٩٧ ٢٠٠ دولار (كقيمة صافية بعد خصم الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين) وتغطي المرتبات والتكاليف العامة للموظفين (٣٠٣ ٠٠٠ دولار) اللازمة لاستمرار الوظائف الثلاث (وظيفة واحدة لوكيل الأمين العام، ووظيفة واحدة برتبة ف-٤، ووظيفة واحدة من فئة الخدمات العامة)، بالإضافة إلى تكاليف التشغيل (٩٤ ٢٠٠ دولار) التي تشمل تكاليف السفر في مهام رسمية (٤٨ ٤٠٠ دولار)، والمرافق والبني التحتية (٣٢ ٣٠٠ دولار)، والنقل

البري (٢٠٠٠ دولار)، والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات (٩٥٠٠ دولار)، واللوازم والخدمات والمعدات الأخرى (٢٠٠٠ دولار).

١١١ - وفي عام ٢٠٢٠، يُقترح أن يظل عدد ومستوى الرتب للوظائف في المكتب دون تغيير. وقد طُبِّق معدل شغور بنسبة ٥ في المائة على الوظائف.

١١٢ - ويعزى الفرق (الزيادة) بين الموارد المقترحة لعام ٢٠٢٠ والميزانية المعتمدة لعام ٢٠١٩ إلى ارتفاع النسبة المئوية للتكاليف العامة للموظفين، بناءً على أنماط الإنفاق الأخيرة.

الموارد الخارجة عن الميزانية

١١٣ - لم تتوفر موارد من خارج الميزانية في عام ٢٠١٩، وليس من المتوقع توفرها في عام ٢٠٢٠ للمبعوث الخاص.

٥ - ممثلة الأمم المتحدة في مباحثات جنيف الدولية

(٧٠٠ ٢٣٦ ٢ دولار)



تصدير

عقب تعييني في ٦ تموز/يوليه ٢٠١٨، بصفتي أول امرأة تشغل هذا المنصب في مباحثات جنيف الدولية خلال تاريخها الممتد لعشر سنوات، سأسفيد من تجربتي الممتدة لأكثر من ثلاثة عقود في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للمساعدة في عمليات تنشيط هذه الآلية الفريدة تماشياً مع دعوة الأمين العام لدينامية جديدة في المباحثات وفي سائر عمليات السلام الجارية في أوروبا. ولا تزال المباحثات تضطلع بدور حاسم في دعم الجهود المبذولة لمنع وقوع الحوادث وتعزيز السلام والاستقرار الإقليميين لصالح شعوب منطقة جنوب القوقاز. ولقد سمعت مراراً تأكيدات على ذلك من جانب جميع المشاركين والجهات المعنية في المباحثات، وكذلك من جانب الأشخاص العاديين الذين أتاحت لي الفرصة للقائهم خلال زيارتي المنتظمة للمنطقة. وبعد أربعة أشهر من المشاركة على أساس التفريغ في عمليات الوساطة ومنع النزاعات، وجدت أن استراتيجيات الوساطة التي تتبعها الأمم المتحدة وشركاؤها لا تزال مهمة لعملية السلام في المنطقة.

وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، وخلال الجولة الخامسة والأربعين من اجتماعات مباحثات جنيف الدولية، كان من دواعي سروري أن أشير إلى أن جميع المشاركين أكدوا على استمرار قيمة المباحثات وآلتي غالي وإرغيني لمنع الحوادث الخاصتين بأبخازيا وأوسيتيا الجنوبية، على التوالي، للمساعدة في منع تجدد الأعمال العدائية، والعمل كآليات للإنذار المبكر، وكذلك استمرار قيمتها كمنابر هامة للحوار، وإلى حد ما لبناء الثقة واتخاذ ما يمكن اتخاذه من تدابير بناء السلام. وخلال المحادثات الثنائية مع المشاركين في المباحثات والآليتين، وعلى الرغم من الخلافات الحادة حول جوانب معينة في جداول أعمال المباحثات والآليتين، فقد أكد جميعهم دعمهم الدائم للحوار المستمر. وباعتباري الرئيسة المشاركة من جانب الأمم المتحدة في المباحثات، إلى جانب زميلي الرئيسين المشاركين من الاتحاد الأوروبي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، فإنني أعول على هذه النوايا الحسنة المستمرة والالتزام بالمساعدة في إحراز تقدم في المسائل التي تتناولها المباحثات والآليتان في العام المقبل، بهدف القيام بالمزيد من المناقشات المنشطة والموجهة نحو النتائج. وبالنظر إلى ما تنسم به المسائل المطروحة من تعقيد وحساسية سياسية، لم تكن العملية سلسلة دائماً.

وظل تعليق آلي غالي لمنع الحوادث ومواجهتها، التي ترأسها الأمم المتحدة منذ حزيران/يونيه ٢٠١٨، أحد التحديات التي تتعامل معها الأمم المتحدة. وقد أثبتت هذه الآلية للإنذار المبكر والاستجابة، منذ إنشائها في تموز/يوليه ٢٠٠٩، قيمتها العملية لجميع المعنيين، والأهم من ذلك قيمتها للأشخاص العاديين الذين يعيشون على جانبي الخط الفاصل. وبينما أعمل أنا ومكثتي على استئناف تشغيل الآلية بالشكل الاعتيادي دون تأخير، فإننا في نفس الوقت مستمرون في التواصل مع أصحاب المصلحة المعنيين من أجل كفالة التخفيف من حدة التوترات، وتبادل المعلومات، والوقاية من الحوادث المحتملة على أرض الواقع. وتحقيقاً لهذه الغاية، فإن تشغيل خط الاتصال المباشر على نحو منتظم أمر هام. وستستمر هذه الجهود حتى استئناف الاجتماعات - ويؤمل أن يكون ذلك في المستقبل القريب. ومنذ أن توليت منصبتي، ركزت على أن يكون لجدول أعمال المرأة والسلام والأمن وجود في مباحثات جنيف الدولية. ومن دواعي سروري أن ألاحظ حماس جميع الأطراف المعنية بشأن مواصلة العمل على جدول الأعمال.

وفي عام ٢٠٢٠، سيعمل مكثتي، بالشراكة الوثيقة مع الرؤساء المشاركين الآخرين، على تكثيف الجهود المستمرة للمساعدة في الحفاظ على مباحثات جنيف الدولية وآلتي منع الحوادث ومواجهتها وتنشيطها كمنابر للحوار ومنع النزاعات موجهة نحو النتائج، سعياً إلى تحقيق الهدف النهائي المتمثل في كفالة انتقال المباحثات من إدارة النزاعات إلى عملية حل النزاعات.

(توقيع) جيهان سلطان أوغلو

ممثلة الأمم المتحدة في مباحثات جنيف الدولية

التوجه العام

الولايات والمعلومات الأساسية

- ١١٤ - مكتب ممثلة الأمم المتحدة في مباحثات جنيف الدولية مكلف بدعم المباحثات والآلية المشتركة لمنع الحوادث ومواجهتها، من خلال تيسير المشاركة في مباحثات جنيف الدولية وفي الآلية، والاتصال والتنسيق مع الجهات الفاعلة ذات الصلة. ويتولى المكتب أيضا مسؤولية التحضير للاجتماعات الدورية للآلية وعقدتها وتيسيرها.
- ١١٥ - وقد وصلت الأمم المتحدة دعم مباحثات جنيف الدولية المتعلقة بالأمن والاستقرار وعودة المشردين داخليا واللاجئين، التي بدأت في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨ في جنيف وفقا لاتفاق النقاط الست المبرم في ١٢ آب/أغسطس ٢٠٠٨ وتدابير التنفيذ المتخذة في ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، في أعقاب الأعمال العدائية التي وقعت في آب/أغسطس ٢٠٠٨ (S/2009/254). ورحب مجلس الأمن، في قراره ١٨٦٦ (٢٠٠٩)، ببدء المناقشات وطلب إلى الأمين العام أن يواصل، عن طريق ممثله الخاص، تقديم الدعم الكامل لهذه العملية.

المواءمة مع ميثاق الأمم المتحدة وأهداف التنمية المستدامة

- ١١٦ - يسترشد المكتب بالولاية المنوطة به في تحقيق المنجزات المستهدفة ذات الصلة التي تسهم في بلوغ الهدف. ويتواءم هدف المكتب مع مقصد المنظمة المتمثل في صون السلم والأمن الدوليين، على النحو المنصوص عليه في المادة ١ من ميثاق الأمم المتحدة. وفي سياق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، تجد المقاصد المنصوص عليها في المادة ١ من ميثاق الأمم المتحدة تجسيدا لها في أهداف التنمية المستدامة. ويتواءم الهدف، وبالتالي المنجزات المستهدفة، مع عدد من أهداف التنمية المستدامة، على النحو المبين في الفقرتين ١٣٢ و ١٣٣.

التطورات الأخيرة

- ١١٧ - ساهمت التطورات الأخيرة في جنوب القوقاز والمنطقة الأوسع، فضلا عن تفاقم التوترات الجغرافية السياسية، في عدم إحراز تقدم في إطار مباحثات جنيف الدولية.
- ١١٨ - وتم الوصول إلى محطة تاريخية لممثلة الأمم المتحدة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، عندما احتفلت مباحثات جنيف الدولية بالذكرى مرور عشر سنوات على بدئها. وحتى الآن، قامت الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، بصفتها الجهات المشتركة في رئاسة المباحثات، بعقد ٤٦ جولة مباحثات. وفي السنوات العشر الماضية، ظل الوضع الأمني على الأرض هادئا ومستقرا بشكل عام دون استئناف القتال، مما يؤكد مساهمة المباحثات في إحلال السلام والأمن الشاملين في المنطقة.
- ١١٩ - وعُقدت جولات مباحثات جنيف الدولية العادية في أشهر آذار/مارس، وحزيران/يونيه، وتشرين الأول/أكتوبر، وكانون الأول/ديسمبر خلال عام ٢٠١٨. ومع ذلك، لم يحرز تقدم ملموس بشأن المسائل الرئيسية المدرجة على جدول أعمال المباحثات، والمتمثلة في تحقيق الاتفاق بشأن عدم اللجوء إلى القوة ومسألة المشردين داخليا واللاجئين.
- ١٢٠ - وبالإضافة إلى ذلك، فإن العديد من الأحداث التي وقعت على مدار عام ٢٠١٨ قد أثرت بصورة مباشرة أو غير مباشرة على العمل في إطار مباحثات جنيف الدولية. وشمل ذلك الجدل الدائر حول احتجاز ومقتل ثلاثة مواطنين جورجيين بتورط مزعوم لـ "سلطات" أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية الانفصالية، فضلا عن تغييرات الحكومة والانتخابات الرئاسية في جورجيا.

١٢١ - ومن أجل تعزيز نوعية المناقشات الموضوعية، نظم الرؤساء المشاركون جلستين إعلاميتين للمشاركين في مباحثات جنيف الدولية في حزيران/يونيه وكانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨. وركزت الجلستان اللتان يسترهما خبراء من منظمة الأمن والتعاون في أوروبا والأمم المتحدة على تبادل الممارسات الدولية والدروس المستفادة بشأن المبادئ والممارسات في العمليات المتعلقة بالنزاع، وبشأن المرأة والسلام والأمن. وفي الجولة الأخيرة للمباحثات، وهي الجولة السابعة والأربعين المعقودة في ٣ نيسان/أبريل ٢٠١٩، نظم الرؤساء المشاركون جلسة إعلامية حول مفهوم عدم استخدام القوة وما يقابله من تدابير التنفيذ، وقام بتيسيرها خبير من الأمم المتحدة.

الاستراتيجية والعوامل الخارجية لعام ٢٠٢٠

١٢٢ - في عام ٢٠٢٠، سيعمل المكتب، بالشراكة الوثيقة مع الرئيسين المشاركون الآخرين، على تكثيف الجهود المستمرة للمساعدة في الحفاظ على مباحثات جنيف الدولية والآليات المشتركة لمنع الحوادث ومواجهتها، والعمل على تنشيطها كمنابر للحوار ومنع النزاعات موجهة نحو النتائج، سعياً إلى تحقيق الهدف النهائي المتمثل في كفالة انتقال المباحثات من إدارة النزاعات إلى عملية حل النزاعات. وسينصب التركيز على القضايا المحورية من قبيل عدم استخدام القوة/مناقشات الترتيبات الأمنية الدولية والتقدم المحرز في معالجة المسائل المتعلقة بالأشخاص المشردين داخليا واللاجئين.

١٢٣ - وتعتمد ممثلة الأمم المتحدة، من أجل الوفاء بولايتها، نَحْجاً استباقياً لضمان التنسيق الوثيق والمنظم وتبادل المعلومات بين الرؤساء المشاركون لمباحثات جنيف الدولية وأفرقتهم. وسيعمل المكتب على وضع استراتيجيات ونُهج قصيرة الأجل ومتوسطة الأجل لإيجاد مفاوضات جادة وموجهة نحو تحقيق النتائج، مع الاضطلاع بدور قيادي بشكل فردي ومشارك في مسائل محددة للاستفادة من نقاط القوة والشبكات والعلاقات، وكذلك الولايات التنظيمية. وسيعمل المكتب أيضاً على ضمان المزيد من التنسيق والتعاون الفعالين بين مجالات عمل المباحثات المتعلقة بالسلام والأمن والشؤون الإنسانية. وستعمل جهات التنسيق المعنية بالمرأة والسلام والأمن على تعزيز دور المرأة في بناء السلام.

١٢٤ - وسيواصل المكتب إجراء مشاورات ثنائية مكثفة مع المشاركين في آلية غالي لمنع الحوادث ومواجهتها ومع أصحاب المصلحة المعنيين لضمان الاستئناف الكامل للتشغيل الاعتيادي لتلك الآلية دون تأخير. وستتفاعل مزار المنظمات الثلاثة القائمة بأدوار الرؤساء المشاركون مع المنظمات النظيرة المشاركة، حسب الاقتضاء.

١٢٥ - وفيما يتعلق بالعوامل الخارجية، تستند الخطة الشاملة لعام ٢٠٢٠ إلى افتراضات التخطيط التالية:

(أ) تواصل جميع الجهات صاحبة المصلحة دعم مباحثات جنيف الدولية والآلية المشتركة لمنع الحوادث ومواجهتها وستستمر مشاركة الأمم المتحدة؛

(ب) يستمر جميع أصحاب المصلحة والمشاركين ذوي الصلة في مباحثات جنيف الدولية في دعم الجهود المبذولة الرامية إلى المساعدة في تنشيط المباحثات وتعزيز فعاليتها؛

(ج) تواصل المنظمات الثلاثة القائمة بأدوار الرؤساء المشاركون تعاونها الوثيق من أجل الوفاء بولاية المباحثات.

١٢٦ - وبالتنسيق مع إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام، شاركت ممثلة الأمم المتحدة في زيادة الوعي بالمسائل الجنسانية ومسائل المرأة والسلام والأمن أثناء جولات مباحثات جنيف الدولية. ففي الجولة السادسة والأربعين المعقودة في ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، قامت ممثلة الأمم المتحدة بتنظيم وتيسير جلسة إعلامية لخبرين قدما عروضاً حول الممارسات الدولية والدروس المستفادة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، بما فيها تلك المستمدة من عمليات الوساطة في الجمهورية العربية السورية، وكولومبيا، واليمن. ولقيت الجلسة الإعلامية استقبالا جيدا من جانب جميع المشاركين الحاضرين. وعلى سبيل المتابعة، ستنظم ممثلة الأمم المتحدة ومكتبها مزيداً من التفاعلات بين الرؤساء المشاركون للمباحثات والجهات الفاعلة في المجتمع

المدني المعنية بقضايا المرأة والسلام والأمن خلال الزيارات المنتظمة على الأرض. وبالإضافة إلى ذلك، اختار المكتب جهة اتصال لضمان المتابعة الكافية بشأن هذه المسألة في المستقبل.

١٢٧ - ويراعي المكتب المنظور الجنساني في أنشطته التنفيذية ومنجزاته المستهدفة ونتائجه، حسب الاقتضاء. وبالتعاون الوثيق مع فريق الأمم المتحدة القطري، شاركت ممثلة الأمم المتحدة في الدعوة إلى المساواة بين الجنسين والدعوة بشأن أهمية مشاركة المرأة في عملية السلام ومشاركتها المباشرة في برامج التنمية وعمليات التنفيذ.

١٢٨ - وفيما يتعلق بالتعاون مع الكيانات الأخرى، سيظل المكتب أيضا على اتصال وثيق بمسؤولي الاتحاد الأوروبي وبعثة الرصد التابعة له في جورجيا وبمسؤولي منظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

١٢٩ - وفيما يتعلق بالتنسيق والاتصال بين الوكالات، سيعمل المكتب على مواصلة التعاون الوثيق مع وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها، من قبيل مكتب المنسق المقيم، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، والجهات الفاعلة الأخرى من أجل تنسيق وتعزيز دور الأمم المتحدة وإسهامها في إطار مباحثات جنيف الدولية وآلية غالي لمنع الحوادث ومواجهتها.

أنشطة التقييم

١٣٠ - فيما يلي التقييمات الذاتية المقررة لعام ٢٠٢٠:

- (أ) تنفيذ تفويض السلطة للبعثات السياسية الخاصة التي تقودها إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام.
- (ب) تخطط ممثلة الأمم المتحدة لإجراء تقييم ذاتي داخلي واحد على الأقل بشأن النهجين الاستراتيجي والتشغيلي للمكتب.
- (ج) تخطط ممثلة الأمم المتحدة لإجراء تقييم ذاتي استراتيجي مشترك لعملية مباحثات جنيف الدولية في مع الرئيسين المشاركين الآخرين، الاتحاد الأوروبي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، من أجل دراسة عملية التنشيط وتصحيحها إذا لزم الأمر.

ألف - الخطة البرنامجية المقترحة لعام ٢٠٢٠ والأداء البرنامجي لعام ٢٠١٨



١ - الهدف

١٣١ - يتمثل الهدف الذي يساهم في تحقيقه هذا المكتب في النهوض بالبنود الرئيسية لجدول أعمال مباحثات جنيف الدولية، بما في ذلك عدم استخدام القوة ومعالجة مسألة المشردين داخلياً واللاجئين، في سياق المباحثات وآلية غالي لمنع الحوادث ومواجهتها.

٢ - الموازنة مع أهداف التنمية المستدامة

١٣٢ - يتواءم الهدف مع الهدف ٥ من أهداف التنمية المستدامة، وهو تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات. وسيسهم إحراز تقدم في بلوغ هذا الهدف في كفالة مشاركة المرأة مشاركة كاملة وفعالة وتكافؤ الفرص المتاحة لها للقيادة على قدم المساواة مع الرجل على جميع مستويات صنع القرار في الحياة السياسية والاقتصادية والعامية.

١٣٣ - ويتواءم هذا الهدف مع الهدف ١٦ من أهداف التنمية المستدامة، وهو التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يُهتَمش فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات. وسيساعد التقدم المحرز نحو بلوغ الهدف على الحد من جميع أشكال العنف وما يتصل به من الوفيات، وكفالة اتخاذ القرارات على نحو مستجيب للاحتياجات وشامل للجميع وتشاركي وتمثيلي على جميع المستويات.

٣ - أعضاء على إحدى النتائج المحققة في عام ٢٠١٨

استمرار الحفاظ على الوضع العام للهدوء والاستقرار النسبيين في منطقة مسؤولية آلية غالي لمنع الحوادث ومواجهتها



تم الوصول إلى إحدى المحطات البارزة لممثلة الأمم المتحدة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، عندما احتفلت مباحثات جنيف الدولية بالذكرى العاشرة لبدءها. ومنذ ذلك الحين، قامت الأمم المتحدة والرئيسان المشاركان لها (الاتحاد الأوروبي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا) على نحو مشترك بعقد ٤٧ جولة اشترك فيها جميع المشاركين.

وفي عام ٢٠١٨، تمثل أحد التحديات الرئيسية في الوفاء بولاية ممثلة الأمم المتحدة في التعليق الفعلي لآلية غالي لمنع الحوادث ومواجهتها منذ حزيران/يونيه، بسبب الخلاف بين الأطراف حول جدول أعمال الاجتماع.

الجولة الخامسة والأربعون من مباحثات جنيف الدولية، المعقودة في ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨. المصدر: مكتب الأمم المتحدة في جنيف

وعلى الرغم من هذا التحدي، واصل المكتب تنفيذ المهام الوقائية الأساسية لآلية غالي لمنع الحوادث ومواجهتها من خلال الدبلوماسية المكوكية المنتظمة بين المشاركين المعنيين وتعهّد خط الاتصال المباشر لحل أي مسائل عاجلة قد تنشأ. وقد تم ذلك بالتزامن مع الجهود المستمرة التي بذلها المكتب، ولا سيما ممثلة الأمم المتحدة، لاستئناف عمل آلية غالي دون مزيد من التأخير.

النتيجة والأدلة

أسهم المنجز المستهدف في تحقيق النتيجة المتوخاة، وهي استمرار الحفاظ على الوضع العام للهدوء والاستقرار النسبيين في منطقة مسؤولية آلية غالي لمنع الحوادث ومواجهتها.

وتشمل الأدلة على تحقق النتيجة عدم وقوع حوادث خطيرة على طول الخط الفاصل وتيسير إطلاق سراح ١٩ من المهاجرين غير النظاميين وطالبي اللجوء. وقد نوقشت مسألة طالبي اللجوء في العديد من اجتماعات آلية غالي لمنع الحوادث ومواجهتها قبل توقفها، حيث دعت ممثلة الأمم المتحدة إلى إطلاق سراحهم في وقت مبكر ونقلهم إلى الأراضي التي تسيطر عليها تبليسي. وشارك المكتب في حوار مباشر مع الجهات الفاعلة ذات الصلة والجهات صاحبة المصلحة، وهو ما أدى إلى النجاح في الإفراج عن تسعة أشخاص محتجزين منذ فترة طويلة، جميعهم من أصل جورجي، من مرافق الاحتجاز في أبجازيا. ويعتبر هذا أحد الإنجازات الرئيسية للمكتب في عام ٢٠١٨.

وتثبت النتيجة التي تحققت التقدم المحرز في عام ٢٠١٨ نحو إنجاز الهدف بشكل جماعي.

١٣٤ - وقد تحققت إحدى النتائج المقررة لعام ٢٠١٨، وهي إحراز تقدم بشأن المسائل الأساسية المدرجة في جدول أعمال الفريق العامل الأول (المعني بمسائل الأمن والاستقرار) والفريق العامل الثاني (المعني بالمسائل الإنسانية) في إطار مباحثات جنيف الدولية، على النحو المشار إليه في التقديرات المتعلقة بالعنات السياسية الخاصة والمسعبي الحميدة والمبادرات السياسية الأخرى التي تأذن بها الجمعية العامة و/أو مجلس الأمن لعام ٢٠١٨، وذلك كما اتضح من المشاركة المستمرة للمشاركين في المناقشات في الفريقين العاملين الأول والثاني وإطلاق سراح المحتجزين، وهو أمر ذو صلة بعمل الفريق العامل الثاني. وبالإضافة إلى ذلك، كان هناك فهم أفضل لمواقف الأطراف بشأن المسائل التي نوقشت في الفريق العامل الأول. وتحقق هدف إجراء أربع جولات من المباحثات.

٤ - أضاء على إحدى النتائج المقررة لعام ٢٠٢٠

تنشيط مباحثات جنيف الدولية لتحقيق نتائج عملية

في عام ٢٠١٨، وعلى الرغم من الالتزامات القوية من جانب جميع المشاركين بالحفاظ على عملية مباحثات جنيف الدولية والاستمرار في المشاركة بنشاط، لم تتمكن العملية من إحراز تقدم ملموس في البنود الأساسية لجدول أعمال المباحثات التي يمكن أن تصبح أساساً لتحقيق تحول في ديناميات النزاعات وفي العملية، للانتقال من إدارة النزاعات إلى حل النزاعات.

التحدي والاستجابة

في عام ٢٠١٨، كان أحد التحديات التي تكشفت هو الحاجة إلى الاستفادة من المساعي الحميدة لضمان وجود إرادة سياسية كافية بين المشاركين، للانتقال من المواقف التفاوضية المتطرفة إلى نهج أكثر مرونة يركز على الحوار والوصول إلى حلول توافقية، بهدف إحراز تقدم بشأن المسائل الجوهرية الرئيسية في جدول أعمال مباحثات جنيف الدولية، بما في ذلك عدم استخدام القوة والمسائل المتعلقة بالمشردين داخليا واللاجئين.

واستجابةً لذلك، يخطط المكتب في عام ٢٠٢٠ لتكثيف جهوده في العمل مع الرئيسين المشاركين الآخرين وجميع المشاركين للمساعدة في تنشيط أعمال مباحثات جنيف الدولية من خلال مشاركة أكبر على مستوى كبار المسؤولين لتوليد الإرادة السياسية اللازمة بين جميع المعنيين. ويخطط المكتب أيضاً لاستخدام الجلسات الإعلامية بشكل أكثر استراتيجية بهدف تبادل الممارسات الدولية والدروس المستفادة، مما قد يساعد على إحراز تقدم أكبر في جدول أعمال المباحثات، وفيما يتعلق بمسألة عدم استخدام القوة، والمسائل المتعلقة

بالمشردين داخليا واللاجئين. وعلاوة على ذلك، يعترف المكتب التشجيع على زيادة التفاعلات الثنائية والحوار فيما بين المشاركين في المباحثات وآلية غالي لمنع الحوادث ومواجهتها.

النتيجة والأدلة

من المتوقع أن يسهم المنجز المستهدف في النتيجة المتوخاة، وهي إجراء مناقشات أكثر توجها نحو تحقيق النتائج بشأن المسائل الموضوعية لمباحثات جنيف الدولية، من قبيل عدم استخدام القوة والمسائل المتعلقة بالمشردين داخليا واللاجئين. أما فيما يتعلق بعدم استخدام القوة، فستكون النتيجة المقررة هي توضيح تفاصيل الجوانب المحددة لهذا البند من جدول أعمال المباحثات وتنفيذها على أرض الواقع. وفيما يتعلق ببند جدول الأعمال الخاص بالمشردين داخليا واللاجئين، فمن المتوقع أن تؤدي النتيجة المقررة إلى كسر الجمود بشأن هذه المسألة وإتاحة المجال لإجراء مباحثات مثمرة بشكل أكبر فيما يتعلق بالتوصل إلى حلول مستدامة للمشردين داخليا واللاجئين.

وستشمل الأدلة على تحقق النتيجة، إذا ما تحققت، التوصل إلى اتفاق بشأن المسائل الجوهرية، بما في ذلك عدم استخدام القوة، وتحسين حياة المشردين داخليا واللاجئين، وتيسير المزيد من حرية التنقل عبر الخطوط الفاصلة.

وسوف تثبت هذه النتيجة، إذا ما تحققت، التقدم المحرز في عام ٢٠٢٠ نحو بلوغ الهدف بشكل جماعي.

مقاييس الأداء

٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨
إحراز تقدم أكبر في القضايا الجوهرية لجدول أعمال مباحثات جنيف الدولية، من قبيل التوصل إلى اتفاق بشأن عدم استخدام القوة، فضلاً عن تحسين حياة المشردين داخليا وتيسير المزيد من حرية الحركة عبر الخطوط الفاصلة	إجراء مناقشات أكثر توجها نحو تحقيق النتائج بشأن المسائل الموضوعية لمباحثات جنيف الدولية، من قبيل عدم استخدام القوة ومسألة المشردين داخليا واللاجئين، بما في ذلك بدعم من الجلسات الإعلامية المتخصصة على مستوى الخبراء	عدم وقوع حوادث خطيرة على طول الخط الفاصل؛ عقد مناقشات بشأن المسائل التي يجري تناولها في مباحثات جنيف الدولية

١٣٥ - وسيواصل المكتب الاسترشاد بجميع الولايات المنوطة به، التي توفر الإطار التشريعي لمنجزاته المستهدفة.

٥ - المنجزات المستهدفة للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٠

١٣٦ - يعرض الجدول ١٤ قائمة بجميع المنجزات المستهدفة التي من شأنها أن تسهم في تحقيق الهدف المذكور أعلاه، مصنفة حسب الفئة والفئة الفرعية، للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٠.

الجدول ١٤

المنجزات المستهدفة للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٠، مصنفة حسب الفئة والفئة الفرعية

المقررة لعام ٢٠٢٠	المقررة لعام ٢٠١٩	المقررة لعام ٢٠١٨	المقررة لعام ٢٠١٨
-------------------	-------------------	-------------------	-------------------

المنجزات المستهدفة المعدودة	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٨
ألف - تيسير عمل الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء تقديم الخدمات الفنية للاجتماعات (عدد الاجتماعات التي مدة كل منها ثلاث ساعات)	١٦	١٦	١٠	١٦
باء - توليد المعارف ونقلها المواد التقنية (عدد المواد)	٢	٢	٢	٢
المنجزات المستهدفة غير المعدودة				
جيم - المنجزات المستهدفة الفنية التشاور والمشورة والدعوة				
دال - المنجزات المستهدفة في مجال الاتصال العلاقات الخارجية والعلاقات مع وسائط الإعلام				

٦ - أهم الفروق النسبية في المنجزات المستهدفة

الفروق بين الأرقام الفعلية والأرقام المقررة في عام ٢٠١٨

١٣٧ - يعزى الفرق في الخدمات الفنية للاجتماعات أساساً إلى تعليق اجتماعات الآلية المشتركة لمنع الحوادث ومواجهتها، بسبب خلافات بين المشاركين بشأن بعض نقاط جدول الأعمال.

باء - الاحتياجات المقترحة من الموارد المتصلة بالوظائف والموارد غير المتصلة بالوظائف لعام ٢٠٢٠

الاحتياجات من الموارد (الميزانية العادية)

الجدول ١٥

الموارد المالية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الفرق	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٨
الفرق				
مجموع الاحتياجات الزيادة/النقصان) لعام ٢٠٢٠ مقابل عام ٢٠١٩				
مجموع الاحتياجات غير المتكررة	(٤)	(٣)	(٢)	(١)
الاعتمادات				
الإنفاق				
فئة الإنفاق				
تكاليف الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة	-	-	-	-
تكاليف الموظفين المدنيين	٣٥١,٢	١ ٧٢٧,٣	١ ٣٧٦,١	١ ٥٤٥,١
التكاليف التشغيلية	(١,٦)	٥٠٩,٤	٥١١,٠	٣٧٩,٢
المجموع (بعد خصم الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين)	٣٤٩,٦	٢ ٢٣٦,٧	١ ٨٨٧,١	١ ٩٢٤,٣

الجدول ١٦
الوظائف

الوظائف المعتمدة لعام ٢٠١٨	و أ ع أ ع م	مد-٢	مد-١	ف-٥	ف-٤	ف-٣	ف-٢	الفئة الفنية والفئات العليا			فئة الخدمات العامة والفئات المتصلة بها			الموظفون الوطنيون				
								المجموع	الميدانية/ الخدمات	خدمات الأمن العامة ^(١)	الخدمة	فئة	مجموع	الوطنيون	متطوعو	المجموع	الميدانية/ الخدمات	خدمات الأمن العامة ^(١)
٢٠١٨	١	-	-	١	٢	٢	-	٦	-	١	٧	-	-	-	٧	-	-	٧
الوظائف المقترحة لعام ٢٠١٩	١	-	-	١	٢	٢	-	٦	-	١	٧	-	-	-	٧	-	-	٧
التغير	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-

المختصرات: أ ع م = أمين عام مساعد؛ و أ ع = وكيل الأمين العام.

(أ) الرتب الأخرى، ما لم يُصنَّ على خلاف ذلك.

١٣٨ - وتصل الموارد المقترحة لممثلة الأمم المتحدة في مباحثات جنيف الدولية لعام ٢٠٢٠ إلى ٢ ٢٣٦ ٧٠٠ دولار (كقيمة صافية بعد خصم الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين)، وتغطي المرتبات والتكاليف العامة للموظفين (١ ٧٢٧ ٣٠٠ دولار) من أجل استمرار سبع وظائف في جنيف (١ أمين عام مساعد، ١ ف-٥، ٢ ف-٤، ٢ ف-٣، ١ من فئة الخدمات العامة)، بالإضافة إلى التكاليف التشغيلية (٥٠٩ ٤٠٠ دولار) التي تشمل تكاليف الاستشاريين والخدمات الاستشارية (٨ ٩٠٠ دولار)، والسفر في مهام رسمية (٣٠٨ ٤٠٠ دولار)، والمرافق والبنى التحتية (١٠٠ ٨٠٠ دولار)، والنقل البري (٢٣ ٤٠٠ دولار)، والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات (٣٥ ٩٠٠ دولار)، واللوازم والخدمات والمعدات الأخرى (٣٢ ٠٠٠ دولار).

١٣٩ - في عام ٢٠٢٠، بينما يُقترح أن يظل عدد ومستويات وظائف مكتب ممثلة الأمم المتحدة دون تغيير، يُقترح نقل وظيفة مستشار الشرطة (ف-٣) من مقر المكتب في جنيف إلى زوغديدي، جورجيا. وقد طُبِّق معدل شغور بنسبة ٥ في المائة على الوظائف.

١٤٠ - يعزى الفرق (الزيادة) بين الموارد المقترحة لعام ٢٠٢٠ والميزانية المعتمدة لعام ٢٠١٩ إلى ارتفاع النسبة المئوية للتكاليف العامة للموظفين، بناءً على أنماط الإنفاق الأخيرة.

الموارد الخارجة عن الميزانية

١٤١ - لم تكن هناك موارد خارجة عن الميزانية متاحة للمكتب في عام ٢٠١٩، ولا يتوقع أن تتاح له موارد من هذا القبيل في عام ٢٠٢٠.

٦ - مكتب المبعوث الخاص للأمين العام إلى سوريا

(١٦ ٢٣٥ ٣٠٠ دولار)



تصدير

في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، طلب مني الأمين العام بذل المساعي الحميدة للتوصل إلى حل سلمي للنزاع في الجمهورية العربية السورية وقيادة جهود الأمم المتحدة لتنفيذ الأهداف المحددة في قرار مجلس الأمن ٢٢٥٤ (٢٠١٥). وما كنت لأقبل القيام بهذه المهمة، التي شرعت فيها في بداية عام ٢٠١٩، إن لم أكن أؤمن بإخلاص أن الأمم المتحدة يمكنها أن تحدث فرقا حقيقيا. وأنا أعلم مدى ضخامة المهمة، ولن أدخر وسعا في المحاولة والسعي للنجاح في مهمتي.

وقد ظل النزاع في الجمهورية العربية السورية مستمرا منذ أكثر من ثماني سنوات. وهو لا يزال يشكل مأساة للشعب السوري. إنهما حرب وحشية ومروعة تسببت في معاناة هائلة للمدنيين وتدمير هائل في البلاد. وقد شهدنا فيه كيف هيمنت الشقاقا داخل البلد والمنطقة الإقليمية والعالم بدلا من إرادة الشعب السوري والوحدة السورية والاستقرار الإقليمي والتعاون الدولي.

وعندما أخذت على عاتقي مهمة المبعوث الخاص للأمين العام إلى سوريا، تفاعلت على الفور مع حكومة الجمهورية العربية السورية والمعارضة وقيمت بمشاورات على نطاق واسع.

ومخاطر تصعيد العنف هي مخاطر كبيرة، ويجب ألا ندخر وسعا لمنع ذلك من الحدوث. غير أن الأمر الأهم هو أنه قد حان الوقت لبناء السلام في الجمهورية العربية السورية. وفي المرحلة المقبلة، أعتزم تكثيف جهودي والعمل من أجل أن يكون هناك عملية سياسية ذات مصداقية وحقيقية وتمثيلية، وأن تكون هناك روح متجددة من الدعم الإقليمي والدولي لتلك العملية، وفقا لقرار مجلس الأمن ٢٢٥٤ (٢٠١٥). وسوف أتشاور دائما مع جميع الأطراف المعنية داخل الجمهورية العربية السورية وخارجها، بما في ذلك المجتمع المدني السوري والممثلات من النساء. ويشرفني أن أكون في خدمة الشعب السوري وتطلعه إلى السلام. وإنني أعوّل على دعمكم بينما نواصل السير على الطريق نحو حل شامل ودائم لهذا النزاع.

(توقيع) غير أ. بيدرسن

المبعوث الخاص للأمين العام إلى سوريا

التوجه العام

الولايات والمعلومات الأساسية

- ١٤٢ - في ١٦ شباط/فبراير ٢٠١٢، طلبت الجمعية العامة، في قرارها ٢٥٣/٦٦ ألف، إلى الأمين العام وجميع هيئات الأمم المتحدة المعنية دعم جهود جامعة الدول العربية الرامية إلى تشجيع حل سلمي للنزاع في الجمهورية العربية السورية بوسائل تشمل تعيين مبعوث خاص.
- ١٤٣ - ومكتب المبعوث الخاص للأمين العام إلى سوريا مسؤول عن تيسير التوصل إلى حل سياسي للنزاع السوري يكون شاملا للجميع، وخاضعا لقيادة وملكية السوريين، وملبيا للتطلعات المشروعة للشعب السوري في الكرامة والحرية والعدالة القائمة على مبادئ المساواة وعدم التمييز. وتُستمدّ الولاية من الأولويات التي حددها مجلس الأمن في قراراته ٢١١٨ (٢٠١٣) و ٢٢٥٤ (٢٠١٥) و ٢٢٦٨ (٢٠١٦) و ٢٣٣٦ (٢٠١٦).
- ١٤٤ - ومع استمرار النزاع في الجمهورية العربية السورية للعام الثامن، شهد العالم كلفة بشرية هائلة وعددا قياسيا من اللاجئين والمشردين داخليا وتدميرا واسع النطاق في البلد. ولا يزال النزاع يزعزع استقرار المنطقة ويشكل تهديدا خطيرا للسلم والأمن الدوليين. وبناء على ذلك، فمن الضروري مواصلة العمل من أجل التوصل إلى حل سياسي دائم للنزاع.

المواءمة مع ميثاق الأمم المتحدة وأهداف التنمية المستدامة

- ١٤٥ - يسترشد المكتب بالولاية المنوطة به في تحقيق المنجزات المستهدفة ذات الصلة التي تسهم في بلوغ الهدف. ويتواءم هدف المكتب مع مقصد المنظمة المتمثل في صون السلم والأمن الدوليين، على النحو المنصوص عليه في المادة ١ من ميثاق الأمم المتحدة. وفي سياق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، تجد المقاصد المنصوص عليها في المادة ١ من ميثاق الأمم المتحدة تجسيدا لها في أهداف التنمية المستدامة. ويتواءم الهدف، وبالتالي المنجزات المستهدفة، مع عدد من أهداف التنمية المستدامة، على النحو المبين في الفقرتين ١٥٨ و ١٥٩.

التطورات الأخيرة

- ١٤٦ - في عام ٢٠١٨، انصب تركيز المجتمع الدولي على الحاجة إلى حماية المدنيين وإحراز تقدم نحو الوصول إلى حل سياسي مستدام للنزاع في الجمهورية العربية السورية. وفيما يتعلق بالمسار السياسي، استكشفت الأمم المتحدة إمكانية إنشاء لجنة دستورية كعنصر من عناصر التنفيذ الكامل لقرار مجلس الأمن ٢٢٥٤ (٢٠١٥). وفي هذا الصدد، عقد المبعوث الخاص حينئذ، ستافان دي ميستورا، اجتماعا خاصا للجولة التاسعة من محادثات الأطراف السورية في فيينا، يومي ٢٥ و ٢٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨. ومع مراعاة الاتفاقات المبرمة في فيينا، شاركت الأمم المتحدة في اجتماع عُقد بدعوة مشتركة من الاتحاد الروسي وتركيا وجمهورية إيران الإسلامية في سوتشي، الاتحاد الروسي، في ٢٩ و ٣٠ كانون الثاني/يناير. وتلا ذلك عدة مؤتمرات قمة واجتماعات دولية رفيعة المستوى عقدت في عام ٢٠١٨ محاولة دفع العملية السياسية إلى الأمام. وطوال عام ٢٠١٨، بذل المبعوث الخاص حينئذ ومكتبه جهودا دبلوماسية مكثفة، بما في ذلك المشاورات مع حكومة الجمهورية العربية السورية والمعارضة والدول الأعضاء الرئيسية، بما في ذلك أعضاء مجموعة أستانا والمجموعة المصغرة المعنية بسوريا، لاستكشاف إمكانية إنشاء لجنة دستورية من شأنها أن تكون ذات مصداقية وشاملة ومتوازنة وتحظى بالشرعية الدولية.
- ١٤٧ - وقد ازداد العنف والمعاناة الإنسانية في الجمهورية العربية السورية مع تزايد التصعيد العسكري من جانب أطراف النزاع إلى حدّ يبعث على الجزع في عام ٢٠١٨. وظل السكان المدنيون يتحملون وطأة النزاع، بما في ذلك الانتهاكات الجسيمة والمستمرة والصارخة للقانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان. وتشمل هذه الانتهاكات، على وجه الخصوص،

الهجمات العشوائية على المدنيين والبنية التحتية المدنية، والاستخدام المستمر للأسلحة الكيميائية، والتشريد القسري، والاحتجاز التعسفي، والاختفاء القسري، والتعذيب، بما في ذلك الاستغلال والانتهاك الجنسيان والعنف الجنساني.

١٤٨ - وفي عام ٢٠١٨، شكل النزاع السوري، أكثر من أي وقت مضى، تهديداً خطيراً للسلم والأمن الإقليميين والدوليين. ووصل النزاع إلى نقطة أصبح عندها القيام بأي هجوم عسكري كبير جديد من جانب أي طرف في النزاع يولّد خطراً لحدوث مواجهة مباشرة بين الدول الأعضاء. وقد تبين من أحداث من قبيل إنشاء "مناطق تخفيف التوتر" في عام ٢٠١٧، وتكثيف القتال ضد تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، وما يتشكّل من مواجهة إقليمية محيطية بالنزاع السوري، أن الحلول العسكرية وحدها لا يمكن أن تولّد سلاماً مستداماً. وقد أدت هذه التدخلات العسكرية إلى إنشاء مناطق نفوذ مختلفة من جانب الجهات الفاعلة الخارجية، مما يهدد بحدوث تقسيم فعلي طويل الأجل للبلد.

الاستراتيجية والعوامل الخارجية لعام ٢٠٢٠

١٤٩ - في عام ٢٠٢٠، سيضطلع المبعوث الخاص بمهامه في بذل المساعي الحميدة، بتوجيه من الأمين العام وبالتشاور مع وكيل الأمين العام للشؤون السياسية وبناء السلام، من خلال عقد وتيسير المحادثات بين الأطراف السورية بما يتماشى مع قرار مجلس الأمن ٢٢٥٤ (٢٠١٥) والعمليات ذات الصلة، مع التشاور على نطاق واسع مع أصحاب المصلحة المحليين والإقليميين والدوليين، بما في ذلك مع المجتمع المدني السوري ومع ممثلات من النساء، من أجل التوصل إلى حل سياسي سلمي للنزاع.

١٥٠ - وسيعمل المبعوث الخاص مع الدول الأعضاء في التجمعات الدولية المشكّلة لدعم تسوية النزاع في الجمهورية العربية السورية، وجميع الأطراف السورية ومنظمات المجتمع المدني المعنية، وكيانات الأمم المتحدة، وكذلك مع المنظمات الدولية غير الحكومية وغيرها من المنظمات، وذلك لوقف أعمال العنف ودعم إيصال المساعدات الإنسانية على نحو مستمر ودون عوائق.

١٥١ - وسيقدم المبعوث الخاص إحاطات إلى الجمعية العامة ومجلس الأمن، حسب الاقتضاء، من أجل الحفاظ على الدعم الدولي لعملية جنيف.

١٥٢ - وفيما يتعلق بالعوامل الخارجية، تستند الخطة الشاملة لعام ٢٠٢٠ إلى افتراضات التخطيط التالية:

- (أ) يتعاون جميع الجهات المحلية والإقليمية والدولية صاحبة المصلحة مع المبعوث الخاص؛
- (ب) بالرغم من جهود الأمم المتحدة لاستئناف مفاوضات السلام بين الأطراف، يبقى الوضع الأمني شديد التقلب في عام ٢٠٢٠، مما يشكل تهديداً خطيراً للسلم والأمن الإقليميين والدوليين؛
- (ج) يستمر النزاع في التأثير بشدة على المدنيين، وبخاصة النساء والأطفال، مما يطيل أمد المستويات العالية للخسائر في صفوف المدنيين وغير ذلك من انتهاكات حقوق الإنسان. ويؤدي غياب المساءلة عن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان إلى إعاقة المصالحة الحقيقية بين الأطراف.

١٥٣ - ويراعي المكتب المنظور الجنساني في أنشطته التنفيذية ومنجزاته المستهدفة ونتائجه، حسب الاقتضاء. وسيعمل المبعوث الخاص على تعزيز العمل مع المجلس الاستشاري للمرأة السورية ومع الأطراف السورية في المحادثات بين الأطراف السورية، لزيادة مشاركة ممثلات من النساء في العملية السياسية، وسيدعو إلى زيادة أعداد النساء في الأدوار القيادية.

١٥٤ - وفيما يتعلق بالتعاون مع الكيانات الأخرى، سيواصل المبعوث الخاص ومكتبه، تماشياً مع ولايته، إقامة شراكات مع البلدان المانحة والمنظمات الدولية غير الحكومية من أجل تيسير عمل غرفة دعم المجتمع المدني والمجلس الاستشاري للمرأة السورية.

١٥٥ - وفيما يتعلق بالتنسيق والاتصال بين الوكالات، سيتواصل التعاون مع وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها العاملة في الجمهورية العربية السورية والمنطقة ومع المنسق المقيم وفريق الأمم المتحدة القطري في الجمهورية العربية السورية، وذلك من خلال مكتب المبعوث الخاص في دمشق. وإضافة إلى ذلك، فإن الوكالات العاملة في الجمهورية العربية السورية ممثلة في مقر فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بالبلد، مما يكفل التنسيق والاتساق في الجهود السياسية والإنسانية والمتصلة بحقوق الإنسان وغيرها من الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة في البلد.

أنشطة التقييم

١٥٦ - فيما يلي التقييمات الذاتية المقررة لعام ٢٠٢٠:

- (أ) تنفيذ تفويض السلطة للبعثات السياسية الخاصة التي تقودها إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام؛
- (ب) يخطط المكتب لإجراء تقييم ذاتي داخلي واحد على الأقل بشأن أدائه وعملياته الداخلية.

ألف - الخطة البرنامجية المقترحة لعام ٢٠٢٠ والأداء البرنامجي لعام ٢٠١٨



١ - الهدف

١٥٧ - يتمثل الهدف الذي يساهم في تحقيقه هذا المكتب في النهوض بالتنفيذ الكامل لجميع قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن ذات الصلة، بما في ذلك قرار الجمعية العامة ٢٥٣/٦٦ وقرارات مجلس الأمن ٢١١٨ (٢٠١٣) و ٢٢٥٤ (٢٠١٥) و ٢٢٦٨ (٢٠١٦) و ٢٣٣٦ (٢٠١٦)، سعياً للتوصل إلى حل سياسي للنزاع السوري يكون شاملاً للجميع وذا مصداقية ومستداماً وخاضعاً لقيادة سورية وملتبياً للتطلعات المشروعة للشعب السوري في الكرامة والحرية والعدالة، على أساس مبادئ المساواة وعدم التمييز.

٢ - الموازنة مع أهداف التنمية المستدامة

١٥٨ - يتواءم الهدف مع الهدف ٥ من أهداف التنمية المستدامة، وهو تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات. وسيسهم إحراز تقدم في بلوغ هذا الهدف في كفالة مشاركة المرأة مشاركة كاملة وفعالة وتكافؤ الفرص المتاحة لها للقيادة على قدم المساواة مع الرجل على جميع مستويات صنع القرار في الحياة السياسية والاقتصادية والعامية.

١٥٩ - ويتواءم هذا الهدف أيضاً مع الهدف ١٦ من أهداف التنمية المستدامة، وهو التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يُهْمَش فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات. وسيساعد التقدم المحرز نحو بلوغ الهدف على الحدّ بشكل كبير من جميع أشكال العنف وما يتصل به من معدلات الوفيات في البلد، وكفالة اتخاذ القرارات على نحو مستجيب للاحتياجات وشامل للجميع وتشاركي وتمثيلي على جميع المستويات.

٣ - أعضاء على إحدى النتائج المحققة في عام ٢٠١٨

تعزيز التوافق الدولي فيما يتعلق بوضع دستور جديد باعتبار ذلك عنصراً أولياً ضمن عملية سياسية أوسع نطاقاً في الجمهورية العربية السورية



عقد المبعوث الخاص مشاورات مع وزراء خارجية جمهورية إيران الإسلامية والاتحاد الروسي وتركيا في جنيف في ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨. المصدر: صور الأمم المتحدة

بحلول أوائل عام ٢٠١٨، وبعد ثماني جولات من المحادثات بين الأطراف السورية عُقدت في جنيف، كان المجتمع الدولي منقسماً بشأن اقتراح لعقد اجتماع بشأن المسائل الدستورية. وكانت الأطراف السورية في المحادثات منقسمة أيضاً. وإرساء عملية لصياغة دستور جديد هو أحد بنود جدول أعمال العملية السياسية، التي تشمل أيضاً إرساء الحوكمة ذات المصداقية والشاملة للجميع في الجمهورية العربية السورية وتمهيد الطريق نحو انتخابات حرة ونزيهة، بما في ذلك في الشتات، تحت إشراف الأمم المتحدة. ومن خلال هذه الأهداف، عقد المبعوث الخاص اجتماعاً خاصاً للجولة التاسعة

للمحادثات بين الأطراف السورية في فيينا، وحدد نقاطا رئيسية لا يوجد اعتراض بشأنها بحسب تقييمه. واستنادا إلى الاتفاقات التي لا لبس فيها التي تم الخروج بها من تلك المحادثات، حضر المبعوث الخاص الاجتماع المتعلق بالقضايا الدستورية، المعقود في سوتشي، الاتحاد الروسي. وطوال عام ٢٠١٨، واصل المبعوث الخاص جهوده لاستكشاف إمكانية إنشاء لجنة دستورية تكون حقا ذات مصداقية وشاملة للجميع ومتوازنة بحيث تحظى بالشرعية لدى الأمم المتحدة والشرعية الدولية.

ومن أجل صياغة دستور جديد، وفقا لقرار مجلس الأمن ٢٢٥٤ (٢٠١٥)، يجب تهيئة بيئة آمنة وهادئة ومحيدة داخل الجمهورية العربية السورية. وفي هذا الصدد، دعم المبعوث الخاص الجهود التي يبذلها الاتحاد الروسي وتركيا لتحقيق الاستقرار في الوضع في منطقة تخفيف التوتر في إدلب في شمال غرب الجمهورية العربية السورية. كما دفع المبعوث الخاص في اتجاه إحراز تقدم في وصول المساعدات الإنسانية بشكل كامل وآمن ودون عوائق، وكذلك فيما يتعلق بمسألة المحتجزين والمختطفين والمفقودين، وقدم الدعم للجهود المبذولة لمعالجة الشواغل المتعلقة بالإسكان والأراضي والممتلكات.

وعلاوة على ذلك، واصل المبعوث الخاص العمل مع المجتمع المدني السوري والممثلات من النساء. وطوال عام ٢٠١٨، عقد المكتب اجتماعات منتظمة مع منظمات المجتمع المدني السورية والمجلس الاستشاري للمرأة السورية ومجموعات المجتمع المدني الأخرى لضمان استيعاب الجميع وتعميم مراعاة المنظور الجنساني في العملية السياسية.

النتيجة والأدلة

أسهمت المنجزات المستهدفة في تحقيق النتيجة، وهي إرساء اللبنة الأساسية للعملية السياسية.

وتشمل الأدلة على تحقُّق النتيجة اعتماد البيان الختامي للاجتماع المعقود في سوتشي، الذي دعم فيه المشاركون ١٢ مبدأ أساسيا حيا مشتركا بين الأطراف السورية جرى وضعها في المحادثات بين الأطراف السورية، مما يشير إلى وجود إرادة لتشكيل لجنة دستورية، بناءً على النقاط التي تم تحديدها في المحادثات بين الأطراف السورية، والتمسوا بذل المبعوث الخاص مساعيه الحميدة وقيامه بأعمال التيسير لإتمام إنشاء لجنة دستورية ودعوتهما للانعقاد تحت رعاية الأمم المتحدة في جنيف، كما عمّم في صورة وثيقة لمجلس الأمن (S/2018/121).

وتشمل الأدلة على تحقُّق النتيجة أيضا مذكرة التفاهم المبرمة بين الاتحاد الروسي وتركيا بشأن إضفاء الاستقرار على الوضع في منطقة تخفيف التوتر في إدلب في شمال غرب الجمهورية العربية السورية. وتشمل الأدلة كذلك الدعم المقدم من الدول الأعضاء والبيانات البناءة التي أدلت بها، والمشاركة النشطة من جانب رجال ونساء المجتمع المدني السوري من خلال غرفة دعم المجتمع المدني والمجلس الاستشاري للمرأة السورية. وتثبت النتيجة التي تحققت التقدم المحرز في عام ٢٠١٨ نحو إنجاز الهدف بشكل جماعي.

١٦٠ - وقد تحققت النتيجة المقررة لعام ٢٠١٨، وهي إحراز تقدم في إجراء عملية سياسية شاملة للجميع بقيادة سورية في بيئة آمنة تتيح تحقيق الانتقال السياسي وتهدف إلى معالجة فعّالة للتطلعات والشواغل المشروعة للشعب السوري، على النحو المشار إليه في التقديرات المتعلقة بالبعثات السياسية الخاصة والمساعدية والمبادرات السياسية الأخرى التي تسأذن بها الجمعية العامة و/أو مجلس الأمن لعام ٢٠١٨، وذلك كما يتضح من عدد الاجتماعات التي عقدت مع ممثلي حكومة الجمهورية العربية السورية والمعارضة، ومن المشاركة النشطة للدول الأعضاء الرئيسية والجهات الفاعلة الأخرى.

٤ - أضاء على إحدى النتائج المقررة لعام ٢٠٢٠

التقدم المحرز في تنفيذ خريطة الطريق، على النحو المبين في النهوض بالعملية السياسية في الجمهورية العربية السورية في عام ٢٠١٨، بُذلت جهود من أجل إحراز تقدم في إنجاز عملية سياسية شاملة للجميع وذات مصداقية في بيئة آمنة تتيح تحقيق انتقال سياسي وتهدف إلى تلبية فعلية للتطلعات والشواغل المشروعة للشعب السوري.

التحدي والاستجابة

يتمثل التحدي في توسيع نطاق الدعم المقدم لوضع وترسيخ العناصر الرئيسية للعملية السياسية، على النحو الذي طلبته الدول الأعضاء، بما في ذلك إنشاء لجنة دستورية متوازنة وشاملة للجميع وذات مصداقية وفقا لقرار مجلس الأمن (٢٠١٥) ٢٢٥٤.

واستجابةً لذلك، سيعزز المبعوث الخاص في عام ٢٠٢٠ الدعم الدولي المقدم لعملية جنيف، ويكثف عمل مساعيه الحميدة على بناء توافق في الآراء والمضي في تنفيذ العملية السياسية بما يتمشى مع قرارات مجلس الأمن، بما في ذلك القرار (٢٠١٥) ٢٢٥٤. وبوجه خاص، سيسعى المبعوث الخاص إلى تعميق حوار مستمر مع حكومة الجمهورية العربية السورية والمعارضة بشأن بناء الثقة والاطمئنان صوب تهيئة بيئة آمنة وهادئة ومحيدة؛ وإلى كفالة اتخاذ إجراءات بشأن المحتجزين والمختطفين والمفقودين؛ وإلى إشراك طائفة واسعة من السوريين، لا سيما النساء، وإشراكهم في العلمية؛ وإلى تشكيل لجنة دستورية ذات مصداقية ومتوازنة وشاملة للجميع في أقرب وقت ممكن؛ وإلى مساعدة الأطراف الدولية على تعميق حوارها من أجل تحقيق الهدف المشترك المتمثل في التوصل إلى تسوية سياسية موثوقة ومستدامة للنزاع السوري يمكن أن تحظى بالشرعية الدولية.

النتيجة والأدلة

من المتوقع أن تسهم المنجزات المستهدفة المقررة في تحقيق النتيجة، أي إحراز تقدم نحو عملية سياسية شاملة للجميع في بيئة آمنة وهادئة ومحيدة تهدف إلى تلبية فعلية للتطلعات والشواغل المشروعة للشعب السوري، وإحراز تقدم صوب وقف العنف وتحسين وصول المساعدات الإنسانية إلى الأشخاص الأكثر احتياجًا، وإحراز تقدم نحو تحسين حالة حقوق الإنسان.

وستشمل الأدلة التي تثبت هذه النتيجة، إذا ما تحققت، خطوات محددة متخذة صوب تنفيذ خريطة الطريق، على النحو المبين في قرار مجلس الأمن (٢٠١٥) ٢٢٥٤، للعملية السياسية في الجمهورية العربية السورية. وسيشمل ذلك إجراء مفاوضات ذات مصداقية بين الأطراف السورية والمبعوث الخاص، والحد من العنف، وتحسين الأوضاع على الأرض، واستمرار الدعم المقدم من المجتمع الدولي. وسوف تثبت هذه النتيجة، إذا ما تحققت، التقدم المحرز في عام ٢٠٢٠ صوب بلوغ الهدف بشكل جماعي.

مقاييس الأداء

٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨
اتخاذ خطوات صوب تنفيذ خريطة الطريق، على النحو المبين في القرار (٢٠١٥) ٢٢٥٤، للعملية السياسية في الجمهورية العربية السورية.	إجراء مناقشات بشأن العناصر الرئيسية للعملية السياسية في الجمهورية العربية السورية	تعزيز التوافق الدولي بشأن دستور جديد، وفقا لقرار مجلس الأمن (٢٠١٥) ٢٢٥٤، بوصفه عنصرا أوليا في عملية سياسية أوسع نطاقا في الجمهورية العربية السورية

١٦١ - سيواصل المكتب الاسترشاد بجميع الولايات المنوطة به، التي توفر الإطار التشريعي لمنجزاته المستهدفة.

٥ - المنجزات المستهدفة للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٠

١٦٢- يعرض الجدول ١٧ قائمة بجميع المنجزات المستهدفة المقررة للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٠ التي أسهمت، ومن المتوقع أن تسهم، في تحقيق الهدف المذكور أعلاه، مصنفة حسب الفئة والفئة الفرعية.

الجدول ١٧

المنجزات المستهدفة للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٠، مصنفة حسب الفئة والفئة الفرعية

المقررة لعام الفعالية لعام المقررة لعام المقررة لعام
٢٠١٨ ٢٠١٨ ٢٠١٩ ٢٠٢٠

المنجزات المستهدفة المعدودة

ألف - تيسير عمل الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء

الخدمات الفنية المقدمة للاجتماعات (عدد الاجتماعات التي
يُدوم كل منها ثلاث ساعات)

١١٦ ٨٩ ٦٤ ٦٤

باء - توليد المعارف ونقلها

الحلقات الدراسية وحلقات العمل والأنشطة التدريبية (عدد الأيام)

٨ ١٠ ٨ ٨

المنجزات المستهدفة غير المعدودة

جيم - المنجزات المستهدفة الفنية

المساعي الحميدة

التشاور والمشورة والدعوة

دال - المنجزات المستهدفة في مجال الاتصال

العلاقات الخارجية والعلاقات مع وسائط الإعلام

٦ - أهم الفروق النسبية في المنجزات المستهدفة

الفروق بين الأرقام الفعلية والأرقام المقررة في عام ٢٠١٨

١٦٣ - يعزى الفرق في الخدمات الفنية للاجتماعات أساساً إلى انخفاض عدد اجتماعات فرقة العمل المعنية بوقف إطلاق النار وفرقة العمل المعنية بالوصول إلى المساعدة الإنسانية التابعة للفرق الدولي لدعم سوريا، وذلك بسبب تغيير جدول الاجتماعات من الانعقاد أسبوعياً إلى كل أسبوعين. ويعزى أيضاً انخفاض عدد الاجتماعات التي تعقدها فرقة العمل المعنية بوقف إطلاق النار إلى انخفاض النشاط العسكري على الأرض. ويعزى انخفاض عدد الاجتماعات التي تعقدها فرقة العمل المعنية بالوصول إلى المساعدة الإنسانية إلى قرار اتخذته أعضاء فريق الدعم. وعقدت فرقتا العمل اجتماعات مخصصة إضافية كلما استدعت ذلك الحالة على الأرض.

١٦٤ - ويعزى الفرق في الحلقات الدراسية وحلقات العمل والأنشطة التدريبية أساساً إلى الحاجة إلى تناوب المجلس الاستشاري للمرأة السورية وتوسيع عضويته بإضافة سبعة أعضاء جدد. وفي المجموع، عُقدت سبعة اجتماعات للمجلس الاستشاري وثلاثة اجتماعات لغرفة دعم المجتمع المدني من أجل إشراك جميع الأطراف المعنية السورية في المواضيع المتصلة بالعملية السياسية.

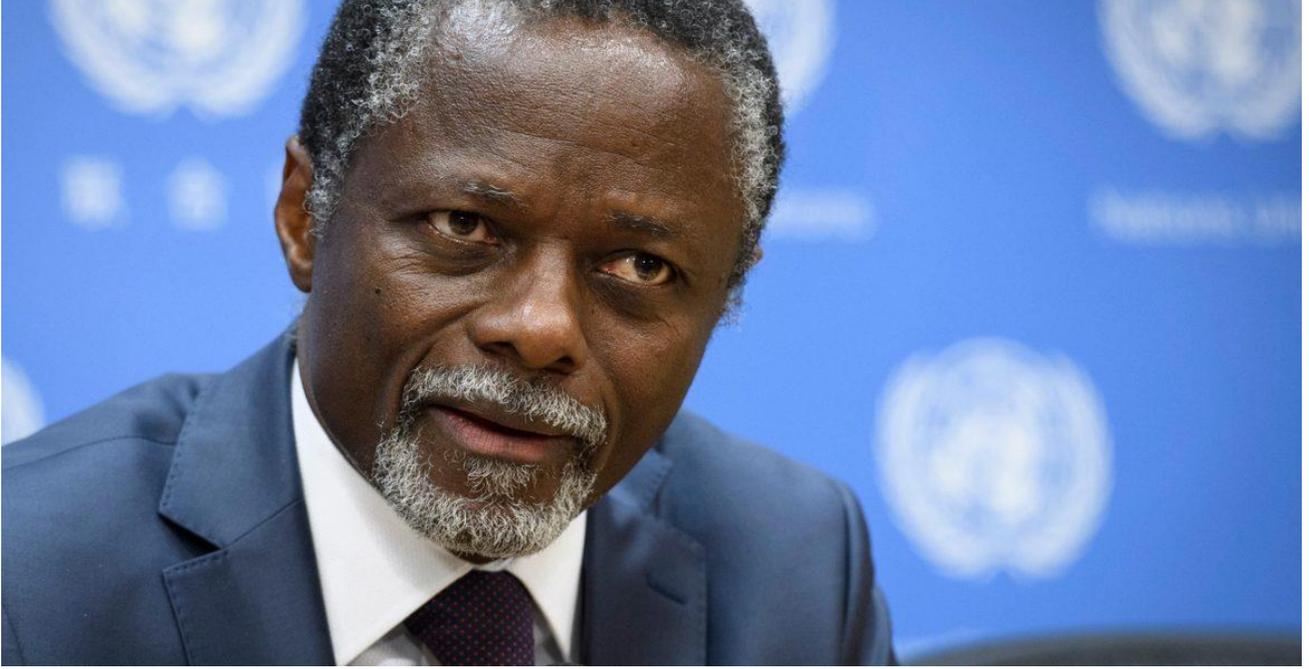
- دولار)، والنقل البري (٥٦٣ ٣٠٠ دولار)، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات (٤٨٤ ٠٠٠ دولار)، واللوازم والخدمات والمعدات الأخرى (٨٥٦ ٣٠٠ دولار).
- ١٦٦ - وبالنسبة لعام ٢٠٢٠، ومع أنه يُقترح أن يظل العدد الإجمالي لوظائف المكتب على حاله، تُقترح تغييرات في هيكل ملاك الموظفين، على النحو التالي:
- (أ) إعادة تصنيف وظيفة لموظف لشؤون الإعلام من الرتبة ف-٤ إلى الرتبة ف-٣؛
- (ب) إعادة تصنيف وظيفة لموظف معاون لشؤون الإعلام (ف-٢) إلى مساعد لشؤون الإعلام (فئة الخدمات العامة - (الرتب الأخرى))؛
- (ج) إعادة تصنيف وظيفة لمساعد خاص (ف-٤) في مكتب المبعوث الخاص وإعادة انتدابها إلى موظف للتخطيط (ف-٣) في مكتب رئيس الموظفين؛
- (د) إعادة انتداب وظيفة لمساعد لشؤون الأمن (الرتبة المحلية) من مكتب الأمن بصفة فني مركبات في الوحدة الإدارية واللوجستية.
- ١٦٧ - وطُبقت معدلات شغور بنسبة ٣١,٠ في المائة و ٦,٠ في المائة على الوظائف الدولية والوطنية، على التوالي.
- ١٦٨ - ويعزى الفرق (الزيادة) بين الموارد المقترحة لعام ٢٠٢٠ والميزانية المعتمدة لعام ٢٠١٩ أساساً إلى تطبيق معدل شغور أدنى للوظائف الدولية والوطنية، استناداً إلى أنماط شغل الوظائف في الآونة الأخيرة.

الموارد الخارجة عن الميزانية

- ١٦٩ - في عام ٢٠١٩، ستغطي الموارد الخارجة عن الميزانية والتي تقدر بمبلغ ٨٠٠ ٠٠٠ دولار تكاليف أربع وظائف لموظف للشؤون السياسية (٣ ف-٤ و ١ ف-٣)، وكذلك أنشطة التخطيط اللاحقة لإبرام الاتفاق ولتغطية احتياجات الدعم في المقر بنيويورك.
- ١٧٠ - وبالنسبة لعام ٢٠٢٠، ستتاح موارد خارجة عن الميزانية تقدر بمبلغ ٩٠٠ ٠٠٠ دولار من الصندوق الاستئماني لإدارة الشؤون السياسية وبناء السلام لاستمرار أربع وظائف لموظف للشؤون السياسية (٣ ف-٤ و ١ ف-٣) والأنشطة ذات الصلة بتنفيذ قرار مجلس الأمن ٢٢٥٤ (٢٠١٥)، والدعم الفني المقدم لعملية أستانا، والاجتماعات بين أصحاب المصلحة الدوليين والإقليميين، واجتماعات الممثلين السوريين، وللأنشطة الأخرى غير المتوقعة أو الموسعة للمكتب.

٧ - مكتب المبعوث الخاص للأمم العام للقرن الأفريقي

(٤٠٠ ٤٩٦ ١ دولار)



تصدير

لقد توليت واجباتي كمبعوث خاص للأمم العام للقرن الأفريقي في أوقات مثيرة. فرياح التغيير تبدو وشيكة في جميع أنحاء المنطقة، مدفوعة بالمصالحة التاريخية بين إريتريا وإثيوبيا في عام ٢٠١٨، وبانخراط الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (إيغاد) في تعزيز السلام والازدهار لدولها الأعضاء.

وفي الأسابيع الأولى لي في هذا الدور، لمست بشكل مباشر هذا الشعور المذهل بالأمل والفرص. ولكنني سمعت أيضًا من جميع المحاورين أنه يجب الآن ترجمة الوعد بالتقدم إلى تحسينات ملموسة في الحياة اليومية للشعوب التي تعتبر هذا الجزء من العالم وطنًا لها. فهذه الشعوب جميعًا تستحق أن تعيش حياتها في أمان وأن تتطلع إلى المستقبل بطمأنينة.

واليوم، هذا للأسف أبعد ما يكون عن واقع الكثيرين في هذه المنطقة. فلا يزال النزاع قائمًا في عدة بلدان، مما يتسبب في نزوح ومشاق هائلة ويجول دون ترسخ التنمية. وتضرب الأزمات الموسمية المتكررة، مثل الجفاف والفيضانات، ملايين الأشخاص كل عام. وإضافة إلى ذلك، فإن تغير المناخ يغيّر أصلاً سبل عيش الناس وطرق حياتهم بشكل كبير، مما يضطر الكثيرين إلى مغادرة منازلهم.

ويجب أن يقف المجتمع الدولي إلى جانب بلدان منطقة القرن الأفريقي في استفادتها من الزخم من أجل التغيير وتصديها لبعض التحديات السياسية والاقتصادية الأكثر إلحاحًا التي تواجهها. وفي بلد مثل جنوب السودان حيث تحقق أخيرًا سلام هش بعد مرور خمس سنوات من الحرب المدمرة، يجب علينا مواصلة العمل من أجل دعم التنفيذ الكامل للاتفاقات. وفي بقاع أخرى من المنطقة، سنعمل على دعم الحلول السلمية للمنازعات الثنائية المتبقية، وتعزيز التعاون والتكامل الإقليميين على نحو أوثق.

وأنتطلع إلى تمثيل الأمم المتحدة في إطار هذا الجهد، وذلك بالتعاون الوثيق مع شركائنا في إيغاد والاتحاد الأفريقي، وبدعم من مكنتي.

(توقيع) بارفيه أونانغا - أنيانغا،

المبعوث الخاص للأمم العام إلى القرن الأفريقي

التوجه العام

الولايات والمعلومات الأساسية

- ١٧١ - في ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، أبلغ الأمين العام مجلس الأمن (S/2018/955 و S/2018/979) بعزمه على توسيع نطاق ولاية المبعوث الخاص إلى السودان وجنوب السودان لتشمل منطقة القرن الأفريقي، المحددة لهذا الغرض بأنها تشمل أعضاء الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (إيغاد).
- ١٧٢ - ويضطلع مكتب المبعوث الخاص إلى القرن الأفريقي بالمسؤولية عن دعم إيغاد، تمشياً مع إطار التعاون بين الأمم المتحدة وإيغاد الموقع في جيبوتي في ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥، وغيرها من المنظمات الإقليمية ذات الصلة في مجال تعزيز السلام والأمن في جميع أنحاء القرن الأفريقي. ويشمل ذلك في المقام الأول تعزيز القدرات دون الإقليمية على منع نشوب النزاعات، وبذل جهود الوساطة، ومعالجة المسائل المشتركة. وعلى هذا الأساس، تُكلف المكتب ببذل المساعي الحميدة والاضطلاع بمهام خاصة باسم الأمين العام.
- ١٧٣ - ويحتفظ المكتب بمسؤولياته المتعلقة بصون علاقات جوار طيبة وسلمية بين جنوب السودان والسودان، الذي أنشئ بدايةً بموجب الرسالتين المتبادلتين بين الأمين العام ورئيس مجلس الأمن (S/2011/474 و S/2011/475) ويشمل ذلك التعاون مع فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ في إطار الجهود الرامية إلى تنفيذ قرار مجلس الأمن ٢٠٤٦ (٢٠١٢)، الذي دعا فيه المجلس جنوب السودان والسودان للتوصل إلى اتفاق بشأن المسائل البالغة الأهمية، بما في ذلك طرائق تنفيذ أحكام اتفاق السلام الشامل بين حكومة جمهورية السودان والحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان التي لا تزال عالقة، والترتيبات الرئيسية في مرحلة ما بعد الانفصال البالغة الأهمية لإقامة علاقات حسن الجوار بين الطرفين.

المواءمة مع ميثاق الأمم المتحدة وأهداف التنمية المستدامة

- ١٧٤ - يسترشد المكتب بالولاية المنوطة به في تحقيق المنجزات المستهدفة ذات الصلة التي تسهم في بلوغ الهدف. وهدف المكتب متوائم مع مقصد المنظمة المتمثل في صون السلام والأمن الدوليين، على النحو المنصوص عليه في المادة ١ من ميثاق الأمم المتحدة. وفي سياق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، تجد المقاصد المبينة في المادة ١ من الميثاق تجسيداً لها في أهداف التنمية المستدامة. ويتواءم الهدف، وبالتالي المنجزات المستهدفة، مع عدد من أهداف التنمية المستدامة، على النحو المبين في الفقرتين ١٨٥ و ١٨٦.

التطورات الأخيرة

- ١٧٥ - في منطقة القرن الأفريقي، شهدت الأجواء تحولا على مدى عام ٢٠١٨ جراء التقارب بين إثيوبيا وإريتريا ما أدى إلى إنهاء ٢٠ عاما من المواجهة العسكرية. وقد تلت ذلك مبادرات سلام أخرى ثنائية ومتعددة الأطراف، بما في ذلك الاتفاق الموقع بين إريتريا والصومال، وكذلك اتفاق وقعته إثيوبيا، وإريتريا، والصومال، والاتصالات الرفيعة المستوى الأولية بين جيبوتي وإريتريا، ومساهمة إيغاد في حل نزاع جنوب السودان. ورفع مجلس الأمن أيضا في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨ الجزاءات المفروضة على إريتريا اعترافا بالتقدم المحرز في المنطقة.
- ١٧٦ - وهناك أيضا علامات مشجعة بأن النزاع الذي بدأ في جنوب السودان في أيار/مايو ٢٠١٣ قد يكون مشارفاً نهايته أخيراً. وأسفر منتدى التنشيط الرفيع المستوى الذي عُقد بمبادرة من إيغاد من أجل إحياء عملية السلام عن إبرام الاتفاق المنشط لتسوية النزاع في جمهورية جنوب السودان، الذي وقعته حكومة الرئيس سلفا كير ومعظم الجماعات المعارضة الرئيسية. ويستند الاتفاق إلى آلية لتقاسم السلطة على الصعيد الوطني وعلى صعيد الولايات. وقد تقلصت المواجهة المسلحة وأعمال العنف بدرجة كبيرة منذ توقيع الاتفاق، وتركز إيغاد وشركاء جنوب السودان حاليا على رصد تنفيذ الاتفاق.
- ١٧٧ - وفي جمهورية السودان، حجبت التوترات السياسية في بداية عام ٢٠١٩ الجهود الرامية إلى تنفيذ اتفاق خريطة الطريق لإنهاء النزاعات في السودان، الذي يحدد طريقا لحل النزاعات في دارفور ومنطقتي ولايتي النيل الأزرق وجنوب كردفان.

الاستراتيجية والعوامل الخارجية لعام ٢٠٢٠

١٧٨ - يقوم التركيز الاستراتيجي للمكتب لعام ٢٠٢٠ على تعزيز الصلة بين الإنذار المبكر والاستجابة المبكرة، وعلى زيادة القدرة على الاستجابة للنزاعات وحلها، بسبل منها الوساطة وتحسين تبادل المعلومات وإدارة المعارف، وعلى التعلم من الممارسات الجيدة في المنطقة وما وراءها.

١٧٩ - وفيما يتعلق بالعوامل الخارجية، تستند الخطة العامة لعام ٢٠٢٠ إلى افتراضات التخطيط التالية:

- (أ) استمرار الزخم الإيجابي الحالي للسلام والأمن في منطقة القرن الأفريقي، ما يوفر فرصا لمعالجة مصادر التوتر الطويلة الأمد؛
- (ب) لا تزال الدول الأعضاء في إيغاد متقبلة لمهمة المساعي الحميدة التي يقوم بها المبعوث الخاص، وللدعم المتاح من خلال الأمم المتحدة من أجل تعزيز القدرات دون الإقليمية، وبخاصة في مجال الوساطة ومنع نشوب النزاعات؛
- (ج) إظهار الأطراف في جنوب السودان، بدعم من المنطقة، التزامها تدريجيا بتنفيذ الاتفاق المنشط لتسوية النزاع في جمهورية جنوب السودان؛
- (د) لا تزال العلاقة بين جنوب السودان والسودان مفتوحة وبناءة، بما يمكن من إجراء مفاوضات مباشرة بين البلدين بشأن المسائل الثنائية العالقة؛
- (هـ) مواصلة المشاركة الكاملة قبل إيغاد والاتحاد الأفريقي في صون السلام والأمن في المنطقة، في إطار شراكة قوية مع الأمم المتحدة، مع إيلاء اهتمام خاص لجنوب السودان والسودان.

١٨٠ - ويدمج المكتب المنظور الجنساني في أنشطته التنفيذية ومنجزاته المستهدفة ونتائجه، حسب الاقتضاء. ويتوقف الجزء الأكبر من قدرات منطقة القرن الأفريقي على المشاركة الكاملة للنساء والشباب في جهودها الرامية إلى تحقيق الاستقرار والازدهار. ومن هذا المنطلق، سيعمل المكتب على تعزيز نماذج أكثر شمولاً لتسوية النزاعات، ومعالجة الأسباب الجذرية للأزمات، التي تأخذ في الحسبان احتياجات النساء والشباب. ويمكن أن تشمل هذه النماذج التأكد من إدماج النساء والشباب في جميع جهود الوساطة والمصالحة الجارية في المنطقة، ومن استفادة النساء استفادة كاملة من أي دعم لبناء القدرات يتولى المكتب تقديمه أو تيسيره.

١٨١ - وفيما يتعلق بالتعاون مع الكيانات الأخرى، سيواصل المكتب العمل بشكل وثيق مع إيغاد ودولها الأعضاء ومع المنظمات الأخرى، مثل الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي، من أجل الاستفادة من الفرص المتاحة لتوثيق التعاون في مجالي السلام والأمن في القرن الأفريقي. وسيعمل المكتب أيضا على نحو وثيق مع فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ من أجل دعم المفاوضات الثنائية بين جنوب السودان والسودان لتسوية المسائل العالقة، بما في ذلك التوصل إلى تسوية لمسألة الوضع النهائي لمنطقة أبيي.

١٨٢ - وبالإضافة إلى ذلك، سيواصل المكتب العمل بشكل وثيق مع الاتحاد الأفريقي وإيغاد واللجنة الثلاثية التابعة للاتحاد الأفريقي ومع دول أعضاء أخرى لدعم التعاون السياسي في المنطقة بوجه عام، والعمليات السلمية في جنوب السودان والسودان بوجه خاص، وكذلك الحفاظ على علاقات حسن جوار سلمية بين البلدين.

أنشطة التقييم

١٨٣ - من المقرر إجراء التقييم الذاتي التالي لعام ٢٠٢٠: تنفيذ تفويض السلطة للبعثات السياسية الخاصة التي تقودها إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام.

ألف - الخطة البرنامجية المقترحة لعام ٢٠٢٠ وأداء البرامج لعام ٢٠١٨



١ - الهدف

١٨٤ - الهدف الذي يساهم فيه المكتب هو إقامة علاقات جوار طيبة وسلمية والمحافظة عليها بين بلدان منطقة القرن الأفريقي، بما في ذلك بين السودان وجنوب السودان.

٢ - المواءمة مع أهداف التنمية المستدامة

١٨٥ - هذا الهدف متواءم مع الهدف ٥ من أهداف التنمية المستدامة، المتمثل في تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات. وسيساعد التقدم المحرز نحو بلوغ الهدف على إنهاء جميع أشكال التمييز ضد جميع النساء والفتيات؛ والقضاء على جميع أشكال العنف ضد جميع النساء والفتيات في المجالين العام والخاص، بما في ذلك الاتجار بالبشر والاستغلال الجنسي وغير ذلك من أنواع الاستغلال؛ وكفالة مشاركة المرأة مشاركة كاملة وفعالة، وتكافؤ الفرص المتاحة لها للقيادة على قدم المساواة على جميع مستويات صنع القرار في الحياة السياسية والاقتصادية والعامية؛ واعتماد وتعزيز سياسات سليمة وتشريعات قابلة للإنفاذ لتشجيع المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات على جميع المستويات.

١٨٦ - وهذا الهدف متواءم أيضاً مع الهدف ١٦ من أهداف التنمية المستدامة، وهو التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يُهْمَش فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات. وسيساعد التقدم المحرز نحو بلوغ الهدف على الحد بدرجة كبيرة من جميع أشكال العنف ومعدلات الوفيات المتصلة بها.

٣ - أضواء على إحدى النتائج المحققة في عام ٢٠١٨

تجدد الأمل في السلام في جمهورية جنوب السودان التي مزقتها الحروب



الاحتفال في جوبا بالتوقيع على الاتفاق المنشط في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨. المصدر: إذاعة صوت أمريكا

في عام ٢٠١٨، شارك المكتب في المفاوضات التي قادتها إيغاد لإنهاء الحرب الأهلية في جمهورية جنوب السودان، التي اندلعت في عام ٢٠١٣، مما تسبب في نشوب أزمة إنسانية كبيرة وتشريد أكثر من ٤ ملايين شخص.

وعلى مدار المفاوضات، اضطلع المبعوث الخاص، باذلا مساعيه الحميدة باسم الأمين العام، بمجهود الدبلوماسية المكوكية بين جمهورية جنوب السودان والبلدان في منطقة القرن الأفريقي لإشراك الأطراف السياسية والفصائل المسلحة ومنظمات المجتمع المدني وأعضاء السلك الدبلوماسي، مع التشديد على أهمية اتباع نهج شامل للجميع صوب تحقيق السلام.

النتيجة والأدلة

ساهمت المنجزات المستهدفة في النتيجة، وهي توقيع أصحاب المصلحة الرئيسيين في جمهورية جنوب السودان على الاتفاق المنشط لتسوية النزاع في جمهورية جنوب السودان، وأيده العديد من الجهات الفاعلة الرئيسية في المجتمع المدني، بما في ذلك المجموعات النسائية والشبابية. ويزيد الدعم المقدم من المنطقة من أجل الاتفاق المنشط وتطبيقه الواسع النطاق من احتمال النجاح في تنفيذه وتحسين حياة الكثير من مواطني جنوب السودان من الرجال والنساء والأطفال بشكل ملموس.

وتشمل الأدلة على بلوغ هذه النتيجة الحد من العنف في معظم أنحاء البلد منذ التوقيع على الاتفاق المنشط وإنشاء العديد من الآليات المنصوص عليها في الاتفاق لمراجعة الترتيبات الأمنية والتعديلات الدستورية والمسائل المتعلقة بالحدود والعناصر الأساسية الأخرى للتسوية. وتشمل هذه الآليات اللجنة الوطنية في فترة ما قبل المرحلة الانتقالية ومجلس الدفاع المشترك.

ويعكس النهج الذي يتبعه المبعوث الخاص إزاء النزاع في جمهورية جنوب السودان الجهود الأوسع نطاقاً التي يبذلها المكتب من أجل اتباع المشاركة الاستباقية مع أطراف النزاع والدول الأعضاء لتسوية النزاعات، والتشجيع على إقامة علاقات طبيعية وسلمية بين جنوب السودان والسودان. وقد اضطلع بهذا العمل في تعاون وثيق مع إيغاد والاتحاد الأفريقي، الذي قاد جهود المجتمع الدولي الرامية إلى تحقيق السلام والأمن في منطقة القرن الأفريقي. واتخذ التعاون أشكالاً عديدة، بما في ذلك تقديم المشورة والتحليلات إلى مسؤولي إيغاد والاتحاد الأفريقي بشأن العقبات التي تعترض العمليات السلمية والتعاون الوثيق مع الشركاء الدوليين للربط بين المبادرات الإقليمية والإجراءات التي تتخذها الجهات الفاعلة الأخرى.

وثُبتت النتيجة التقدم المحرز في عام ٢٠١٨ صوب بلوغ هذا الهدف بشكل جماعي.

١٨٧ - أنجزت جزئياً نتيجة مقررة لعام ٢٠١٨، وهي توطيد السلام والاستقرار داخل السودان وجنوب السودان، على النحو المشار إليه في التقديرات المتعلقة بالبعثات السياسية الخاصة والمساعي الحميدة والمبادرات السياسية الأخرى التي أذنت بها الجمعية العامة و/أو مجلس الأمن لعام ٢٠١٨، كما يتضح من توقيع الاتفاق المنشط لتسوية النزاع في جمهورية جنوب السودان، الأمر الذي يتطلب المشاركة الكاملة للأطراف في عملية التنفيذ.

٤ - أضواء على إحدى النتائج المقررة لعام ٢٠٢٠

تعميق الشراكة مع منطقة القرن الأفريقي من خلال التعاون مع الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية

في عام ٢٠١٨، أنشأت التغييرات السريعة التي تحدث في القرن الأفريقي فرصةً لتعزيز الدعم المقدم إلى المنطقة في معالجة الأسباب الجذرية للنزاعات والأزمات. ويظهر التقارب بين إريتريا وإثيوبيا والمشاركة النشطة للمنطقة من أجل تسوية النزاع في جمهورية جنوب السودان إمكانيات التقدم في تسوية التوترات القائمة منذ أمد طويل. وقد فتح الجو الجديد الباب أمام شراكات تهدف إلى تخفيف حدة التوتر والضعف وزيادة القدرة على الصمود والفرص الاقتصادية.

التحدي والاستجابة

يتمثل التحدي المائل أمام المكتب في تقديم الدعم إلى التبادل المنتظم للمعلومات والتحليلات، بهدف منع نشوب النزاع. واستجابة لذلك، سيعمل المكتب، في عام ٢٠٢٠، على تعزيز عمليات وإجراءات رامية إلى جمع المعلومات والتحليلات والممارسات الجيدة من جميع أنحاء المنطقة وتسجيلها ونشرها، وتشجيع تبادل المعارف فيما بين الدول الأعضاء والشركاء الدوليين. وسيركز تبادل المعلومات على الأنشطة التي تساعد على الحيلولة دون نشوب نزاع أو الحد من تأثيره. وسيواصل المكتب ترسيخ شراكته مع إيغاد في مجال دعم التكامل الإقليمي والتعاون المتعدد الأطراف. وسيستند ذلك إلى تنسيق الدعم المقدم من منظومة الأمم المتحدة إلى إيغاد كي تكفل حصول دولها الأعضاء على المعلومات والتحليلات والخبرات التي توفرها الأمم المتحدة في مجالات الإنذار المبكر والوساطة ومنع نشوب النزاعات والمسائل الأخرى ذات الصلة بالمنطقة. وسيقوم المبعوث الخاص بدور رئيسي في تنسيق هذا الدعم وتيسيره.

النتيجة والأدلة

من المتوقع أن تسهم المنجزات المستهدفة المقررة في النتيجة، وهي تحقيق تعاون أوثق بين بلدان القرن الأفريقي لصالح السلام والأمن. وستشمل الأدلة التي تثبت هذه النتيجة، إذا ما تحققت، الإجراءات المشتركة المتخذة لمنع النزاع وتسريع المبادرات الإقليمية الرامية إلى الحد من أوجه الضعف، والتصدي للأسباب الجذرية للأزمات. وسوف تثبت هذه النتيجة، إذا ما تحققت، التقدم المحرز في عام ٢٠٢٠ صوب بلوغ الهدف بشكل جماعي.

مقاييس الأداء

٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨
تعزيز قدرة إيغاد على تناول المسائل العابرة للحدود والمسائل المشتركة، وتهيئة الظروف المؤاتية للإجراءات المشتركة التي تتخذها الدول الأعضاء في إيغاد بشأن منع نشوب النزاعات والمبادرات الإقليمية الرامية إلى الحد من أوجه الضعف، والتصدي للأسباب الجذرية للأزمات	تنشئ إيغاد نظاماً لإدارة المعارف وبناء القدرات من أجل التصدي للنزاع على أساس التبادل المنهجي لمعلومات الإنذار المبكر المقدمة من الأمم المتحدة	استفادة الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (إيغاد) ودولها الأعضاء من الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة بشأن إدارة المعارف، وتحليل الممارسات الجيدة، والمشورة بشأن الاستجابة للنزاعات على أساس معلومات الإنذار المبكر في عدد من المجالات

١٨٨ - وسيواصل المكتب الاسترشاد بجميع الولايات المنوطة به، والتي توفر الإطار التشريعي لمنجزاته المستهدفة.

٥ - المنجزات المستهدفة للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٠

١٨٩ - يعرض الجدول ٢٠ قائمة بجميع المنجزات المستهدفة للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٠ التي أسهمت، ومن المتوقع أن تسهم، في تحقيق الهدف المذكور أعلاه، مصنفة حسب الفئة والفئة الفرعية.

الجدول ٢٠

المنجزات المستهدفة للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٠، مصنفة حسب الفئة والفئة الفرعية

المقررة لعام ٢٠١٨	المقررة لعام ٢٠١٨	المقررة لعام ٢٠١٩	المقررة لعام ٢٠٢٠
-------------------	-------------------	-------------------	-------------------

المنجزات المستهدفة المحدودة

ألف - تيسير عمل الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء

الخدمات الفنية المقدمة للاجتماعات (عدد الاجتماعات التي يدوم كل منها ثلاث ساعات)

٢	٢	٢	٢
---	---	---	---

المنجزات المستهدفة غير المحدودة

جيم - المنجزات المستهدفة الفنية

المساعي الحميدة

التشاور والمشورة والدعوة

باء - الاحتياجات المقترحة من الموارد المتصلة بالوظائف والموارد غير المتصلة بالوظائف لعام ٢٠٢٠

الاحتياجات من الموارد (الميزانية العادية)

الجدول ٢١

الموارد المالية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الفرق	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨	
مجموع الاحتياجات غير المتكررة	مجموع الاحتياجات غير المتكررة	الاعتمادات	الإنفاق	فئة الإنفاق
(٢) - (٣) = (٥)	(٤)	(٣)	(٢)	(١)
-	-	-	-	تكاليف الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة
(١,١)	-	١ ٢٦٠,٧	١ ٢٦١,٨	تكاليف الموظفين المدنيين
١,١	-	٢٣٥,٧	٢٣٤,٦	التكاليف التشغيلية
-	-	١ ٤٩٦,٤	١ ٤٩٦,٤	المجموع (بعد خصم الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين)

الجدول ٢٢

الوظائف

الموظفون الوطنيون	مجموع متطوعو	فئة الخدمات العامة والفئات المتصلة بها	فئة الفنية والفئات العليا												
مجموع	مجموع	الخدمة الميدانية/ الخدمات العامة	المجموع	وأع أ ع م مد-٢ مد-١ ف-٥ ف-٤ ف-٣ ف-٢ الفرعي											
مجموع	مجموع	الخدمة الميدانية/ الخدمات العامة	المجموع	وأع أ ع م مد-٢ مد-١ ف-٥ ف-٤ ف-٣ ف-٢ الفرعي											
٩	-	٢	٢	٥	-	-	٥	-	١	٢	-	١	-	١	الوظائف المعتمدة
٩	-	٢	٢	٥	-	-	٥	-	١	٢	-	١	-	١	الوظائف المقترحة
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	التغيير

المختصرات: أ ع م: أمين عام مساعد؛ و أ ع: وكيل الأمين العام.

١٩٠ - وتبلغ الاحتياجات المقترحة من الموارد لمكتب المبعوث الخاص للقرن الأفريقي لعام ٢٠٢٠ ما مقداره ١ ٤٩٦ ٤٠٠ دولار (بعد خصم الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين)، وتغطي تكاليف المرتبات والتكاليف العامة للموظفين (١ ٢٦٠ ٧٠٠ دولار) من أجل مواصلة تمويل تسع وظائف (١) وكيل أمين عام، و ١ مد-١، و ٢ ف-٤، و ١ ف-٣، وموظفان فنيان وطنيان، وموظفان من الرتبة المحلية)، وكذلك التكاليف التشغيلية (٢٣٥ ٧٠٠ دولار)، التي تشمل تكاليف السفر في مهام رسمية (١٥٤ ٦٠٠ دولار)، والمرافق والبنى التحتية (١١ ٤٠٠ دولار)، والنقل البري (٨ ٣٠٠ دولار)، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات (٥١ ١٠٠ دولار)، والخدمات الطبية (٣ ٣٠٠ دولار)، واللوازم والخدمات والمعدات الأخرى (٧ ٠٠٠ دولار).

١٩١ - وفي عام ٢٠٢٠، من المقترح ألا يطرأ تغيير على عدد ومستويات الوظائف في المكتب. وطبق معدلا شغور بنسبة ٢٠,٠ في المائة و ١٧,٥ في المائة على الوظائف الدولية والوطنية، على التوالي.

الموارد الخارجة عن الميزانية

١٩٢ - في عام ٢٠١٩، يتوقع المكتب توفّر موارد خارجة عن الميزانية تقدّر بمبلغ ١٦٩ ٠٠٠ دولار للخدمات الاستشارية والدعم الإداري المؤقت. ولا يُتوقّع تخصيص موارد خارجة عن الميزانية للمكتب في عام ٢٠٢٠.

٨ - مكتب المبعوث الخاص للأمين العام لمنطقة البحيرات الكبرى

(٤٠٠ ٤٠٠ ٤ دولار)



تصدير

بعد مرور ست سنوات على توقيع الاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة، لم تنشب حروب رئيسية في منطقة البحيرات الكبرى في أفريقيا. وقد انخفض تواتر دورات النزاع والأزمات الإنسانية الكبيرة المرافقة التي ابتليت بها المنطقة منذ عقود انخفاضاً ملحوظاً، وإن لم يتم القضاء عليها.

واليوم، أكثر من أي وقت مضى، تعالج بشكل متزايد الخلافات بين الدول الأعضاء من خلال الحوار والتعاون، مثلما بدأت المبادرات الرامية إلى تعزيز التعاون الإقليمي تحقق نتائج من خلال الدعم المستمر الذي تقدمه الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والشركاء الدوليون. ومع ذلك، لا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله لمعالجة ما تبقى من أسباب جذرية وعوامل دافعة للنزاع بغية توطيد المكاسب المحققة، وضمان انتقال المنطقة من الهشاشة المزمدة إلى الاستقرار الدائم، تمثيلاً مع غايات أهداف التنمية المستدامة.

وإذ نقبل على سنة أخرى من دعم تنفيذ هذا الاتفاق الإطاري الحيوي، من المهم التأكيد على أن دعمكم يكفل تلقي الدول الأعضاء الموقعة المساعدة التي هي أحوج ما تكون إليها في التصدي على نحو شامل للتهديدات المحدقة بالسلام والأمن، التي ما زالت تنتقص من نوعية الحياة للفئات الضعيفة من السكان، لا سيما النساء والشباب.

ولا تزال منطقة البحيرات الكبرى واحدة من أكثر المناطق المتقلبة والمعقدة في القارة الأفريقية. وهي تكتنز إمكانات كبيرة للتنمية والرفاه الاقتصادي لا لسكانها فحسب، وإنما للعالم بأسره أيضاً. ويتطلب تحقيق طاقاتها بالكامل دعماً مستمراً من الأمم المتحدة والمجتمع الدولي. إن الاستثمار في الجهود الرامية إلى تحقيق السلام والتنمية المستدامين في المنطقة هو استثمار من أجل مستقبل مستدام للبشرية.

أشكركم على دعمكم وتعاونكم في تحقيق هذه الأهداف السامية والمجزية للمنطقة بصورة متبادلة.

(توقيع) هوانغ شيا

المبعوث الخاص للأمين العام لمنطقة البحيرات الكبرى

التوجه العام

الولايات والمعلومات الأساسية

- ١٩٣ - أنشئ مكتب المبعوث الخاص للأمين العام إلى منطقة البحيرات الكبرى في عام ٢٠١٣ وكُلف بولاية دعم تنفيذ الاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة، الذي وقعته أنغولا، وأوغندا، وبوروندي، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وجمهورية تنزانيا المتحدة، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وجنوب أفريقيا، وجنوب السودان، ورواندا، وزامبيا، والكونغو في أديس أبابا في ٢٤ شباط/فبراير ٢٠١٣. ويبيّن الاتفاق الإطاري الإجراءات الوطنية والإقليمية والدولية الرئيسية اللازمة لإنهاء دوامات النزاع في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. وولايته محددة في قرار مجلس الأمن ٢٠٩٨ (٢٠١٣).
- ١٩٤ - وبينما أحرز تقدّم كبير في تنفيذ الاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون، لا تزال هناك تحديات رئيسية، بما في ذلك استمرار أنشطة الجماعات المسلحة التي تؤدي إلى استمرار انعدام الثقة بين بعض البلدان في المنطقة. وطلب مجلس الأمن، في قراره ٢٣٤٨ (٢٠١٧)، إلى المبعوث الخاص مواصلة مساعيه الإقليمية والدولية، بسبل منها التشجيع على تنظيم انتخابات وطنية ذات مصداقية وشاملة للجميع في المواعيد المحددة.

المواءمة مع ميثاق الأمم المتحدة وأهداف التنمية المستدامة

- ١٩٥ - يسترشد المكتب بالولاية المنوطة به في تحقيق المنجزات المستهدفة ذات الصلة، التي تسهم في بلوغ الهدف. وهدف المكتب متواءم مع مقصد المنظمة المتمثل في صون السلام والأمن الدوليين، على النحو المنصوص عليه في المادة ١ من ميثاق الأمم المتحدة. وفي سياق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، تجد المقاصد المبينة في المادة ١ من الميثاق تجسيدا لها في أهداف التنمية المستدامة. ويتواءم الهدف، وبالتالي المنجزات المستهدفة، مع عدد من أهداف التنمية المستدامة، على النحو المبين في الفقرتين ٢١٣ و ٢١٤.

التطورات الأخيرة

- ١٩٦ - في عام ٢٠١٨، شاركت الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، بمناسبة الذكرى الخامسة للتوقيع على الاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون، في استضافة حلقة دراسية في أديس أبابا يومي ٢٦ و ٢٧ شباط/فبراير ٢٠١٨، لاستعراض تنفيذ الاتفاق الإطاري. وأشار ممثلو البلدان الموقعة والمؤسسات الضامنة والشركاء الدوليون والمجتمع المدني إلى التقدم المحرز، بطرق منها تحييد بعض القوى الهدامة وإضعافها؛ والتعاون بشأن المسائل الأمنية والاقتصادية والقضائية؛ وزيادة أخذ البلدان الموقعة بزمام الأمور المتعلقة بالاتفاق الإطاري. ومع ذلك، لا تزال هناك تحديات هامة، بما في ذلك النزاع المستمر والأزمات السياسية، واستمرار وجود الجماعات المسلحة والأنشطة غير القانونية العابرة للحدود واستمرار التشريد. وتأكّدت في الحلقة الدراسية لعام ٢٠١٨ الحاجة إلى معالجة استمرار انعدام الثقة بين البلدان الأساسية في المنطقة باعتبار ذلك أمرا حيويا في الجهود الرامية إلى تشجيع زيادة التعاون الإقليمي بشأن المسائل العالقة.
- ١٩٧ - وعطفاً على نتائج الحلقة الدراسية المعقودة في شباط/فبراير ٢٠١٨، شجع المبعوث الخاص، في جميع مشاركاته، الحوار الصريح بين القادة من أجل تسوية خلافاتهم ومعالجة أي مسألة قد تعرض للخطر العلاقات الطيبة وتضعف أواصر الصداقة والتضامن بين البلدان المتجاورة. وقدم الاجتماع الرفيع المستوى التاسع لآلية الرقابة الإقليمية، الذي ترأسه رئيس أوغندا يويوري موسيفيني في كمبالا في ٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، فرصة لإجراء حوار من هذا القبيل. وكشفت المناقشات التي دارت خلال الاجتماع عن الشواغل العميقة للدول الأعضاء بشأن الآثار المحلية والإقليمية للقوى الهدامة باعتبارها السبب الرئيسي لانعدام الثقة بين البلدان الأساسية في المنطقة.

١٩٨ - وأقرت آلية الرقابة الإقليمية، في بيانها الختامي، بضرورة اتباع نهج جديد يتجاوز التدابير القائمة من أجل تعزيز التعاون الإقليمي في مواجهة التهديد الذي تشكله القوى الهدامة. وكلفت الآلية الرئيس موسيفيني بنقل نتائج المناقشات التي دارت في الاجتماع الرفيع المستوى التاسع للآلية إلى رئيس جمهورية الكونغو الديمقراطية جوزيف كاييلا، وبالتشاور مع رؤساء الاتحاد الأفريقي والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي بشأن الخطوات المقبلة في العمل المشترك في هذا المجال. وطلبت الآلية أيضا إلى رئيس الكونغو دنييس ساسو نغيسو، بصفتها رئيس المؤتمر الدولي، أن ينظر في اتخاذ مبادرات لتعزيز أواصر الصداقة والتعاون بين البلدان الأساسية في المنطقة، استنادا إلى المبادرات السابقة التي كان قد اتخذها في هذا الصدد. ولا تزال المشاورات التي أجراها المبعوث الخاص، بالتعاون مع الجهات الأخرى الضامنة للاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون (أي الاتحاد الأفريقي والمؤتمر الدولي والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي)، جارية في هذا الصدد.

١٩٩ - وفي الوقت نفسه، فإن الحالة الأمنية في المنطقة لا تزال مثيرة للقلق، حيث شهدت نزاعات لم تحل في جمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية جنوب السودان وجمهورية الكونغو الديمقراطية، مصحوبة بآثار كبيرة عابرة للحدود، واستمرار أنشطة الجماعات المسلحة غير المشروعة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، وتقارير عن حوادث أمنية في بعض المناطق الحدودية. وعلى الرغم من التقدم المطرد المحرز في تنفيذ الجدول الزمني للانتخابات في جمهورية الكونغو الديمقراطية، لا تزال هناك توترات فيما يتصل بتنفيذ الاتفاق السياسي المبرم في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، والطرائق المتبعة في إجراء الانتخابات التي كانت مقررة في ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، والتي عقدت في نهاية المطاف بعد ذلك بأسبوع. وفي بوروندي، لا تزال حالات التوتر مستمرة بين الحكومة والمعارضة، ولا يزال يبلّغ عن انتهاكات لحقوق الإنسان في جميع أنحاء البلد.

٢٠٠ - ومن التطورات الإيجابية في عام ٢٠١٨ تعزيز التعاون بين أوغندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا، بدعم من المؤسسات الضامنة للاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون، نحو إعادة المقاتلين الذين ألقوا سلاحهم التابعين للقوات الديمقراطية لتحرير رواندا ومُعاليهم، فضلا عن المقاتلين السابقين بحركة ٢٣ مارس. وقد تم ذلك في إطار آلية المتابعة لإعادتهم إلى الوطن، التي أطلقت في نيسان/أبريل ٢٠١٨ عملا بالقرار المتخذ في الاجتماع الثامن لآلية الرقابة الإقليمية المعقود في برازافيل في ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧. وأدت الجهود التي تبذلها آلية المتابعة، التي يديرها المكتب، إلى العودة الطوعية لـ ١١٢ شخصا إلى وطنهم، بما في ذلك ٩٨ مقاتلا سابقا بالقوات الديمقراطية لتحرير رواندا ومُعاليهم، فضلا عن ١٤ مقاتلا سابقا بحركة ٢٣ مارس.

٢٠١ - وأحرز تقدم أيضا في تعزيز دور المرأة في العمليات السلمية والسياسية، بسبل منها إيفاد بعثات تضامن مشتركة يسرها المكتب والمجلس الاستشاري لمنتدى المرأة لدعم الاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون، إلى بوروندي وجمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية جنوب السودان وجمهورية الكونغو الديمقراطية. وأوصت البعثات التي تقودها قيادات نسائية من الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى باتخاذ إجراءات محددة لتعزيز المساواة بين الجنسين، بما في ذلك الاتفاق على تحقيق حصة لتمثيل النساء بنسبة ٣٠ في المائة في العمليات السلمية والسياسية. وأقرت هذه الحصة آلية الرقابة الإقليمية.

٢٠٢ - ودعماً لمعالجة الأسباب الجذرية للنزاع في المنطقة، استمر بذل الجهود أيضا من أجل مكافحة الإفلات من العقاب عن طريق تعزيز التعاون القضائي بين بلدان المنطقة ومعالجة حالات التشرد التي طال أمدها بشكل خاص، ولا سيما بين جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا، وبين جمهورية الكونغو الديمقراطية وأوغندا.

الاستراتيجية والعوامل الخارجية لعام ٢٠٢٠

- ٢٠٣ - في عام ٢٠٢٠، سيركز المكتب على ترسيخ المشاركة السياسية وتوسيع نطاقها، بناء على التقدم المحرز حتى الآن، بما في ذلك المساعي الحميدة التي يضطلع بها المبعوث الخاص باسم الأمين العام من أجل مواجهة التحديات التي تعترض تنفيذ الاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون. وسيجري التركيز على بناء الثقة وتعزيز التعاون الموسع فيما بين البلدان الأساسية في المنطقة، التي تشمل أوغندا وبوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا، التي تؤدي دورا حاسما في ضمان الاستقرار الإقليمي العام. وسيشمل ذلك مبادرات كفيلة بتيسير التعاون في توحيد الجماعات المسلحة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. وسيركز المكتب أيضا على تقديم الدعم لإجراء حوار سياسي بشأن السبل الكفيلة بتحويل الموارد الطبيعية في منطقة البحيرات الكبرى إلى قوى دافعة للازدهار المشترك من أجل المساعدة على معالجة انعدام الثقة فيما بين بعض بلدان المنطقة بشأن الاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية.
- ٢٠٤ - وإذ يسلم المبعوث الخاص بأهمية الاستقرار السياسي بالنسبة للمنطقة، لا سيما في بوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية، فإنه سيواصل إشراك الجهات المعنية على كل من الصعد الوطني والإقليمي والدولي من أجل تهيئة الظروف المفضية إلى كفاءة عمليات سياسية وانتخابية سلمية وشاملة للجميع في المنطقة.
- ٢٠٥ - وسيقدم المكتب أيضا الدعم والتوجيه في الجهود البرنامجية التي تضطلع بها الأمم المتحدة والشركاء الآخرون في المنطقة من أجل منع نشوب النزاعات ومعالجة أسبابها الجذرية. وتشمل هذه الجهود المبادرات ذات الأولويات الرامية إلى تعزيز دور النساء والشباب والمجتمع المدني في العمليات السلمية والسياسية، ودعم عمل شبكة التعاون القضائي لمنطقة البحيرات الكبرى، وتقديم الدعم للتعاون والتكامل الاقتصاديين على الصعيد الإقليمي.
- ٢٠٦ - وفيما يتعلق بالعوامل الخارجية، تستند الخطة العامة لعام ٢٠٢٠ إلى افتراضات التخطيط التالية:
- (أ) استمرار الإرادة السياسية لدى البلدان الموقعة على الاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون من أجل تنفيذ الالتزامات الوطنية والإقليمية لتعزيز التعاون الإقليمي وتحقيق الاستقرار في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية؛
- (ب) الحالة في المنطقة تسمح بمواصلة الحوار السياسي بين بلداني المنطقة؛
- (ج) مواصلة الدول الأعضاء والشركاء الدوليين/المجتمع الدولي دعم منطقة البحيرات الكبرى والتركيز عليها، بطرق منها تنسيق الإجراءات واتساق الرسائل الموجهة إلى البلدان الموقعة.
- ٢٠٧ - ويعمل المكتب على دمج المنظور الجنساني في أنشطته التنفيذية ومنجزاته المستهدفة ونتائجه، حسب الاقتضاء. وستشمل المساعي الحميدة والبعثات المقررة لتقصي الحقائق والرصد والتحقق أنشطة محددة مراعية للمنظور الجنساني، مثل عقد اجتماعات رفيعة المستوى معنية بالشؤون الجنسانية، وإيفاد بعثات تضامن من قبل القيادات النسائية إلى بلدان المنطقة. وفيما يتعلق بالحلقات الدراسية وحلقات العمل والزمالات والأنشطة التدريبية، ستدرج الجوانب الجنسانية في برنامج المناسبات المقرر تنظيمها.
- ٢٠٨ - وفيما يتعلق بالتعاون مع الكيانات الأخرى، سيتعاون المكتب مع البلدان الموقعة على الاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون ويقدم الدعم لها في إطلاق المبادرات السياسية والأمنية والاجتماعية والاقتصادية ذات الأولوية الرامية إلى كفاءة تنفيذ الالتزامات الإقليمية بموجب الاتفاق الإطاري. وسيعمل المبعوث الخاص مع الشركاء الإقليميين والدوليين في إطار الجهود الرامية إلى تعزيز المواءمة بين النهجين الإقليمي والدولي بشأن السلام والأمن في المنطقة. وسيشجع المبعوث الخاص المبادرات المشتركة و/أو المنسقة للمؤسسات الضامنة للاتفاق الإطاري، وهي: الأمم المتحدة، والاتحاد الأفريقي، والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، ويسهم في عمل فريق الاتصال الدولي المعني

بمنطقة البحيرات الكبرى. ودعمًا للركائز الاقتصادية للاتفاق الإطاري، سيتعاون المكتب مع مجموعة البنك الدولي ومصرف التنمية الأفريقي والاتحاد الأوروبي والشركاء الآخرين ذوي الصلة من أجل متابعة المؤتمر المتعلق باستثمارات القطاع الخاص في منطقة البحيرات الكبرى، وتشجيع البرامج المتعلقة بالتكامل الاقتصادي وإدارة الموارد الطبيعية.

٢٠٩ - وسيتعاون المكتب بشكل وثيق مع بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية التي ستواصل دعم حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية في تحقيق التزاماتها الوطنية بموجب الاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون. وسيركز المبعوث الخاص على تعزيز تنفيذ الالتزامات الإقليمية وضمان المواءمة بين النهج الإقليمية والدولية واتخاذ إجراءات لدعم السلام والأمن في المنطقة. وستواصل المبعوث الخاص أيضاً مع بعثات ومكاتب الأمم المتحدة الأخرى في المنطقة، بما فيها بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، ومكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي من أجل ضمان تكامل الإجراءات.

٢١٠ - وفيما يتعلق بالتنسيق والاتصال بين الوكالات، سيتعاون المكتب مع أفرقة الأمم المتحدة القطرية في البلدان الموقعة على الاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون، بسبل منها توفير التوجيه والمشورة بشأن العمل البرنامجي عبر الحدود في سياق الإطار الاستراتيجي الإقليمي لمنطقة البحيرات الكبرى للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧. وإضافة إلى ذلك، سيتعاون المكتب مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة وغيرها من المنظمات ذات الصلة من أجل تمكين النساء والفتيات في المنطقة.

أنشطة التقييم

٢١١ - التقييم الذاتي التالي مقرّر لعام ٢٠٢٠: تنفيذ تفويض السلطة للبعثات السياسية الخاصة التي تقودها إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام.

ألف - الخطة البرنامجية المقترحة لعام ٢٠٢٠ وأداء البرامج لعام ٢٠١٨



١ - الهدف

٢١٢ - الهدف، الذي يساهم فيه المكتب، هو النهوض بالتنفيذ الفعال للاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة.

٢ - الموازنة مع أهداف التنمية المستدامة

٢١٣ - هذا الهدف متواءم مع الهدف ٥ من أهداف التنمية المستدامة، وهو تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات. وسيساعد التقدم المحرز نحو بلوغ الهدف على إنهاء جميع أشكال التمييز ضد جميع النساء والفتيات؛ والقضاء على جميع أشكال العنف ضد جميع النساء والفتيات في المجالين العام والخاص، بما في ذلك الاتجار بالبشر والاستغلال الجنسي وغير ذلك من أنواع الاستغلال، وكفالة مشاركة المرأة مشاركة كاملة وفعالة، وتكافؤ الفرص المتاحة لها للقيادة على قدم المساواة مع الرجل في شغل المناصب القيادية على جميع مستويات صنع القرار في الحياة السياسية والاقتصادية والعامية؛ واعتماد سياسات سليمة وتشريعات قابلة للإنفاذ، وتعزيز السياسات والتشريعات القائمة من هذا القبيل للنهوض بالمساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات على جميع المستويات.

٢١٤ - وهذا الهدف متواءم أيضا مع الهدف ١٦ من أهداف التنمية المستدامة، وهو التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يُهْمَش فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة، بما في ذلك إتاحة إمكانية لجوء الجميع إلى القضاء، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات. وسيساعد التقدم المحرز نحو بلوغ الهدف على الحد بدرجة كبيرة من جميع أشكال العنف وما يتصل به من معدلات الوفيات؛ وتعزيز سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي، وضمان تكافؤ فرص الجميع في اللجوء إلى القضاء، وكفالة اتخاذ القرارات على نحو مستجيب للاحتياجات وشامل للجميع وتشاركي وتمثيلي في المنطقة.

٣ - أوضاع على إحدى النتائج المحققة في عام ٢٠١٨

٢٠١٨: عودة المقاتلين الأجانب السابقين إلى ديارهم أخيرا

أحرز تقدم من خلال الدعم المقدم لتحسين وتعزيز التعاون فيما بين بلدان المنطقة بشأن إعادة المقاتلين الأجانب المنزوعة أسلحتهم مع مُعالِيهم الموجودين في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا وأوغندا إلى أوطانهم. ولم تحقق عملية طوعية لنزع السلاح بدأت في أيار/مايو ٢٠١٤ تحت رعاية كل من الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، سوى تقدم محدود، نظرا لأن معظم المقاتلين السابقين رفضوا إعادتهم إلى أوطانهم. وعلى الرغم من مشاركة الأمم المتحدة مع غيرها من المؤسسات الضامنة الأخرى للاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون، وهي الاتحاد الأفريقي والمؤتمر الدولي والجماعة الإنمائية، ظلت معسكرات العبور ممتلئة، حيث ضمت، إضافة إلى المقاتلين السابقين، ما يزيد على ٢٠٠ امرأة و ٦٠٠ طفل. ونظرا للتهديد المستمر من قبل الجماعات المسلحة الأجنبية في جمهورية الكونغو الديمقراطية وتأثيرها على الاستقرار في منطقة البحيرات الكبرى، دعت البلدان الموقعة على الاتفاق الإطاري والأطراف

الضامنة له، خلال الاجتماع الثامن لآلية الرقابة الإقليمية، المنعقد في ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، إلى إعادة التامة إلى الوطن دون شروط مسبقة للمقاتلين المنزوعة أسلحتهم من القوات الديمقراطية لتحرير رواندا والعناصر السابقة من حركة ٢٣ مارس.



مبعوث الأمم المتحدة الخاص، جنينيت، (مع ممثلين من كل من الاتحاد الأفريقي، والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، وممثلين روانديين) عند إطلاق آلية المتابعة، في ٢٤ نيسان/أبريل، ٢٠١٨. المصدر: صور الأمم المتحدة

المنزوعة أسلحتهم من القوات الديمقراطية لتحرير رواندا ومُعاليهم، و ٨١ من المقاتلين السابقين المنزوعة أسلحتهم من حركة ٢٣ مارس، في عملية العودة الطوعية إلى الوطن.

النتيجة والأدلة

ساهمت المنجزات المستهدفة في تحقيق النتيجة المتوخاة، وهي الالتزام/الاتفاق السياسي بشأن الخطوات التي اتخذتها أوغندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا لإعادة المقاتلين السابقين التابعين للقوات الديمقراطية لتحرير رواندا إلى ديارهم. وتشمل الأدلة على بلوغ هذه النتيجة أنه، إثر ترتيبات ثنائية، وفي الفترة الواقعة بين ٢٠ و ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، أعادت جمهورية الكونغو الديمقراطية جميع المقاتلين السابقين التابعين البالغ عددهم ٦٣٤ ١ من مقاتلي القوات ومُعاليهم إلى رواندا، حيث تم استقبالهم في معسكر موتوبو للتسريح وإعادة الإدماج.

وُثبتت النتيجة التي تحققت التقدم المحرز في عام ٢٠١٨ نحو بلوغ هذا الهدف بشكل جماعي.

٢١٥ - تحققت إحدى النتائج المقررة لعام ٢٠١٨، وهي إحراز تقدم في تنفيذ الالتزامات المشمولة بالاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون وفقاً للمعايير المحددة وخريطة الطريق المقدمة من المبعوث الخاص، كما يتضح من عودة مقاتلي القوات الديمقراطية لتحرير رواندا المنزوعة أسلحتهم من جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى رواندا، ومن خلال الزخم المتواصل بخصوص إعادة أعضاء حركة ٢٣ مارس السابقين من أوغندا ورواندا إلى ديارهم. واستند الاتفاق الثنائي بين جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا إلى الزخم الناتج عن آلية المتابعة المنبثقة من الاتفاق الإطاري، وإلى المساعي الحميدة وجهود بناء الثقة الأخرى التي بذلها المبعوث الخاص ومكتبه، بما في ذلك تقديم الدعم من أجل الأداء الفعال للمؤسسات الحكم، من قبيل آلية الرقابة الإقليمية ولجنة الدعم الفني التابعة للاتفاق الإطاري.

٤ - أضواء على إحدى النتائج المقررة لعام ٢٠٢٠

٢٠٢٠: تعزيز التعاون الإقليمي بشأن القوى الهدامة

على الرغم من الجهود التي تبذلها القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، بدعم من الأمم المتحدة، لا تزال الجماعات المسلحة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية تشكل تهديدا كبيرا للسلام والاستقرار في منطقة البحيرات الكبرى. إذ إن تأثير أنشطتها لا يقتصر على الحاق الأذى بالسكان المدنيين وكبح النمو الاقتصادي، بل إنها توجب أيضا مشاعر عدم الثقة فيما بين دول المنطقة، حيث أنها كثيرا ما تتبادل الاتهامات حول التدخل غير المبرر ودعم الجماعات المسلحة. وعلاوة على ذلك، خلقت الحالة السائدة بيئة مؤاتية لأنشطة غير قانونية، مثل استغلال الموارد الطبيعية والاتجار بها بصورة غير مشروعة. كما أن وجود الجماعات المسلحة أعاق جهود الجهات الشريكة في المجال الإنساني للوصول إلى من هم بحاجة إلى الدعم اللازم لإنقاذ الأرواح.

التحدي والاستجابة

إزاء هذا الوضع، فإن التحدي، حسبما طلبت البلدان الموقعة على الاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون في الاجتماع التاسع لآلية الرقابة الإقليمية، المنعقد في ٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، يتمثل في تعبئة الدعم اللازم لتفعيل وتعزيز آليات المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، بما في ذلك آلية المتابعة المشتركة بشأن تحالف القوى الديمقراطية، التي يوجد مقرها في كاسيسي، بأوغندا. كما أن الدول الموقعة على الاتفاق الإطاري شددت على الحاجة إلى نهج جديد يتجاوز التدابير الحالية، لضمان المزيد من التعاون الإقليمي في تحييد القوى الهدامة بالكامل دون إبطاء.

وسيضطلع المكتب، في عام ٢٠٢٠، في إطار الاستجابة، بسلسلة من المبادرات الرامية إلى تحقيق نتيجة رئيسية، وهي إقامة تعاون أكبر بشأن القوى الهدامة فيما بين البلدان المعنية في المنطقة، ولا سيما أوغندا وبوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا. وبذلك، فهو يعتمد نهجا ذا شقين يتضمن دعما لتعزيز آلية بناء الثقة القائمة ولاستكشاف تدابير إضافية لتحديد القوى الهدامة من خلال التعاون الإقليمي.

وبخصوص تعزيز الآليات القائمة، وبالتعاون الوثيق مع المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، وفي عام ٢٠١٩، فإن المكتب يجري حاليا تقييما لاحتياجات آلية المتابعة المشتركة بشأن تحالف القوى الديمقراطية، والآلية المشتركة الموسعة للتحقق، التي أنشئت في إطار الجهود الإقليمية لتحديد القوى الهدامة. وسيساعد ذلك التقييم في تحديد المجالات التي تحتاج إلى تعزيز في تلك الآليات. وفي عام ٢٠٢٠، سيعمل المكتب على دعم تنفيذ التوصيات الناتجة عن تقييم الاحتياجات.

وسيواصل المكتب، من خلال آلية المتابعة المعنية بإعادة المقاتلين المنزوعة أسلحتهم إلى أوطانهم، تيسير التعاون بشأن إعادة مقاتلي حركة ٢٣ مارس المنزوعة أسلحتهم الباقين في أوغندا ورواندا إلى أوطانهم.

وفي إطار الجهود الرامية إلى مكافحة الإفلات من العقاب، وهو أمر بالغ الأهمية في معالجة حالة انعدام الثقة، سيقدم المكتب أيضا الدعم من أجل ضمان حسن سير أعمال شبكة التعاون القضائي لمنطقة البحيرات الكبرى، وتعزيز سيادة القانون في المنطقة من خلال جملة أمور، منها تنفيذ توصيات يتوقع صدورها عن مؤتمر إقليمي رفيع المستوى بشأن حقوق الإنسان والعدالة والإفلات من العقاب، من المقرر عقده في عام ٢٠١٩.

وفيما يتعلق بالتدابير الإضافية الرامية إلى تحييد القوى الهدامة من خلال التعاون الإقليمي، فإن المكتب ينوي عقد اجتماعات لبناء الثقة فيما بين أجهزة الأمن والاستخبارات في البلدان المعنية بهدف تحسين تبادل المعلومات وإجراء تقييم مشترك للحالة على الأرض، كأساس لإجراء منسق ضد الجماعات المسلحة.

النتيجة والأدلة

من المتوقع أن تسهم المنجزات المستهدفة المقررة في تحقيق النتيجة المتوخاة، وهي تهيئة بيئة مؤاتية لإقامة علاقات مستقرة فيما بين بلدان المنطقة، في شكل تعزيز تبادل المعلومات وتضافر التعاون الإقليمي، إضافة إلى توافر إرادة سياسية أصلب لمكافحة الإفلات من العقاب. وستشمل الأدلة التي تثبت هذه النتيجة، إذا ما تحققت، مشاركة جميع البلدان المعنية في اجتماعات لبناء الثقة فيما بين الأجهزة الأمنية؛ والاتفاق على مبادرات إقليمية محددة بشأن القوى الهدامة، وتنفيذ تلك المبادرات؛ والتنفيذ والمتابعة الفعليين للتوصيات التي سيتمخض عنها مؤتمر حقوق الإنسان والعدالة والإفلات من العقاب؛ وإحراز تقدم في الملاحقة القضائية لقضايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان العابرة للحدود، فضلا عن التنفيذ الكامل للتوصيات التي ستصدر عن المؤتمر الرفيع المستوى المعني بالإفلات من العقاب.

وسوف تثبت هذه النتيجة، إذا ما تحققت، التقدم المحرز في عام ٢٠٢٠ نحو بلوغ الهدف بشكل جماعي.

مقاييس الأداء

٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨
المشاركة في اجتماعات منتظمة لبناء الثقة فيما بين الأجهزة الأمنية في البلدان المعنية، والاتفاق على مبادرات ذات أولوية بشأن القوى الهدامة	عقد اجتماع أولي لبناء الثقة فيما بين الأجهزة الأمنية للبلدان المعنية	توجيه دعوة من قبل البلدان الموقعة
التنفيذ والمتابعة الفعليين للتوصيات التي سيتمخض عنها المؤتمر المعني بحقوق الإنسان والعدالة والإفلات من العقاب	الاتفاق على سبل تعزيز احترام حقوق الإنسان في منطقة البحيرات الكبرى	على الاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون لاتباع نهج جديد، يتجاوز التدابير الحالية، لضمان المزيد من التعاون الإقليمي في تحييد القوى الهدامة بالكامل دون إبطاء.
إحراز تقدم في الملاحقة القضائية لقضايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان العابرة للحدود	تفعيل شبكة التعاون القضائي، بما في ذلك التعاون فيما بين السلطات القضائية في الفترات الفاصلة بين اجتماعات الشبكة	

٢١٦ - وسيواصل المكتب الاسترشاد بجميع الولايات المنوطة به، والتي توفر الإطار التشريعي لمنجزاته المستهدفة.

٥ - المنجزات المستهدفة للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٠

٢١٧ - الجدول ٢٣ يعرض قائمة بجميع المنجزات المستهدفة للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٠ التي أسهمت، ومن المتوقع أن تسهم، في تحقيق الهدف المذكور أعلاه، مصنفة حسب الفئة والفئة الفرعية.

الجدول ٢٣

المنجزات المستهدفة للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٠، حسب الفئة والفئة الفرعية

المقررة لعام الفعلية لعام المقررة لعام المقررة لعام
٢٠١٨ ٢٠١٨ ٢٠١٩ ٢٠٢٠

الفئة

المنجزات المستهدفة المعدودة

ألف - تيسير عمل الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء

وثائق الهيئات التداولية (عدد الوثائق)

٢ ٢ ٢ ٢

المقررة لعام ٢٠٢٠	المقررة لعام ٢٠١٩	الفعلية لعام ٢٠١٨	المقررة لعام ٢٠١٨	الفئة
٤	٤	٣	٣	الخدمات الفنية المقدمة للاجتماعات (عدد الاجتماعات التي يدوم كل منها ثلاث ساعات)
				باء - توليد المعارف ونقلها
٣	٤	٢	٢	مشاريع التعاون الميداني والتقني (عدد المشاريع)
٤	٤	١	١	الحلقات الدراسية وحلقات العمل والمناسبات التدريبية (عدد الأيام)
				المنجزات المستهدفة غير المحدودة
				جيم - المنجزات المستهدفة الفنية
				المساعي الحميدة
				التشاور والمشورة والدعوة
				دال - المنجزات المستهدفة في مجال الاتصال
				برامج التوعية والمناسبات الخاصة بالمواد الإعلامية
				العلاقات الخارجية والعلاقات مع وسائل الإعلام
				المنصات الرقمية والمحتوى المتعدد الوسائط

٦ - أهم الفروق النسبية في المنجزات المستهدفة

الفروق بين الأرقام المقررة لعامي ٢٠٢٠ و ٢٠١٩

٢١٨ - يعزى الفرق في عدد مشاريع التعاون الميداني والتقني إلى نقل مشاريع من المكتب إلى وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها، حيث إن الإطار الاستراتيجي الإقليمي لمنطقة البحيرات الكبرى للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ قد اشدت ساعده. وسيبدأ المكتب في التركيز بدرجة أكبر على التشاور والمشورة والدعوة ابتغاءً لتنفيذ القرارات الإقليمية والوطنية ذات الصلة، وفي رصد وتقييم التقدم المحرز والتحديات المصادفة في ذلك المجال، ووضع تقارير عن ذلك.

(٦٠ ٥٠٠ دولار)، والنقل البري (٥٢ ٤٠٠ دولار)، والعمليات الجوية (٧٠ ١٠٠ دولار)، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات (١٧٩ ٩٠٠ دولار)، والخدمات الطبية (٨ ٦٠٠ دولار)، واللوازم والخدمات والمعدات الأخرى (٢٤٤ ٠٠٠ دولار).

٢٢٠ - وفي عام ٢٠٢٠، في حين يُقترح إبقاء عدد ومستويات وظائف المكتب دون تغيير، يُقترح نقل وظيفة واحدة لموظف للشؤون السياسية (ف-٣) من كينشاسا إلى نيروبي. وفي آذار/مارس ٢٠١٦، أطلق الأمين العام الإطار الاستراتيجي الإقليمي لمنطقة البحيرات الكبرى للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ بهدف مواصلة خطة التنمية للأمم المتحدة مع ولاية المبعوث الخاص، من أجل تعزيز الفعالية والاتساق في إجراءات تدخّل المنظمة في مجالي السلام والأمن في المنطقة. ويتطلب تنفيذ الإطار الاستراتيجي تدعيم قدرات مكتب رئيس الموظفين من أجل الاتصال والتنسيق الفعالين مع المنصة دون الإقليمية للتنمية التابعة للأمم المتحدة ومع أفرقة الأمم المتحدة القطرية في المنطقة. وابتغاءً لتوفير تلك القدرة، يُقترح نقل وظيفة موظف الشؤون السياسية، الموجودة حاليا في كينشاسا، إلى نيروبي. وطُبق معدلا شواغر يبلغان ١٩,٣ في المائة و ٦,٠ في المائة على الوظائف الدولية ووظائف الرتبة المحلية، على التوالي، في حين طُبق افتراض شغل جميع الوظائف الشاغرة على وظائف الموظفين الفنيين الوطنيين.

٢٢١ - وعلى الرغم من عدم وجود فرق عام في الموارد المقترحة لعام ٢٠٢٠، فقد نجمت احتياجات إضافية لتكاليف الموظفين المدنيين عن تطبيق معدلات شواغر أدنى للوظائف الدولية والوطنية، ويقابلها بالكامل انخفاض في الاحتياجات التشغيلية ناتج عن توقف رسوم الإيجار التي يسدها مكتب الأمم المتحدة في نيروبي عن مباني مكاتب مكتب المبعوث الخاص؛ وزيادة الاعتماد على الموارد الداخلية بدلا من الخدمات الاستشارية؛ وانخفاض احتياجات خدمات الهاتف الخليوي وزيادة الاستفادة من خدمات الاتصالات السلكية واللاسلكية عبر الإنترنت.

الموارد الخارجة عن الميزانية

٢٢٢ - في عام ٢٠١٩، يتوقع المكتب أن يعبئ موارد خارجة عن الميزانية تقدر بمبلغ ١,٠ مليون دولار. وقد استُخدمت الموارد الخارجة عن الميزانية لدعم المكتب في تنفيذه للاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون من خلال مشاريع شتى في إطار المجالات المواضيعية المختلفة. وفي عام ٢٠٢٠، يتوقع المكتب أن يعبئ أيضا بمبلغ ١,٠ مليون دولار من الموارد الخارجة عن الميزانية، لاستخدامه في تنفيذ الاتفاق الإطاري من خلال مشاريع شتى في إطار المجالات المواضيعية المختلفة. وستُستخدم أيضا موارد خارجة عن الميزانية لتغطية تكلفة وظيفتين لموظف تنسيق (ف-٣) وموظف لشؤون الميزانية (موظف في وطني).

٩ - مكتب المبعوث الخاص للأمين العام إلى اليمن

(١٨ ٤٢٣ ٠٠٠ دولار)



تصدير

في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، اجتمع طرفا النزاع اليمني في السويد لإجراء مشاورات، وذلك لأول مرة منذ عام ٢٠١٦. وشكّل الاتفاق الذي جرى التوصل إليه في السويد دفعا لعملية السلام فيما بين الأطراف اليمنية ووفر الأمل بتحسن ملموس في حياة الشعب اليمني. ومثّل خطوة هامة نحو تحقيق السلام.

غير أنه لا يزال الكثير مما يتعين القيام به. ويجب على الطرفين الآن التوصل إلى اتفاق بشأن ترتيبات سياسية وأمنية من أجل إنهاء الحرب، وتشكيل حكومة وحدة وطنية، وضمان استكمال عملية الانتقال السياسي. وعند القيام بذلك، فإن الطرفين سيكونان بحاجة إلى دعم من الأمم المتحدة، ومن المجتمع الدولي عموما، والأهم من ذلك، دعم أشقائهما اليمنيين.

وقد فوجئت بالرغبة الشديدة والملحة في إيجاد حل سياسي لدى جميع من قابلتهم من اليمنيين. كما شهدت أيضا زيارتي إلى اليمن التأثير الوخيم للنزاع على السكان المدنيين وعلى مؤسسات الدولة. فقد أصبح اليمن بالفعل أكبر أزمة إنسانية في العالم، كما أنّ شبح المجاعة يخيّم عليه أكثر من أي وقت مضى. وتمثل أنشطة الجماعات المتطرفة تذكيرا دائما بالمخاطر الأعم التي يشكّلها استمرار ذلك النزاع على استقرار اليمن والمنطقة. وفي الوقت الذي نضع فيه نصب أعيننا تحقيق تسوية سياسية عن طريق مفاوضات مفضية إلى إنهاء النزاع، يجب علينا أيضا البحث عن فرص من خلال عملية السلام ابتغاءً لتخفيف معاناة الشعب اليمني والحفاظة على أداء مؤسسات الدولة.

وسيؤدي أي اتفاق لإنهاء النزاع إلى تمهيد الطريق لاستئناف عملية الانتقال السياسي التي بدأت في عام ٢٠١١، ولكن في مشهد سياسي شهد تغييرا كبيرا خلال السنوات اللاحقة من النزاع. وسيعيد اليمنيون النظر في بعض المسائل التي تحمل معها تحديات، بما في ذلك الدستور والانتخابات والمسألة الجنوبية، وفي الدخول في عملية للمساءلة والمصالحة. ويجب علينا أن نعمل مع شريحة عريضة تمثل مختلف أطراف اليمنيين استعدادا لتلك المحادثات الصعبة. ولقد وقّعت جدا في أن أسترشد بآراء الكثير من اليمنيين الخبراء والمتمرسين، ولا سيما النساء اليمنيات، وسأواصل تحويل عملية السلام إلى عملية شاملة للجميع قدر الإمكان في كل خطوة.

وإنني على إيمان راسخ بأن كل ذلك ممكن بمساندة المجتمع الدولي، الذي قدم بالفعل دعما حاسما للأمم المتحدة. فالتأييد الذي أبداه مجلس الأمن على وجه السرعة لنتائج مشاورات السويد من خلال قراره ٢٤٥١ (٢٠١٨) و ٢٤٥٢ (٢٠١٩) هو مؤشر هام على التزامه بالسلام في اليمن. وسيتعين علينا حشد جهودنا أكثر للدفع باتجاه إبرام اتفاق سلام يضع حدا للنزاع.

(توقيع) مارتن غريفيث

المبعوث الخاص للأمين العام إلى اليمن

التوجه العام

الولايات والمعلومات الأساسية

- ٢٢٣ - مكتب المبعوث الخاص للأمين العام إلى اليمن مسؤول عن ممارسة المساعي الحميدة المنوطة بالأمين العام لإتاحة استئناف عملية انتقال سياسي تكون سلمية وشاملة للجميع ومنظمة تحت قيادة يمنية وتلبي مطالب الشعب اليمني وتطلعاته المشروعة، بما يشمل المرأة اليمنية، ابتغاءً لإحداث تغيير سلمي وإصلاح سياسي واقتصادي واجتماعي هادف، على النحو المبين في مبادرة مجلس التعاون الخليجي وآلية تنفيذها، ونتائج مؤتمر الحوار الوطني الشامل.
- ٢٢٤ - والولاية مستمدة من الرسائل المتبادلة بين الأمين العام ورئيس مجلس الأمن (S/2012/469 و S/2012/470)؛ انظر أيضا S/2018/126 و S/2018/127)؛ وقرارات مجلس الأمن ٢٠١٤ (٢٠١١)، و ٢٠٥١ (٢٠١٢)، و ٢١٤٠ (٢٠١٤)، و ٢٢٠١ (٢٠١٥)، و ٢٢٠٤ (٢٠١٥)، و ٢٢١٦ (٢٠١٥)، و ٢٤٥١ (٢٠١٨)، و ٢٤٥٢ (٢٠١٩).
- ٢٢٥ - وللمكتب دور حاسم يضطلع به في القيام بدور الوسيط في الترتيبات السياسية والأمنية الرامية إلى إنهاء النزاع الحالي بين حكومة اليمن والحوثيين، وفي دعم استكمال عملية الانتقال السياسي، التي بدأت في عام ٢٠١١ وتوقفت بسبب النزاع الحالي.

المواءمة مع ميثاق الأمم المتحدة وأهداف التنمية المستدامة

- ٢٢٦ - يسترشد المكتب بالولاية المنوطة به في تحقيق المنجزات المستهدفة ذات الصلة التي تسهم في بلوغ الهدف. وهدف المكتب متوائم مع مقصد المنظمة المتمثل في صون السلام والأمن الدوليين، على النحو المنصوص عليه في المادة ١ من ميثاق الأمم المتحدة. وفي سياق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، تجذ المقاصد المنصوص عليها في المادة ١ من الميثاق تجسيدها في أهداف التنمية المستدامة. ويتماشى الهدف، وبالتالي المنجزات المستهدفة، مع عدد من أهداف التنمية المستدامة، على النحو المبين في الفقرتين ٢٤١ و ٢٤٢.

التطورات الأخيرة

- ٢٢٧ - في عام ٢٠١٨، كثّف المبعوث الخاص اتصالاته مع الجهات اليمنية والإقليمية والدولية المعنية وذلك بهدف خفض الأعمال القتالية، والجمع بين الطرفين لإجراء مشاورات بشأن تدابير بناء الثقة، ولتأطير مفاوضات تفضي إلى إنهاء النزاع. وفي آب/أغسطس ٢٠١٨، نجح في تأمين تهدئة للعمليات العسكرية في مدينة الحديدة الساحلية وما حولها، مما أتاح المجال لمزيد من الدبلوماسية وقلّل من احتمال وقوع عمل عسكري كارثي في مدينة الحديدة على المدى الطويل. وأقنع المبعوث الخاص حكومة اليمن وحركة الحوثيين بإمكانية التوصل إلى حل سياسي، ونجح في الجمع بين الطرفين لإجراء مشاورات رسمية في السويد في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨؛ وهو أول اجتماع وجهها لوجه منذ عام ٢٠١٦.
- ٢٢٨ - واختُتمت المحادثات في السويد بتوصل الطرفين إلى العديد من الاتفاقات بشأن مدينة الحديدة وموانئ الحديدة والصليف ورأس عيسى، مما أسفر عن وقف لإطلاق النار على نطاق المحافظة، وعن التزام من جانب الطرفين بالقيام بشكل متبادل بإعادة نشر القوات في محافظة الحديدة، وإشاعة الأمن في المدينة، وفتح الطرق لإيصال المساعدات الإنسانية؛ وإنشاء آلية تنفيذية حول تفعيل اتفاقية تبادل الأسرى؛ وإعلان تفاهم بشأن تعز. وأيد مجلس الأمن تلك الاتفاقات الثلاثة، المعروفة مجتمعةً باتفاق ستوكهولم (S/2018/1134)، بقراره ٢٤٥١ (٢٠١٨)، وبموافقته على إنشاء بعثة الأمم المتحدة لدعم اتفاق الحديدة، عملاً بالقرار ٢٤٥٢ (٢٠١٩). وبدأ المكتب العمل مع الطرفين ومع الجهات الشريكة المحلية والدولية الأخرى على تنفيذ تلك الاتفاقات.

٢٢٩ - بيد أن الكارثة الإنسانية الأوسع والتهديدات بعدم الاستقرار والتشرذم السياسي لا تزال قائمة. فقد ارتفع حجم الاحتياجات الإنسانية ارتفاعاً كبيراً بسبب استمرار النزاع المسلح والانهيار الاقتصادي، بما في ذلك عدم دفع مرتبات الخدمة المدنية، وانخفاض قيمة العملة، وانعدام الخدمات الأساسية، ونقص الوقود. واستمر العنف في أجزاء عديدة من اليمن وعلى طول الحدود بين المملكة العربية السعودية واليمن. وخلال عام ٢٠١٨، أودت الأعمال القتالية بحياة المئات من المدنيين، بينهم أطفال، وما زالت البنية التحتية تعاني من أضرار جسيمة. كما ازداد الخطر الذي يهدد الملاحة البحرية في البحر الأحمر. وإضافة إلى ذلك، أتاح النزاع للهجمات التي أعلن تنظيم القاعدة في جزيرة العرب وتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام مسؤوليته عنها أن تستمر في عدة أجزاء من اليمن.

٢٣٠ - وواصل النزاع تغيير المشهد الاقتصادي والسياسي داخل اليمن. وعلى الأخص، شهد جنوب البلد تزايداً في حدة التوتر بين الجماعات المؤيدة للانفصال وحكومة اليمن، مما أدى إلى اندلاع أعمال عنف وقتل في عدن في كانون الثاني/يناير ٢٠١٨. وتصاعدت التوترات أيضاً في المحافظات الجنوبية بعد تردّي الوضع الاقتصادي في البلد بشدّة في شهري آب/أغسطس وأيلول/سبتمبر ٢٠١٨. وأدى الاستقرار النسبي في بعض المناطق إلى ظهور جماعات اقتصادية وسياسية جديدة ذات نفوذ لها صوت مؤثر، بما في ذلك في مأرب والمكلا.

٢٣١ - وإزاء خطر التشرذم ونظراً لأهمية التوصل إلى اتفاق سلام دائم، وضع المبعوث الخاص نهما أكثر شمولا لعملية السلام. وعقد المبعوث الخاص اجتماعات تشاورية مع مختلف الجماعات السياسية ومع يمينيين مستقلين بارزين. وعلى وجه الخصوص، وقبل المشاورات المعقودة في ستوكهولم وأثناءها، أجرى المبعوث الخاص مشاورات مع فريق استشاري من النساء اليمنيات اللاتي زوّدنه بالمشورة التقنية بشأن شكل تلك العملية، وإطار المفاوضات، وتدابير بناء الثقة. وإضافة إلى ذلك، وسّع نطاق المشاورات مع جماعات جنوبية مؤيدة للانفصال من أجل تعزيز مشاركتها في عملية السلام، بحيث يتسنى تجسيد شواغلها في الترتيبات الرامية إلى إنهاء الحرب.

الاستراتيجية والعوامل الخارجية لعام ٢٠٢٠

٢٣٢ - في عام ٢٠٢٠، سيعمل المكتب على تعزيز جهود الوساطة فيما بين الأطراف من خلال مفاوضات سلام، ومن خلال مشاورات، ودبلوماسية مكوكية، من أجل التوصل إلى اتفاق بشأن ترتيبات أمنية وسياسية تهدف إلى تحديد مرحلة انتقالية، بهدف إنهاء النزاع واستئناف عملية الانتقال السياسي على أساس مبادرة مجلس التعاون الخليجي وآلية تنفيذها، وعلى أساس مخرجات الحوار الوطني الشامل، وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وسيقدم المكتب أيضاً مزيداً من الدعم السياسي والتقني لتنفيذ اتفاق ستوكهولم، ومزيداً من تدابير بناء الثقة بين الطرفين لنزع فتيل النزاع على الصعيدين المحلي والوطني. وبموازاة ذلك، سيقوم المكتب بأعمال تحضيرية مع طائفة من الجهات اليمنية والدولية المعنية لاستكمال عملية الانتقال السياسي، بما في ذلك القضية الجنوبية، والانتهاج من صياغة مشروع الدستور، ووضع خريطة طريق انتخابية، وتعزيز المساءلة والمصالحة.

٢٣٣ - ولضمان مشاركة جامعة في عملية السلام، سيعمل المكتب على استكشاف أساليب لتعزيز وتكييف دور الفريق الاستشاري النسائي في المشاورات والمفاوضات، كما سيعمل على توحيد الجهود الرامية إلى تعزيز مشاركة الجماعات الجنوبية. ولضمان زيادة القدرة على التواصل مع طائفة من الهويات المحلية والجماعات النافذة، سيعمل المكتب أيضاً على تعميق وجوده وعلاقاته مع الأطراف المعنية اليمنية في المواقع الاقتصادية والسياسية الرئيسية على الصعيد المحلي، وتعزيز التواصل فيما بين اليمنيين المؤثرين المتواجدين خارج البلد.

٢٣٤ - ومن المتوقع أن يستمر انحراط مجلس الأمن في العملية بصورة مكثفة، بطرق منها تقديم تقارير منتظمة من المبعوث الخاص إلى المجلس، كل ٣٠ يوماً. وفي حين يُتَوَقَّع أن تبقى الظروف الأمنية في اليمن شديدة الصعوبة بالنسبة لموظفي الأمم المتحدة، فسيتم نشر عدد متزايد من الموظفين في اليمن، بما في ذلك تعزيز القدرات في صنعاء وعدن، في الوقت الذي

سيبقى فيه المكتب في عمّان بمثابة مركز لتقديم الدعم للأطراف المعنية اليمنية ولأعضاء المجتمع الدولي المتواجدين في الدول الأعضاء في المنطقة، وبمناخ مركز تواصل معها.

٢٣٥ - وفيما يتعلق بالعوامل الخارجية، تستند الخطة العامة لعام ٢٠٢٠ إلى افتراضات التخطيط التالية:

- (أ) أن يواصل طرفا النزاع المشاركة في عملية السلام في شكل جولات متتالية من محادثات السلام؛
 (ب) أن يظل الطرفان والفريق الاستشاري النسائي والجماعات الجنوبية قائمة في شكلها الحالي وفي حالتها الحالية، وأن تبقى سياساتها المتعلقة بمفاوضات السلام على اتساقها؛
 (ج) أن يظل لدى المكتب القدرة على التواصل مع الجهات المعنية اليمنية الرئيسية، بالرغم من بعض القيود التي يفرضها الطرفان، وبالرغم من الحالة الأمنية الميدانية؛

(د) أن يستمر اليمن في مواجهة تحديات إنسانية واجتماعية واقتصادية كبيرة تتطلب تدخلا إنسانيا وإمائيا واسع النطاق.

٢٣٦ - ويعمل المكتب على دمج منظور جنساني في أنشطته التنفيذية ومنجزاته المستهدفة وتناخه، حسب الاقتضاء. وهو يضمن أن تراعي عملية السلام في اليمن الاعتبارات الجنسانية، وأن تكون شاملة للجنسين، وأن تساهم المرأة اليمنية مساهمة أساسية ورسمية في عملية السلام، وفي اتفاق السلام، والعملية الانتقالية والعملية ما بعد الانتقالية. وسيضمن المكتب زيادة نسبة تمثيل المرأة اليمنية وتقلدها للمناصب القيادية في المرحلتين الرسمية وغير الرسمية لعملية السلام. وسيضمن المكتب دعم المبادرات الوطنية والمحلية التي تعزز المواطنة الفاعلة للمرأة وإدماج حقوق الإنسان الخاصة بالمرأة في عمليات التعافي المبكر وتسوية النزاعات وبناء السلام. وستعتمد المشاريع والبرامج المتنوعة منظورات جنسانية في جميع السياسات والأنشطة المشتركة فيما بين البعثات، بوسائل منها الشراكات ذات الصلة، تمثيا مع ولايات مجلس الأمن، في إطار خطة العمل المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن.

٢٣٧ - وفيما يتعلق بالتعاون مع الكيانات الأخرى في تنفيذ ولاية بذل المساعي الحميدة، سيواصل المبعوث الخاص ومكتبه التشاور والتنسيق بشكل وثيق مع البعثات السياسية الخاصة ذات الصلة في المنطقة، وعند الاقتضاء، مع مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية ومفوضية حقوق الإنسان وهيئة الأمم المتحدة للمرأة. ويعمل المبعوث الخاص ومكتبه بصورة وثيقة مع الدول الأعضاء ومع مجلس الأمن وكذلك مع المنظمات الدولية والإقليمية، بما فيها مجلس التعاون الخليجي وجهات شريكة دولية أخرى. وسيواصل المكتب كذلك السعي إلى بذل جهود مشتركة مع المؤسسات المالية الدولية لتيسير وضع استراتيجيات استجابة مشتركة متعلقة بالتخطيط لمرحلة ما بعد الاتفاق، بما في ذلك أنشطة التعافي وبناء السلام. وتمشيا مع قرار مجلس الأمن ٢٤٥٢ (٢٠١٩)، يتعاون المكتب وينسق على نحو وثيق مع بعثة الأمم المتحدة لدعم اتفاق الحديدة.

٢٣٨ - وفيما يتعلق بالتنسيق والاتصال فيما بين الوكالات، سيواصل المكتب تعاونه مع المنسق المقيم/منسق الشؤون الإنسانية، ومع وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها العاملة في اليمن. وإضافة إلى ذلك، فإن جميع الوكالات العاملة في البلد ممثلة في فرقة العمل المشتركة بين الوكالات والمعنية باليمن، التي تعمل في المقر على ضمان التنسيق والاتساق فيما تبذله الأمم المتحدة في اليمن من جهود في مجالات السياسة والعمل الإنساني وحقوق الإنسان وفي مجالات أخرى. ومن المقرر العمل على وضع مشروع الدستور وإصلاح النظام الانتخابي، وغير ذلك من المهام الانتقالية، بالتنسيق الوثيق مع المنسق المقيم ومع فريق الأمم المتحدة القطري.

أنشطة التقييم

٢٣٩ - فيما يلي التقييمات الذاتية المقررة لعام ٢٠٢٠:

- (أ) تنفيذ تفويض السلطة للبعثات السياسية الخاصة التي تقودها إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام.
 (ب) استيعاب جميع الأطراف في عملية السلام.

ألف - الخطة البرنامجية المقترحة لعام ٢٠٢٠ وأداء البرامج لعام ٢٠١٨



١ - الهدف

٢٤٠ - الهدف الذي يساهم فيه المكتب هو التوصل إلى اتفاق بين الطرفين لإنهاء النزاع في اليمن وإتاحة استئناف عملية الانتقال السياسي.

٢ - الموازنة مع أهداف التنمية المستدامة

٢٤١ - هذا الهدف متواءم مع الهدف ٥ من أهداف التنمية المستدامة، المتمثل في تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات. وسيساعد التقدم المحرز نحو بلوغ الهدف على كفالة مشاركة المرأة مشاركة كاملة وفعالة، وتكافؤ الفرص المتاحة لها للقيادة على قدم المساواة مع الرجل، على جميع مستويات صنع القرار في الحياة السياسية والاقتصادية والعامة واعتماد وتعزيز سياسات سليمة وتشريعات قابلة للإنفاذ بغية تشجيع المساواة بين الجنسين، وتمكين كل النساء والفتيات على جميع المستويات.

٢٤٢ - والهدف متواءم أيضا مع الهدف ١٦ من أهداف التنمية المستدامة، وهو التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يُهْمَش فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وإتاحة إمكانية لجوء الجميع إلى القضاء، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات. وسيساعد التقدم المحرز نحو بلوغ هذا الهدف على الحد من جميع أشكال العنف، وضمان اتخاذ القرارات على نحو مستجيب للاحتياجات وشامل للجميع وتشاركي وتمثيلي على جميع المستويات.

٣ - أضواء على إحدى النتائج المحققة في عام ٢٠١٨

المشاورات في السويد تحقق تقدما كبيرا



الجلسة الختامية للمشاورات في السويد التي حضرها كل من طرفي النزاع، والأمين العام، والمبعوث الخاص إلى اليمن، ووزير خارجية السويد - المصدر: صور الأمم المتحدة

في عام ٢٠١٨، اضطلع المبعوث الخاص ومكتبه بدبلوماسية مكوكية بين طرفي النزاع استمرت أشهرها، فضلا عن إجراء مشاورات أوسع مع ممثلات للمرأة اليمنية، ومع جماعات المجتمع المدني، والجماعات الجنوبية. وإضافة إلى ذلك، عمل المبعوث الخاص على حشد دعم المجتمع الدولي من خلال إحاطات أدلى بها إلى مجلس الأمن ومجموعة السفراء الثمانية عشر المعتمدين في اليمن، ومن خلال التعاطي الثنائي مع الدول الأعضاء، وإحاطات وتحليلات خطية قدمها المكتب إلى مقر الأمم المتحدة. كما انعكس الاتصال الفعال للمكتب بالجهات الفاعلة الإنسانية ذات الصلة إيجابا على الاتفاقات المتعلقة بتبادل الأسرى، ودعم المكتب وسهّل دور فريق الأمم المتحدة الطُري في إسداء المشورة بشأن إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية.

وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، أجرى المبعوث الخاص أولى المشاورات الرسمية للطرفين منذ عام ٢٠١٦. وإضافة إلى ذلك، حضرت المشاورات مجموعة من النساء اليمينيات، بناء على دعوة من المبعوث الخاص، بغرض إسداء المشورة بشأن المشاورات السياسية. وقام المبعوث الخاص، بناء على عمله مع الطرفين، فضلا عن التحليل والمشورة اللذين قدمتهما مجموعة النساء اليمينيات واللذين عمل مكتبه على إعدادهما، بتزويد الطرفين بالمشورة الفنية والتقنية التي سهلت بناء توافق في الآراء، بما في ذلك نص الاتفاقات.

النتيجة والأدلة

ساهمت المنجزات المستهدفة في تحقيق النتيجة المتوخاة، وهي الزخم الكبير الذي اكتسبته عملية السلام، حيث أجرى الطرفان مشاورات رسمية لأول مرة منذ عام ٢٠١٦، وكذلك إنجاز اتفاق ستوكهولم.

وإضافة إلى ذلك، ساهمت المنجزات المستهدفة في تحقيق النتيجة المتوخاة من خلال توصل الطرفين إلى اتفاق بشأن ما يلي: اتفاق بشأن مدينة الحديدة وموانئ الحديدة والصليف ورأس عيسى؛ وإنشاء آلية تنفيذية لتفعيل الاتفاق المتعلق بتبادل الأسرى؛ وبيان تفاهم بشأن تعز، على النحو الذي نص عليه في اتفاق ستوكهولم وأقره مجلس الأمن في قراره ٢٤٥١ (٢٠١٨). ووُلد الاتفاق زخما كبيرا لعملية السلام وأرسى الأساس لإنشاء هيكل مشترك وسبيل مشترك للمضي قدما يتيحان بناء الثقة بين الطرفين ويكون لهما تأثير إيجابي ملموس على الوضع بالنسبة لليمن وشعبه.

ومن الأدلة على تحقُّق النتيجة المتوخاة اعتماد اتفاق ستوكهولم في ١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، على النحو الذي أقره مجلس الأمن في قراره ٢٤٥١ (٢٠١٨) و ٢٤٥٢ (٢٠١٩). وثُبتت النتيجة التي تحققت التقدم المحرز في عام ٢٠١٨ نحو بلوغ هذا الهدف بشكل جماعي.

٢٤٣ - تحققت جزئيا إحدى النتائج المقررة لعام ٢٠١٨، وهي تعزيز وقف الأعمال العدائية، كما يتضح من وقف إطلاق النار وإعادة الانتشار المقترحين بموجب اتفاق الحديدة، ومن تشكيل لجنة تنسيق إعادة الانتشار للإشراف على التنفيذ.

٤ - أعضاء على إحدى النتائج المقررة لعام ٢٠٢٠

توليد الزخم اللازم للتوصل إلى حل سياسي شامل

في عام ٢٠١٨، توصل الطرفان إلى توافق في الآراء بشأن العديد من المسائل الرئيسية خلال مشاورات السويد، مما أكسب عملية السلام زخما كبيرا.

التحدي والاستجابة

واجه المكتب تحديات في محاولته تيسير التوصل إلى اتفاق نهائي بشأن سلسلة من الترتيبات السياسية والأمنية الرامية إلى إنهاء النزاع واستئناف عملية الانتقال السياسي، وذلك نظرا إلى أن انعدام الثقة المتبادل بين الطرفين لا يزال يشكل عقبة كأداء في طريق التقدم. وإضافة إلى ذلك، لم تتمكن الجماعات الجنوبية من التوصل إلى توافق في الآراء بشأن مشاركتها في عملية السلام.



المبعوث الخاص يناقش سبل المضي قدما بشأن تعز مع الطرفين في مشاورات السويد. المصدر: صور الأمم المتحدة

وسيقوم المكتب، في عام ٢٠٢٠، وفي إطار المعالجة، بتعزيز تركيزه مع الطرفين ومع الجهات المعنية اليمنية الأخرى على الجهود المبذولة من أجل التوصل إلى توافق في الآراء بشأن الترتيبات السياسية والأمنية اللازمة لإنهاء الحرب واستئناف عملية الانتقال السياسي، وكذلك من أجل توطيد الإنجازات الهامة التي تحققت بالفعل في عملية السلام. وسيشمل ذلك تعزيز المشاركة تحضيراً لإتمام عملية الانتقال السياسي، بما في ذلك تسوية القضية الجنوبية، وإنهاء عملية صياغة الدستور، ووضع خريطة طريق انتخابية، وتعزيز المساءلة والمصالحة، والآليات اللازمة للإشراف على الحوار المتعلق بتلك المسائل وتنفيذها. وسيدعم المكتب تلك الجهود من خلال تكتيف دبلوماسية المسار الثاني في شراكة مع المنظمات غير الحكومية، وتوسيع نطاق التواصل على المستوى المحلي من خلال مكاتب صنعاء وعدن، وبخاصة في تعز ومأرب والمكلا.

ومع أن الجهود المبذولة للتوصل إلى اتفاق بشأن الترتيبات السياسية والأمنية الانتقالية تتسم بأهمية قصوى، فإن المكتب سيواصل أيضاً السعي إلى إيجاد فرص لبناء الثقة فيما بين الأطراف، والحفاظ على مؤسسات الدولة، والحد من العنف، وتخفيف المعاناة الإنسانية. وسيشمل ذلك تقديم الدعم السياسي لتنفيذ اتفاق ستوكهولم، وزيادة التركيز على التدابير الرامية إلى تحسين التعاون بشأن المسائل المؤسسية والاقتصادية التي يمكن أن تعود بالفائدة على عموم السكان، وتحافظ على مؤسسات الدولة في اليمن.

النتيجة والأدلة

من المتوقع أن تساهم المنجزات المستهدفة المقررة في تحقيق النتيجة، وهي أن يعقد الطرفان سلسلة من المشاورات والمفاوضات الشاملة للجميع بهدف التوصل إلى اتفاق بشأن الترتيبات السياسية والأمنية الانتقالية، بما في ذلك تشكيل حكومة وحدة وطنية، وتقديم ضمانات لاستئناف عملية تفضي إلى انتقال سياسي شامل للجميع. وستشمل الأدلة التي تثبت هذه النتيجة، إذا ما تحققت، وثائق ختامية مشتركة منبثقة من المشاورات والمفاوضات، وإنشاء الآليات ذات الصلة لتنفيذ الاتفاقات التي جرى التوصل إليها. وسوف تثبت هذه النتيجة، إذا ما تحققت، التقدم المحرز في عام ٢٠٢٠ نحو بلوغ الهدف بشكل جماعي.

مقاييس الأداء

٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨
اعتماد وثائق ختامية مشتركة منبثقة من المشاورات والمفاوضات؛ وإنشاء آليات محددة لتنفيذ الاتفاقات التي جرى التوصل إليها	إجراء محادثات بشأن الترتيبات السياسية والأمنية الانتقالية المتخذة؛ وتعزيز استيعاب الجميع (الجنوب والمرأة)؛ والعمل على تنفيذ تدابير بناء الثقة	الاتفاق على تدابير بناء الثقة

٢٤٤ - وسيواصل المكتب الاسترشاد بجميع الولايات المنوطة به، والتي توفر الإطار التشريعي لمنجزاته المستهدفة.

٥ - المنجزات المستهدفة للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٠

٢٤٥ - الجدول ٢٦ يعرض قائمة بجميع المنجزات المستهدفة المقررة للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٠ التي أسهمت، ومن المتوقع أن تساهم، في تحقيق الهدف المذكور أعلاه، مصنفةً حسب الفئة والفئة الفرعية.

الجدول ٢٦

المنجزات المستهدفة للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٠، حسب الفئة والفئة الفرعية

الفئة	المقررة لعام ٢٠١٨	المقررة لعام ٢٠١٩	المقررة لعام ٢٠٢٠
المنجزات المستهدفة المعدودة			
ألف - تيسير عمل الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء الخدمات الفنية المقدمة للاجتماعات (عدد الاجتماعات التي يدوم كل منها ثلاث ساعات)	٥	٨	١٢
المنجزات المستهدفة غير المعدودة			
جيم - المنجزات المستهدفة الفنية المساعي الحميدة التشاور والمشورة والدعوة			

٦ - أهم الفروق النسبية في المنجزات المستهدفة

الفروق بين الأرقام الفعلية والأرقام المقررة في عام ٢٠١٨

٢٤٦ - يعزى الفرق في بند الخدمات الفنية المقدمة للاجتماعات إلى عدد الإحاطات التي قدمها المبعوث الخاص إلى مجلس الأمن، بسبب الارتفاع الكبير غير المتوقع في عدد طلبات الإحاطة الواردة من رئيس مجلس الأمن.

باء - الاحتياجات المقترحة من الموارد المتصلة بالوظائف والموارد غير المتصلة بالوظائف لعام ٢٠٢٠

الاحتياجات من الموارد (الميزانية العادية)

الجدول ٢٧

الموارد المالية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الفرق	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨
مجموع الاحتياجات الزيادة/النقصان) لعام ٢٠٢٠ مقابل عام ٢٠١٩			
الاحتياجات غير المتكررة	(٤)	(٣)	(٢)
الاعتمادات	(٣)	(٢)	(١)
النفقات	(٢)	(١)	(١)
فئة الإنفاق			
تكاليف الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة	-	-	-
تكاليف الموظفين المدنيين	٨٣,٧	١١٠٦٦,٥	١٠٩٨٢,٨
التكاليف التشغيلية	١٣١٩,٣	٧٣٥٦,٥	٦٠٣٧,٢
المجموع (بعد خصم الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين)	١٤٠٣,٠	١٨٤٢٣,٠	١٧٠٢٠,٠
	٤٨١,٣	١٨٤٢٣,٠	١٣٩٥٩,٧

- (د) إنشاء وظيفة واحدة لسائق (الرتبة المحلية) في وحدة مراقبة الحركة والنقل والطيران في صنعاء، من أجل توفير خدمات دعم النقل ضمن منطقة البعثة؛
- (هـ) إنشاء وظيفتين لسائقين (الرتبة المحلية) في وحدة مراقبة الحركة والنقل والطيران في عدن، لتوفير خدمات دعم النقل ضمن منطقة البعثة؛
- (و) إعادة تصنيف وإعادة ندب وظيفة كبير موظفي الشؤون السياسية (ف-٥) في عمان إلى وظيفة رئيس الموظفين (مد-١)؛
- (ز) إعادة ندب وظيفة رئيس دعم البعثة (ف-٥) إلى وظيفة رئيس العمليات وإدارة الموارد (ف-٥)؛
- (ح) نقل ٧ وظائف على النحو التالي: وظيفة واحدة لموظف لشؤون الإعلام (ف-٤) من صنعاء إلى عمان؛ ووظيفة واحدة لكبير موظفي اللوجستيات (ف-٤) من عمان إلى صنعاء؛ ووظيفة واحدة لموظف إداري (رتبة الخدمة الميدانية) من صنعاء إلى عمان؛ ووظيفة واحدة لمساعد لشؤون إدارة الممتلكات (رتبة الخدمة الميدانية) من عمان إلى صنعاء؛ ووظيفة واحدة لمساعد لمراقبة التحركات (رتبة الخدمة الميدانية) من عمان إلى صنعاء؛ ووظيفة واحدة لموظف لشؤون البيئة (موظف فني وطني) من عمان إلى صنعاء؛ ووظيفة واحدة لمساعد فريق (الرتبة المحلية) من صنعاء إلى عدن.

٢٤٩ - وفيما يتعلق بالوظائف الدولية، طُبِّقَ معدلا شواغر يبلغان ١٥,٠ في المائة و ٥٠,٠ في المائة على الوظائف المستمرة والجديدة، على التوالي. أما فيما يتعلق بالوظائف الوطنية، فقد طُبِّقَ معدلا شواغر يبلغان ٢٠,٠ في المائة و ٣٥,٠ في المائة على الوظائف المستمرة والجديدة، على التوالي.

٢٥٠ - ويعزى الفرق بين/(الزيادة في) الموارد المقترحة لعام ٢٠٢٠ والميزانية المعتمدة لعام ٢٠١٩ بشكل رئيسي إلى زيادة الاحتياجات التشغيلية، نتيجة لما يلي: (أ) ارتفاع تكاليف الصيانة والخدمات الأمنية؛ (ب) اقتناء عربات مصفحة بما يتصل بالمتطلبات الأمنية؛ (ج) ارتفاع تكاليف خدمات الاتصالات السلكية واللاسلكية وخدمات الشبكات وخدمات الإعلام.

الموارد الخارجة عن الميزانية

٢٥١ - في عام ٢٠١٩، يتوقع المكتب أن تُستخدم موارد خارجة عن الميزانية قدرها ٦٠٠ ٣٣٣ ١ دولار لدعم المكتب في: (أ) التفاوض بشأن الجوانب الأمنية لاتفاق، ووضع ترتيبات أمنية انتقالية فعالة؛ (ب) تعزيز قدرات المكتب في مجال الشؤون الجنسانية، من أجل دعم الدور القيادي للمرأة اليمنية ومشاركتها الفعالة والمجدية؛ (ج) وتقديم الدعم المتواصل لعملية وضع الدستور. وسيرجّل أي رصيد غير مستخدم في عام ٢٠١٩ إلى عام ٢٠٢٠ تمهيدا لاستخدامه لدعم المكتب.

٢٥٢ - وفي عام ٢٠٢٠، يتوقع المكتب أن تُستخدم موارد خارجة عن الميزانية قدرها ٦٠٠ ٣٣٣ ١ دولار من أجل دعم الجهود التي يبذلها المكتب للتوصل إلى اتفاقات ذات مصداقية وقابلة للاستمرار تهدف إلى إنهاء النزاع في اليمن، وإلى إتاحة استئناف عملية انتقال سياسي تكون سلمية وشاملة للجميع ومنظمة وتحت قيادة يمنية، وإلى تعزيز قدرات المكتب في مجال الشؤون الجنسانية. ويمكن تعبئة موارد خارجة عن الميزانية إضافية لمواصلة دعم المكتب في عام ٢٠٢٠.

١٠ - مكتب المبعوث الخاص للأمين العام إلى بوروندي

(٧ ٢٣٧ ٠٠٠ دولار)



تصدير

من المرجح أن يكون عام ٢٠٢٠ لحظة فاصلة بالنسبة للسلام في بوروندي. فإجراء حوار حقيقي سيمهد السبيل أمام إجراء انتخابات ذات مصداقية شاملة للجميع تحترم المبادئ الديمقراطية وسيادة القانون. ومن أجل العمل على تحقيق هذا الإنجاز الهام، سأسعى إلى كفالة أن تتكامل عملية الحوار باتفاق يُبرم في بيئة مؤاتية لمشاركة جميع الجهات المعنية، بما في ذلك النساء والشباب. ولبلوغ هذه الغاية، أعتزم، إلى جانب مكنتي، تكتيف التعاطي مع الوساطة التي تقودها جماعة شرق أفريقيا، ومع الجهات المعنية البوروندية.

وللتوصل إلى اتفاق ناجح يشمل خارطة طريق شاملة لانتخابات عام ٢٠٢٠، لا بد من إنشاء آلية متابعة للإشراف على تنفيذ خارطة الطريق. وسيُنتظر من مكنتي أن يؤدي دورا رئيسيا، إلى جانب الشركاء الوطنيين والإقليميين في هذا الصدد. وسيقدم مكنتي أيضا المساعدة التقنية والدعم الفني لعقد حلقات عمل واتخاذ مبادرات لبناء الثقة في بوروندي وفي بلدان أخرى للجهات الفاعلة السياسية والأطراف المعنية من أجل تحديد المعايير اللازمة لإجراء انتخابات سلمية وشاملة للجميع. وسينسق مكنتي العمل السياسي الذي تضطلع به الأمم المتحدة في بوروندي.

ومنذ تعييني، أتاحت لي الفرصة للاجتماع بانتظام مع الجهات البوروندية المعنية، بما في ذلك شخصيات من الحكومة، وقادة المعارضة، وممثلو المجتمع المدني الموجودون داخل البلد وخارجه. وكان الهدف من هذه الاجتماعات إقناع هذه الشخصيات البارزة بأهمية وجودها في عملية الحوار.

وعلى الرغم من أن الحكومة لم تتمكن من المشاركة في جلسة الحوار الخامسة بين الأطراف البوروندية، فإنني ملتزم بمواصلة الجهود التي أبدتها من أجل زيادة التواصل مع جميع الجهات المعنية. وينفرد مكنتي بوضع يمينه من دعم العملية، وهو مصمم على ضمان التوصل إلى حل سلمي للأزمة في بوروندي بمشاركة جميع الجهات المعنية البوروندية، بما في ذلك النساء، وعلى مساعدة الشعب البوروندي في البناء على المكاسب التي تحققت باتفاق أروشا للسلام والمصالحة في بوروندي.

(توقيع) ميشيل كافاندو

المبعوث الخاص للأمين العام إلى بوروندي

التوجه العام

الولايات والمعلومات الأساسية

- ٢٥٣ - مكتب المبعوث الخاص للأمين العام إلى بوروندي هو المسؤول عن التعامل مع الجهات المعنية بالأزمة السياسية، بما في ذلك الحكومة والأحزاب السياسية المعارضة ومنظمات المجتمع المدني والزعماء الدينيين وغيرهم دعماً لعملية الحوار الشامل والحل السلمي للأزمة؛ والتنسيق والتعاون مع الوساطة التي تقودها جماعة شرق أفريقيا، وتقديم الدعم التقني والفني في هذا الصدد؛ والعمل مع جميع الأطراف البوروندية على وضع تدابير لبناء الثقة من أجل تهيئة بيئة تفضي إلى الحوار في مجالي الأمن وسيادة القانون. وترد الولايات المسندة إلى المكتب في قرارات مجلس الأمن ٢٢٤٨ (٢٠١٥) و ٢٢٧٩ (٢٠١٦) و ٢٣٠٣ (٢٠١٦).
- ٢٥٤ - وأُحرز تقدم مطرد في تقديم الدعم إلى عملية الحوار التي تقودها جماعة شرق أفريقيا. والمكتب عضو في الفريق العامل التقني المشترك الذي يساعد الميسر. فعدم التوصل إلى حل سلمي للأزمة السياسية، لا سيما في سياق الانتخابات العامة المقررة، سيؤدي إلى استمرار النداءات من أجل مشاركة المكتب في عام ٢٠٢٠.

المواءمة مع ميثاق الأمم المتحدة وأهداف التنمية المستدامة

- ٢٥٥ - يسترشد المكتب بالولاية المنوطة به في تحقيق المنجزات المستهدفة ذات الصلة التي تُسهم في بلوغ الهدف. ويتواءم هدف البعثة مع مقصد المنظمة المتمثل في حفظ السلم والأمن الدوليين، على النحو المنصوص عليه في المادة ١ من ميثاق الأمم المتحدة. وفي سياق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، يجد هذا المقصد تجسيدا له في أهداف التنمية المستدامة. وهناك تواءم بين الهدف، وبالتالي المنجزات المستهدفة، وعدد من أهداف التنمية المستدامة، على النحو المبين في الفقرتين ٢٦٧ و ٢٦٨.

التطورات الأخيرة

- ٢٥٦ - في ٧ حزيران/يونيه ٢٠١٨، صدر دستور جديد. وفي وقت لاحق، في ٣ آب/أغسطس، اجتمع قادة الأحزاب السياسية المسجلة في كايانزا، بوروندي، لاعتماد خارطة طريق لانتخابات عام ٢٠٢٠. وأعلنت الأطراف الموقعة على الوثيقة أنها ستمهد الطريق أمام انتخابات ديمقراطية في عام ٢٠٢٠ وتسهم في عودة السياسيين المنفيين غير الملاحقين أمام القضاء البوروندي، وستتيح تسجيل العائدين الذين لم ترد أسماءهم في القوائم الانتخابية التي وضعت قبل الاستفتاء الدستوري الذي أُجري في أيار/مايو ٢٠١٨. وحضر ممثلو بعض أحزاب المعارضة اجتماع كايانزا ولكنهم رفضوا التوقيع على الوثيقة بحجة أنها لم تحظ بتوافق الآراء.
- ٢٥٧ - وفي ٢٩ آب/أغسطس ٢٠١٨، أقر البرلمان تعيين الأعضاء الجدد في اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات. وأدان بعض أعضاء المعارضة الداخلية تشكيلة الأعضاء الجدد في اللجنة معتبرين أنها تفتقر إلى الحياد واعترضوا على عدم استشارتهم بشأن التعيينات.
- ٢٥٨ - وفي ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨، وجه رئيس المجلس الوطني لاحترام اتفاق أروشا للسلام والمصالحة في بوروندي وإعادة إرساء سيادة القانون رسالة إلى الميسر عدّد فيها المسائل والشروط التي يمكن أن تيسر نجاح جولة الحوار المرتقبة، بما في ذلك: (أ) التقيد بمبدأ الشمول من خلال مشاركة جميع الأحزاب وأعضاء المجلس، بمن فيهم من صدرت في حقهم أوامر بإلقاء القبض؛ و (ب) تمثيل الحكومة البوروندية على مستوى رفيع؛ و (ج) حضور الوسيط في المحادثات؛ و (د) تحسين أحوال اللاجئين في جمهورية تنزانيا المتحدة؛ و (هـ) استمرار مشاركة الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة باعتبارها شريكين لجماعة شرق أفريقيا في عملية التيسير التي تقودها.

٢٥٩ - وفي ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، افتتح الميسر جلسة الحوار الخامسة بين الأطراف البوروندية في غياب الحكومة والحزب الحاكم والأحزاب الحليفة له. وحضر الجلسة ٤١ من ممثلي الأحزاب السياسية ومن الجهات الفاعلة السياسية من داخل بوروندي وخارجها، بينهم رئيسا دولة سابقان وست نساء من الجهات الفاعلة الرئيسية من الأوساط السياسية والمجتمع المدني. وفي معرض اختتام الجلسة في ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر، أعلن الميسر أنه سيعرض خارطة طريق مشتركة، تجمع خارطة الطريق التي وضعها المشاركون في الجلسة الخامسة مع غيرها، بما في ذلك خارطة الطريق التي وضعتها الحكومة في ٣ آب/أغسطس ٢٠١٨. وسوف تتضمن هذه الخارطة الموحدة المبادئ والمعايير الدنيا التي يعتبر الميسر أنها تحظى بتوافق الآراء من أجل إجراء انتخابات ذات مصداقية في عام ٢٠٢٠. ومن المتوقع أن يناقش رؤساء دول جماعة شرق أفريقيا هذه الوثيقة، إلى جانب التقرير النهائي لعملية الحوار، في مؤتمر القمة العادي للجماعة المعقود في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨. بيد أن الاجتماع ألغي بسبب عدم اكتمال النصاب القانوني. وأسفرت محاولة ثانية، تقرر عقدها في ٢٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، عن تأجيل آخر بسبب قيود متعلقة بالتوقيت، حسبما أفادت به التقارير. وفي نهاية المطاف، عُقدت الدورة العشرون لمؤتمر القمة العادي لجماعة شرق أفريقيا في ١ شباط/فبراير ٢٠١٩. وقررت الجماعة إجراء مزيد من المشاورات بشأن عملية الحوار، وكلفت الرئيس موسيفيني، الوسيط، بقيادة المشاورات مع رئيس كينيا أوهورو كينياتا ورئيس جمهورية تنزانيا المتحدة جون بومبه جوزيف ماغوفولي.

الاستراتيجية والعوامل الخارجية لعام ٢٠٢٠

٢٦٠ - لمن أحرز تقدم كبير فيما يتعلق بالحالة الأمنية في بوروندي، فلا تزال الأزمة السياسية دون حل، على الرغم من الجهود الدؤوبة التي يبذلها الميسر وجلسات الحوار الخمس. ولا تزال الجهات المعنية بالأزمة، وكذلك المنطقة دون الإقليمية، بحاجة إلى الدعم المقدم من الأمم المتحدة، بالتنسيق مع الاتحاد الأفريقي وجماعة شرق أفريقيا، لضمان التوصل إلى حل سلمي للأزمة. ومن ثم، فإن الجهود التي يبذلها المبعوث الخاص ومكتبه تظل ذات أهمية حاسمة لإيجاد مستقبل سلمي ومزدهر لبوروندي والمنطقة. وفي هذا الصدد، سيزيد المبعوث الخاص من تعاويه مع الوسيط والقادة الإقليميين، لا سيما رئيسي جمهورية تنزانيا المتحدة وكينيا، على النحو المقترح في مؤتمر القمة العادي العشرين لجماعة شرق أفريقيا، المعقود في شباط/فبراير ٢٠١٩.

٢٦١ - وفيما يتعلق بالعوامل الخارجية، تستند الخطة الشاملة لعام ٢٠٢٠ إلى افتراض التخطيط التالي:

- (أ) التقدم لمحرز نحو تحقيق سلام مستدام في عام ٢٠١٩ قد يتأثر سلبا بتأخر في الحوار الذي تقوده جماعة شرق أفريقيا؛
- (ب) إنها تعاون الأطراف؛
- (ج) حدوث تدهور في الحالة الأمنية، يحد من قدرة المكتب على العمل في بوروندي.

٢٦٢ - ويراعي المكتب المنظور الجنساني في أنشطته التنفيذية ومنجزاته المستهدفة ونتائجه، حسب الاقتضاء. وسيقوم المكتب، بالتشاور مع ممثلي المنظمات النسائية، بالدعوة إلى مشاركتها في الحوار وعملية السلام. فالمكتب يرى أن مشاركة المرأة تشمل زيادة عدد النساء في عملية الحوار بين الأطراف البوروندية، بما في ذلك من المكتب؛ ومراعاة شواغل المرأة في خارطة الطريق التوافقية؛ وتمثيلها الفعلي، بنسبة لا تقل عن ٣٠ في المائة، في المؤسسات بعد انتخابات عام ٢٠٢٠.

٢٦٣ - وفيما يتعلق بالتعاون مع الكيانات الأخرى، سيكفل المكتب تقديم الدعم الكافي للمبادرات الإقليمية ودون الإقليمية ذات الصلة ببوروندي التي من شأنها أن تتيح وضع رؤية جماعية ونهج إزاء القضايا السياسية البوروندية. أما بخصوص الحوار السياسي ومشاركة المرأة في العمليات السياسية، فسيكفل المكتب على إيجاد أوجه تآزر مع البرامج والمشاريع الجارية التي تنفذها هيئة الأمم المتحدة للمرأة، من بين كيانات أخرى، والتي تتصل بتنفيذ ولايته. وأخيرا، سيكفل التعاون على نطاق

واسع مع المؤسسات والمنظمات المعنية تعميم احترام المساواة بين الجنسين وحقوق الإنسان في جميع الأنشطة. وسيجري السعي أيضا إلى زيادة المشاورات بالتعاون مع المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى بشأن الحالة الأمنية في المنطقة، ومع مكتب المبعوث الخاص لمنطقة البحيرات الكبرى بشأن أثر الاتفاق الإطاري المتعلق بالسلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة على الحوار بين الأطراف البوروندية، ومع الاتحاد الأفريقي (شبكة النساء الأفريقيات لمنع نشوب النزاعات والوساطة) بشأن المشاركة السياسية للمرأة في الحوار.

٢٦٤ - وفيما يتعلق بالتنسيق والاتصال بين الوكالات، يعمل المكتب بالتنسيق والتشاور على نحو وثيق مع وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها في بوروندي على اتباع نهج جماعي لحل الأزمة.

أنشطة التقييم

٢٦٥ - من المقرر إجراء التقييم الذاتي التالي لعام ٢٠٢٠: تنفيذ تفويض السلطة للبعثات السياسية الخاصة التي تقودها إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام.

ألف - الخطة البرنامجية المقترحة لعام ٢٠٢٠ وأداء البرامج لعام ٢٠١٨



١ - الهدف

٢٦٦ - يمثل الهدف، الذي يساهم المكتب في تحقيقه، في النهوض بالتوصل إلى حل سلمي للأزمة وتحقيق الاستقرار والأمن على المدى الطويل في بوروندي.

٢ - المواءمة مع أهداف التنمية المستدامة

٢٦٧ - يتواءم الهدف مع الهدف ٥ من أهداف التنمية المستدامة، وهو تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات. وسيسهّم إحراز تقدم نحو بلوغه في كفالة مشاركة المرأة مشاركة كاملة وفعالة وتكافؤ الفرص المتاحة لها للقيادة على قدم المساواة مع الرجل على جميع مستويات صنع القرار في الحياة السياسية والاقتصادية والعامّة.

٢٦٨ - ويتواءم الهدف أيضا مع الهدف ١٦ من أهداف التنمية المستدامة، وهو التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يُهْمَش فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وإتاحة إمكانية لجوء الجميع إلى القضاء، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات. وسيساعد التقدم المحرز نحو بلوغه في تعزيز سيادة القانون على الصعيد الوطني وضمان مساواة الجميع في إمكانية اللجوء إلى القضاء.

٣ - أعضاء على إحدى النتائج المحققة في عام ٢٠١٨

اعتماد خارطة طريق لانتخابات عام ٢٠٢٠



المبعوث الخاص وميسر الحوار بين الأطراف البوروندية. المصدر: مكتبة صور الأمم المتحدة

في عام ٢٠١٨، بذل المبعوث الخاص مساعيه الحميدة لدى مختلف الجهات المعنية الرئيسية لتشجيع التوصل إلى حل سياسي ومستدام للأزمة البوروندية. وفي هذا الصدد، التقى، في عدة مناسبات، مع المسؤولين الحكوميين وأحزاب المعارضة الداخلية في بوروندي، ومع المعارضة الخارجية في بروكسل لإقناعها بالمحافظة على التزامها بعملية الحوار بين الأطراف البوروندية التي تقودها جماعة شرق أفريقيا.

كما تواصل المبعوث الخاص مع ميسر الحوار بين الأطراف البوروندية، الرئيس السابق للجمهورية تنزانيا المتحدة بنجامين مكابا، ومع الرئيس موسيفيني، بصفته رئيس جماعة شرق أفريقيا والوسيط في الحوار بين الأطراف البوروندية، وكذلك مع أعضاء المجتمع الدولي في بوروندي وفي أماكن أخرى.

وإضافة إلى الدعم اللوجستي، نجح المكتب في تقديم الدعم السياسي والمشورة التقنية إلى عملية الحوار التي تقودها جماعة شرق أفريقيا من خلال فريق عامل تقني مشترك يتألف من جماعة شرق أفريقيا والاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة. وعقد المكتب مشاورات واجتماعات تنسيق مع السلطات الوطنية ومع الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني، من أجل الاتفاق على خارطة طريق لانتخابات عام ٢٠٢٠.

وشمل ذلك عقد اجتماعات تشاورية مع منظمات المجتمع المدني والزعماء السياسيين والأحزاب السياسية في بوروندي وفي الخارج، ومع المجتمع الدولي والشركاء التقنيين والماليين، بهدف التوصل إلى حل سلمي للأزمة الراهنة.

وساعد المكتب في تنظيم الدورة الخامسة للحوار بين الأطراف البوروندية، التي عقدت في أروشا، بجمهورية تنزانيا المتحدة، في الفترة من ٢٤ إلى ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، والتي شهدت مشاركة ٤١ من الجهات الفاعلة والقيادات السياسية الرئيسية، وممثلي منظمات المجتمع المدني، بما في ذلك النساء والشباب والزعماء الدينيون، وممثلو وسائل الإعلام.

النتيجة والأدلة

ساهمت المنجزات المستهدفة في تحقيق النتيجة، وهي وضع الصيغة النهائية لتقرير ميسر عملية الحوار بين الأطراف البوروندية و خارطة الطريق التي أعدها من أجل تسوية النزاع، والتي تتضمن خارطة طريق لانتخابات عام ٢٠٢٠.

وتشمل الأدلة على تحقيق النتائج توقيع كل من المعارضة الداخلية والخارجية على وثيقة توافقية "بشأن طرائق التنفيذ" لإجراء انتخابات عام ٢٠٢٠. وهذه هي المرة الأولى، منذ بداية عملية الحوار بين الأطراف البوروندية، في آذار/مارس ٢٠١٦، التي اتفقت فيها جميع أحزاب المعارضة على إطار سياسي لانتخابات عام ٢٠٢٠ وإنهاء الأزمة السياسية في بوروندي. وعُرض التقرير الذي أعده الميسر وخارطة الطريق التي وضعها على وسيط جماعة شرق أفريقيا لكي يناقشهما ويقرهما رؤساء دول جماعة شرق أفريقيا خلال مؤتمر القمة العادي العشرين، الذي عُقد في ١ شباط/فبراير ٢٠١٩.

وتثبت النتيجة التي تحققت التقدم المحرز في عام ٢٠١٨ نحو بلوغ هذا الهدف بشكل جماعي.

٢٦٩ - وتحققت إحدى النتائج المقررة لعام ٢٠١٨، وهي إحراز تقدم في إجراء عملية حوار سياسي بين الأطراف البوروندية تكون بقيادة وطنية وتحظى بتأييد دولي، والحوكمة والرقابة المدنية على قطاع الأمن ومؤسسات سيادة القانون في بوروندي، على نحو ما يدل عليه نشر خارطة طريق موحدة بناء على مبادرة من الميسر، تتضمن إسهامات من جميع أطراف الأزمة ويُتوقع أن تصبح الإطار السياسي لانتخابات عام ٢٠٢٠ وتعالج الأزمة السياسية في بوروندي. وفيما يتعلق بإصلاح الأمن/سيادة القانون، أنشئ فريق استشاري غير رسمي يتألف من الشركاء التقنيين والماليين والجهات الفاعلة الدولية الأخرى.

٤ - أوضاع على إحدى النتائج المقررة لعام ٢٠٢٠

تنفيذ خارطة الطريق لانتخابات عام ٢٠٢٠

في عام ٢٠١٨، قُدمت خارطة طريق موحدة وضعها الميسر إلى وسيط جماعة شرق أفريقيا وإلى رؤساء الدول. ولم تحظ خارطة الطريق بعد بقبول جميع الأطراف.

التحدي والاستجابة

يتمثل التحدي بالنسبة للمكتب في بذل مساعيه الحميدة من أجل توسيع نطاق المشاركة المحدودة للأحزاب السياسية المنفية وبعض أعضاء منظمات المجتمع المدني في الحوار. ومن الصعوبات الأخرى الإبقاء على التعاطي مع قادة المنطقة نظرا إلى ضرورة بقاء المنطقة ملتزمة بالعملية.

واستجابة لذلك، واستشرافا لعام ٢٠٢٠، يعتزم المبعوث الخاص تكثيف مساعيه الحميدة من خلال الاتصال والاجتماع والتعاطي مع جميع الأطراف المعنية، بما فيها حكومة بوروندي وأحزاب المعارضة، على الصعيد الوطني وفي المنفى، ومع قادة المنطقة والاتحاد الأفريقي والجهات الضامنة للعملية، بما في ذلك جنوب أفريقيا وبلدان أخرى، من أجل كفاءة عملية سياسية شاملة وتعزيز الدعم المقدم من المنطقة.

النتيجة والأدلة

ومن المتوقع أن تسهم المنجزات المستهدفة في تحقيق النتيجة، وهي مشاركة الجهات المعنية كافة في عمليات الحوار بين الأطراف البوروندية على نطاق أوسع وضمان الانخراط المستمر لقادة المنطقة الذي تشتد الحاجة إليه دعماً للجهود التي يبذلها وسيط جماعة شرق أفريقيا في سبيل تحقيق سلام دائم في بوروندي.

وستشمل الأدلة التي تثبت هذه النتيجة، إذا ما تحققت، وضع خارطة طريق توافقية في عام ٢٠١٩ وتوقيع كل من حكومة بوروندي والمعارضة عليها وتنفيذها بالكامل تمهيدا لإجراء انتخابات ديمقراطية ذات مصداقية في عام ٢٠٢٠. وسوف تثبت النتيجة، إذا ما تحققت، التقدم المحرز في عام ٢٠٢٠ نحو بلوغ الهدف بشكل جماعي.

مقاييس الأداء

٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨
تنفيذ خارطة الطريق التوافقية من أجل انتخابات ديمقراطية ذات مصداقية في عام ٢٠٢٠	وضع خارطة طريق توافقية وحيدة لانتخابات عام ٢٠٢٠ وتوقيع جميع الأطراف عليها	قيام الأطراف بتقديم خرائط طرق مختلفة لانتخابات عام ٢٠٢٠ إلى الميسر

٢٧٠ - وسيواصل المكتب الاسترشاد بجميع الولايات المنوطة به، التي توفر الإطار التشريعي لمنجزاته المستهدفة.

٥ - المنجزات المستهدفة للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٠

٢٧١ - يعرض الجدول ٢٩ قائمة بجميع المنجزات المستهدفة التي أسهمت ومن المتوقع أن تسهم في بلوغ الهدف المذكور أعلاه، مصنفة حسب الفئة والفئة الفرعية، للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٠.

الجدول ٢٩

المنجزات المستهدفة للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٠، مصنفة حسب الفئة والفئة الفرعية

المقررة لعام ٢٠١٨	المقررة لعام ٢٠١٨	المقررة لعام ٢٠١٩	المقررة لعام ٢٠٢٠
المنجزات المستهدفة المعدودة			
ألف - تيسير عمل الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء			
٤	٢	٤	٤
وثائق الهيئات التداولية (عدد الوثائق)			
٤	٤	٤	٤
الخدمات الفنية المقدمة للاجتماعات (عدد الاجتماعات التي يدوم كل منها ثلاث ساعات)			
المنجزات المستهدفة غير المعدودة			
جيم - المنجزات المستهدفة الفنية			
المساعي الحميدة			
التشاور والمشورة والدعوة			

٦ - أهم الفروق النسبية في المنجزات المستهدفة

الفروق بين الأرقام الفعلية والأرقام المقررة في عام ٢٠١٨

٢٧٢ - يعزى الفرق في بند وثائق الهيئات التداولية إلى انخفاض اجتماعات مجلس الأمن عما كان متوقعا، إذ لم يطلب المجلس سوى اثنين من تقارير الأمين العام، مقابل التقارير الأربعة التي كانت متوقعة.

باء - الاحتياجات المقترحة من الموارد المتصلة بالوظائف والموارد غير المتصلة بالوظائف لعام ٢٠٢٠

الاحتياجات من الموارد (الميزانية العادية)

الجدول ٣٠

الموارد المالية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الفرق	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨		
مجموع الاحتياجات الزيادة/(النقصان) لعام ٢٠٢٠ مقابل عام ٢٠١٩		الاعتمادات	النفقات		
(٢) - (٣) = (٥)	(٤)	(٣)	(٢)	(١)	
				فئة الإنفاق	
-	-	-	-	تكاليف الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة	
٣٤٩,٢	-	٤٣٤٠,٦	٣٩٩١,٤	٤٢٦٩,٥	تكاليف الموظفين المدنيين
(١٢٠,٠)	-	٢٨٩٦,٤	٣٠١٦,٤	٢٣١٤,١	التكاليف التشغيلية
٢٢٩,٢	-	٧٢٣٧,٠	٧٠٠٧,٨	٦٥٨٣,٦	المجموع (بعد خصم الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين)

الجدول ٣١

الوظائف

الموظفون الوطنيون	فئة الخدمات العامة والفئات المتصلة بها	الفئة الفنية والفئات العليا												
ممتنعون	فئة مجموع الموظفين	المجموع	١-مد	٢-مد	٣-مد	٤-مد	٥-مد	٦-مد	٧-مد	٨-مد	٩-مد	١٠-مد	١١-مد	١٢-مد
الوطنيون	الخدمات العامة	الخدمات الميدانية/الخدمات الوظيفية الفنية الرتبة الأمم المتحدة	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠	١١	١٢
٣٠	٢٣	١٥	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠	١١	١٢
٣٠	٢٣	١٥	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠	١١	١٢
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-

المختصرات: أ ع م = أمين عام مساعد؛ و أ ع = وكيل أمين عام.

(أ) من الرتب الأخرى، ما لم يُنصّ على خلاف ذلك.

- ٢٧٣ - وتبلغ الاحتياجات المقترحة من الموارد لمكتب المبعوث الخاص للأمين العام إلى بوروندي لعام ٢٠٢٠ ما قدره ٢٣٧ ٠٠٠ دولار (بعد خصم الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين) وستغطي تكاليف المرتبات والتكاليف العامة للموظفين (٣٤٠ ٦٠٠ دولار) اللازمة لاستمرار تمويل ٣٠ وظيفة مدنية (١ وكيل أمين عام على أساس فترة الاستخدام الفعلي، و ١ مد-٢، و ٢ مد-١، و ٤ ف-٥، و ٥ ف-٤، و ٢ ف-٣، و ٧ وظائف من فئة الخدمة الميدانية، ووظيفة واحدة من فئة الخدمات العامة، ووظيفتان من الفئة الفنية الوطنية، و ٥ وظائف من الرتبة المحلية)، فضلا عن التكاليف التشغيلية (٢ ٨٩٦ ٤٠٠ دولار)، التي تشمل تكاليف الخبراء الاستشاريين والخدمات الاستشارية (٦٩ ٥٠٠ دولار)، والسفر في مهام رسمية (٤٤٩ ٦٠٠ دولار)، والمرافق والهياكل الأساسية (١ ٤٢٤ ٥٠٠ دولار)، والنقل البري (١١٧ ٩٠٠ دولار)، وتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات (٤٩٢ ٦٠٠ دولار)، والخدمات الطبية (٥٦ ٩٠٠ دولار)، واللوازم والخدمات والمعدات الأخرى (٢٨٥ ٤٠٠ دولار).
- ٢٧٤ - ويُقترح أن يظل عدد الوظائف ورتبها في مكتب المبعوث الخاص بلا تغيير في عام ٢٠٢٠. وتُطبق معدل شغور قدره ١٧,٠ في المائة على الوظائف الدولية، بينما طبق افتراض الشغل الكامل على الوظائف الوطنية.
- ٢٧٥ - ويعزى الفرق (الزيادة) بين الموارد المقترحة لعام ٢٠٢٠ والميزانية المعتمدة لعام ٢٠١٩ أساسا إلى زيادة الاحتياجات المتعلقة بتكاليف الموظفين المدنيين الناجمة عن انخفاض معدل الشواغر للوظائف الدولية وافتراض الشغل الكامل للوظائف الوطنية وارتفاع النسب المئوية للتكاليف العامة للموظفين فيما يتعلق بالوظائف الدولية والوطنية.

الموارد الخارجة عن الميزانية

- ٢٧٦ - لم تتوافر أي موارد خارجة عن الميزانية في عام ٢٠١٩، ولا يُتوقع أن تتوافر للمكتب في عام ٢٠٢٠.

١١ - مكتب المبعوثة الخاصة للأمين العام إلى ميانمار

(١٠٧٣٠٠٠ دولار)



تصدير

عندما طُلب مني أن أتولى مهمة المبعوثة الخاصة للأمين العام إلى ميانمار، استجبت على الفور. لماذا؟ لأنني كنت أعتقد أن بإمكانني أن أساعد في دعم حكومة ميانمار وشعبها في سعيهما إلى بناء بلد يسوده السلام والازدهار وتُكفل فيه حماية حقوق الإنسان وتعزيزها. وفي الوقت نفسه، كنت أدرك تماما التحديات المتعددة الأبعاد التي تواجه البلد. فلن مرت ميانمار بتحول كبير نحو الديمقراطية، لا سيما خلال انتخابات عام ٢٠١٥، فقد تجددت التوترات في ولاية راخين في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦ وآب/أغسطس ٢٠١٧ وتفاقت لتصبح واحدة من أكبر أزمات اللاجئين، نُجمت عنها آثار إقليمية. ويجب أن يتمكن اللاجئون في بنغلاديش من ممارسة حقهم في العودة الآمنة والطوعية والكرامة إلى مناطقهم الأصلية أو المناطق التي يجتارونها. وفي هذه الأثناء، فإن المصالحة الوطنية، التي تتوقف على عملية السلام بين الحكومة والمنظمات العرقية المسلحة، تزداد هشاشة وتشوبها اشتباكات متكررة. ولا بد من زيادة الاستثمار المحلي والأجنبي في ميانمار، بالنظر إلى أن البلد في حاجة ماسة إلى التنمية الشاملة للجميع والمساءلة وسيادة القانون. وسأواصل العمل على جميع هذه العناصر، التي هي جزء من الولاية الموكلة إلي.

ومنذ أن توليت المنصب في أيار/مايو ٢٠١٨، قمت بزيارة ميانمار ست مرات وبنغلاديش أربع مرات، فضلا عن عواصم الدول الأعضاء الرئيسية المهتمة بالمسألة. وفي إطار ولاية المساعي الحميدة، سأواصل أداء دور الجسر بين مختلف الجهات الفاعلة داخل ميانمار، وبين ميانمار وبنغلاديش، وبين ميانمار ومنظومة الأمم المتحدة ككل، وبين ميانمار والمجتمع الدولي بأسره. وأود أيضا أن أضيف أن الأمم المتحدة قد سمحت، للمرة الأولى في تاريخها، بإنشاء وجود رسمي لمساعيها الحميدة داخل ميانمار. فما انفك مكثي يعمل في ناي بي تاو منذ أواخر عام ٢٠١٨ ويتعامل بشكل وثيق مع جميع الأطراف في العاصمة يانغون وفي ولاية راخين وفي أماكن أخرى بجميع أنحاء البلد.

فقد ذهبت إلى مناطق مختلفة من ميانمار، بما فيها ولاية راخين وولاية كاشين، وإلى المخيم الكبير للاجئين في كوكس بازار، بنغلاديش. وفي هذه الأماكن، التقيت بالعديد من اللاجئين والمشردين داخليا، ولاحظت عن كثب الظروف الصعبة للغاية التي يعيشون فيها. وأبلغني كثير من الروهينغيا في مخيمات المشردين داخليا أن الظروف السائدة في الملاجئ بعيدة عما ينبغي أن تكون عليه، وأن القيود المفروضة على حرية التنقل والحصول على الخدمات الأساسية لا تزال تشكل صعوبة. ولا يمكن تصور قصص وروايات اللاجئين في كوكس بازار، وجددت التزامي بمساعدة المحتاجين. وما برحت أيضا أولى اهتماما كبيرا لحالة النساء والأطفال، لا سيما الفتيات، في هذه الأماكن وغيرها.

وأتيحت لي فرصة لعقد اجتماعات مطولة مع المشردات داخليا في ولايتي كاشين وشان، حيث أوضحن التحديات التي يواجهونها، بما في ذلك العنف الجنساني. ومن الناحية الايجابية، أرى أنه، في الأشهر القليلة الماضية، بدأ عملنا المنسق يسفر عن إحراز تقدم تدريجي وأن سلطات ميانمار بدأت تتخذ خطوات ملموسة.

التحديات هائلة والمسؤوليات التي تقع على عاتقي ثقيلة. ولكنها لا تثبط همتي؛ بل إنني، في الواقع، أشد تصميمًا مما كنت عليه في أيار/مايو ٢٠١٨ على تحقيق الأهداف الواردة في ولايتي، جنبا إلى جنب مع الشركاء في ميانمار والمجتمع الدولي.

(توقيع) كريستين شوانر بورغنر

المبعوثة الخاصة للأمين العام إلى ميانمار

التوجه العام

الولايات والمعلومات الأساسية

٢٧٧ - يتولى مكتب المبعوثة الخاصة للأمين العام إلى ميانمار المسؤولية عن بذل المساعي الحميدة للأمين العام، وعلى سبيل الأولوية، عن تشجيع السلطات في ميانمار على كفالة العودة الآمنة والطوعية والكريمة والمستدامة للاجئين إلى مناطقهم الأصلية. وفي إطار الجهود الرامية إلى المساعدة على تعزيز الحوار السياسي الجامع في عملية السلام، ستسعى المبعوثة الخاصة أيضا إلى تخفيف التوترات والتصدي لمسائل حقوق الإنسان والمسائل الإنسانية الناشئة في المناطق الأخرى التي تقطنها الأقليات العرقية، بما يشمل ولايتي كاشين وشان الشمالية. كما أن تقديم المساعدة على نطاق أوسع من أجل التحول الديمقراطي في ميانمار سيكون جزءا لا يتجزأ من عمل المبعوثة الخاصة. والولاية محددة في قرار الجمعية العامة ٢٤٨/٧٢ المتعلق بحالة حقوق الإنسان في ميانمار.

٢٧٨ - ومر أكثر من سنة ونصف على اندلاع أعمال العنف في ولاية راخين، التي أجبرت مئات الآلاف من الروهينغيا وغيرهم على الفرار من ديارهم، بما في ذلك عبر الحدود إلى بنغلاديش. ولم تجتمع بعد الظروف المؤاتية للعودة الآمنة والطوعية والكريمة والمستدامة للاجئين في كوكس بازار إلى موطنهم الأصلي أو الأماكن التي يختارونها في ميانمار. ومما زاد من صعوبة هذه الجهود الهجمات التي شنّها جيش أركان مؤخرا على قوات الأمن بميانمار والنزاع الذي تلاها بين الجانبين في ولاية راخين الشمالية. ومن شأن عدم التصدي للأسباب الكامنة وراء العنف في ولاية راخين، إطالة أمد الأوضاع المزرية لحوالي مليون لاجئ يعيشون في ظروف مؤقتة دون بوادر أمل تُذكر. وفي الوقت نفسه، لا تزال عملية السلام هشة، ويُتوقع أن تزداد التوترات بين جانبي الحكومة المدني والعسكري قبل الانتخابات العامة في عام ٢٠٢٠. وتواصل لجنة التحقيق المستقلة التي أنشأها البلد بذل الجهود على الصعيد الوطني من أجل ضمان المساءلة.

٢٧٩ - وفي ظل هذه الظروف، لا تزال ميانمار تواجه تحديات أخرى متعددة في المجالات السياسية والإنسانية والقانونية والاقتصادية والاجتماعية وفي مجال حقوق الإنسان، وتظل المساعي الحميدة التي يقوم بها الأمين العام ذات أهمية حاسمة في مساعدة البلد على بناء مستقبل ينعم فيه الجميع بالسلام والرخاء مع حماية حقوق الإنسان وتعزيزها.

المواءمة مع ميثاق الأمم المتحدة وأهداف التنمية المستدامة

٢٨٠ - يسترشد المكتب بالولاية المنوطة به في تحقيق المنجزات المستهدفة ذات الصلة التي تسهم في بلوغ الهدف. ويتواءم هدف البعثة مع مقصد المنظمة المتمثل في حفظ السلم والأمن الدوليين، على النحو المنصوص عليه في المادة ١ من ميثاق الأمم المتحدة. وفي سياق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وفي سياق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، يجد هذا المقصد تجسيدا له في أهداف التنمية المستدامة. وهناك توافم بين الهدف، وبالتالي المنجزات المستهدفة، وعدد من أهداف التنمية المستدامة على النحو المبين في الفقرتين ٢٩٢ و ٢٩٣.

التطورات الأخيرة

٢٨١ - عقدت الجولة الثالثة لمؤتمر بانغونغ للقرن الحادي والعشرين في تموز/يوليه ٢٠١٨ بمشاركة ممثلي حكومة ميانمار والمنظمات العرقية المسلحة. وكان الهدف من المؤتمر توحيد جميع القوميات العرقية، والعمل على بناء ميانمار الديمقراطية والاتحادية من خلال الحوار. ومن المنظمات العرقية المسلحة السبع عشرة التي حضرت هذا المؤتمر المنظمات العشر الموقعة على اتفاق وقف إطلاق النار على الصعيد الوطني المؤرخ ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥ و ٧ منظمات أخرى غير موقعة. وفي اليوم الأخير من المؤتمر، وافقت اللجنة المشتركة المعنية بالحوار بشأن تحقيق السلام على ١٤ مبدأ تمهيدا لإدراجها في اتفاق سلام

للاتحاد، وبذلك بلغ مجموع المبادئ المتفق عليها ٥١. وتتعلق ٧ من المبادئ — ١٤ بالمسائل الاجتماعية و ٤ منها بالترتيبات السياسية و ٢ بالأراضي والبيئة ويركز واحد منها على الاقتصاد. ويمكن لمنظومة الأمم المتحدة، بفضل الميزات النسبية المختلفة التي تتمتع بها أن تقدم المساعدة التقنية في هذه المجالات، ويمكن للمبعوثة الخاصة، من خلال العمل المستمر، أن تساعد على تيسير هذا الدعم. وفي عام ٢٠١٨، واصلت الحكومة التواصل مع المنظمات العرقية المسلحة غير الموقعة على اتفاق وقف إطلاق النار على الصعيد الوطني، من أجل ضمها إلى العملية. وأعلن مكتب القائد الأعلى لخدمات الدفاع عن وقف إطلاق النار من ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨ إلى ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٩، بهدف الإفساح في المجال أمام إجراء محادثات السلام والمصالحة الوطنية مع جميع المنظمات العرقية المسلحة، بما في ذلك المنظمات غير الموقعة على اتفاق وقف إطلاق النار على الصعيد الوطني. بيد أن القتال استمر في مناطق إثنية مختلفة.

٢٨٢ - وفي ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، وفي أعقاب الاجتماع الثالث للفرق العامل المشترك بين ميانمار وبنغلاديش، أُعلن أن عملية الإعادة إلى الوطن لحوالي ٢٢٦٠ لاجئا، أو لـ ١٥٠ لاجئا كل يوم، ستبدأ في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨. وفي ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر، جمعت حكومة بنغلاديش حافلات في مخيمات كوكس بازار اللاجئين لنقل الدفعة الأولى من العائدين إلى الحدود. غير أنه تعذر المضي قدما في عملية العودة، حيث أعرب اللاجئون عن مخاوفهم إزاء الظروف السائدة في ميانمار. وفي أحد المخيمات المجاورة، نظم اللاجئون احتجاجات ضد العودة القسرية. وكما ذكر أعلاه، زاد العنف المستمر من تعقيد احتمالات العودة الكريمة والأمنة والطوعية والمستدامة للاجئين إلى ولاية راخين. وفيما يخص اللاجئين في بنغلاديش، فإن المعرفة بوجود الأمم المتحدة مع شركائها في مناطقهم الأصلية ستشكل حافزا إيجابيا لعودتهم. وعند البحث عن حلول دائمة للنازحين داخل ميانمار، من الأهمية بمكان أن تعالج، في إطار الجهود الإيجابية الحالية التي تبذلها ميانمار لصياغة استراتيجية وطنية بشأن إغلاق مخيمات المشردين داخليا، المسائل الأساسية في راخين، بما في ذلك قضية الجنسية واستعادة حرية التنقل. وحتى قبل اندلاع القتال مع جيش أركان، كان من الصعب الوصول إلى اللاجئين. فلم يكن كافيا تنفيذ مذكرة التفاهم الثلاثية المؤرخة ٦ حزيران/يونيه ٢٠١٨ بين ميانمار والبرنامج الإنمائي ومفوضية حقوق الإنسان لدعم تهيئة الظروف الملائمة لعودة اللاجئين من بنغلاديش. ويجب تحسین ذلك من أجل التصدي لهشاشة وضع جميع الطوائف في راخين. وسيكون أي تكامل، لا سيما على المستوى الإقليمي، من جانب رابطة أمم جنوب شرق آسيا، لدعم الجهود الثنائية بين ميانمار وبنغلاديش، ذا أهمية حاسمة. ودعما لهذا التكامل، واصلت المبعوثة الخاصة التشجيع على زيادة التعاون من جانب ميانمار على تنفيذ جميع توصيات اللجنة الاستشارية لولاية راخين على نحو فعال وشامل. ودعت المبعوثة الخاصة، خلال الزيارات التي قامت بها إلى ميانمار في الفترة المشمولة بالتقرير، إلى دعم حملة "عدم التسامح مطلقا إزاء التمييز" من القمة إلى القاعدة.

٢٨٣ - وفي ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، أُجريت الانتخابات الفرعية الثانية في ظل حكومة الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية ملء ١٣ مقعدا في ٩ ولايات وأقاليم. وأظهرت النتائج الرسمية فوز الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية بثلاثة مقاعد في مجلس نواب الاتحاد (ولايات يانغون وماندالاي وشين) وثلاثة مقاعد في البرلمان الإقليمية (مقاطعات باغو وماندالاي وماغواي). ونجح حزب المعارضة الرئيسي، حزب الوحدة من أجل التضامن والتنمية الذي يدعمه الجيش، في الفوز بمقاعد في البرلمان الإقليمي لكل من ولايتي ساغينغ ويانغون، ومقعد في مجلس شيوخ الاتحاد بولاية كاشين. وحافظت عصابة شان الوطنية من أجل الديمقراطية على مقعدها في ولاية شان، بينما فاز مرشح مستقل بالمقعد البرلماني لبلدة رايندونغ. وقبل الانتخابات العامة في عام ٢٠٢٠، يمكن أن تزداد التوترات بين الحكومة المدنية والجيش، وكذلك بين السلطة المركزية والمناطق الإثنية، إضافة إلى التعقيدات السياسية المحلية. ومن الواضح أن مستشارة الدولة أونغ سان سو تشي تمضي قدما في الإصلاح الديمقراطي على نحو حذر، كما يتضح من الجهود التي بذلتها مؤخرا بخصوص تعديل الدستور. وأكدت المبعوثة الخاصة مرارا في اتصالاتها مع جميع الجهات المعنية على أنه سيكون من الأهمية بمكان معالجة التمييز المؤسسي في المسائل المتعلقة بالإصلاح.

الاستراتيجية والعوامل الخارجية لعام ٢٠٢٠

- ٢٨٤ - في عام ٢٠٢٠، ستواصل المبعوثة الخاصة التشاور على نطاق واسع مع مختلف الجهات المعنية الدولية وتيسير التنسيق لاتباع نهج دولي متسق إزاء أزمة الروهينغيا. وفي سياق تعزيز الحوار بين الطوائف في ولاية راخين، ستواصل المبعوثة الخاصة ومكتبها السعي إلى إحداث تغييرات سياسية تشمل تشريعات لمكافحة خطاب الكراهية والتحرير على العنف. وتستند عودة الروهينغيا من بنغلاديش إلى ميانمار إلى جهود التعمير والمصالحة لصالح جميع الطوائف بطريقة تعزز التماسك الاجتماعي في ولاية راخين. وستكون المساعدة على تعزيز الجهود الوطنية في هذا المجال وستظل جزءاً أساسياً من أنشطة المبعوثة الخاصة.
- ٢٨٥ - وكما ناشد علناً كل من الأمين العام والمبعوثة الخاصة، فإن المساءلة ضرورية لتحقيق مصالحة حقيقية بين جميع الفئات العرقية. وعملت المبعوثة الخاصة مع السلطات للمساعدة على تعزيز مصداقية عملية المساءلة الوطنية، بسبل منها تقديم الدعم التقني الدولي إلى لجنة التحقيق المستقلة التي شكلت على الصعيد الوطني، والتي استجابت لتوصية المبعوثة الخاصة بالتوصية بأن تتعاون مع كيانات الأمم المتحدة المعنية بحقوق الإنسان، مثل مفوضية حقوق الإنسان وبعثة تقصي الحقائق التي تعمل بولاية صادرة عن مجلس حقوق الإنسان وآلية التحقيق المستقلة.
- ٢٨٦ - وللتوصل إلى حل دائم يؤكد القيم المشتركة ويعزز الاحترام المتبادل والكرامة الإنسانية، سيكون من المهم تنفيذ توصيات اللجنة الاستشارية لولاية راخين على النحو المبين أعلاه. ووفقاً لخطة الأمم المتحدة المشتركة لمعالجة الأزمة الإنسانية التي تواجه الروهينغيا في بنغلاديش، هناك أيضاً حاجة ماسة إلى تقديم دعم مستمر للاجئين في بنغلاديش لأن الفشل في هذا المجال يمكن أن يؤدي إلى مزيد من خيبة الأمل وإمكانية تنمية النزعة إلى التشدد. وكما أشارت إليه المبعوثة الخاصة خلال زيارتها الميدانية إلى مخيمات اللاجئين، قد يُعَرَّض ذلك للاجئين أيضاً لمخاطر متعلقة بالحماية، بما في ذلك العنف الجنسي والجنساني والاتجار بالبشر وغير ذلك من أشكال الإيذاء. وتواصل المبعوثة الخاصة التحاور مع السلطات المعنية بشأن إمكانية بذل جهود وقائية.
- ٢٨٧ - وفي سياق المصالحة الوطنية تزداد هشاشة عملية السلام بين حكومة ميانمار والمنظمات العرقية المسلحة بعد بداية حملة عسكرية مكثفة ضد الجماعات المسلحة العرقية، مع تزايد التشرد والتقارير التي تفيد عن حدوث انتهاكات. وأبرز ذلك الحاجة الملحة إلى أن تمارس جميع الأطراف ضبط النفس وتجنب الإجراءات التي يمكن أن تبعد المكاسب الهامة التي تحققت في عملية السلام. وستواصل المبعوثة الخاصة الإعراب عن استعدادها لدعم هذه العملية، واستكشاف دور الأمم المتحدة في عملية السلام مستقبلاً.
- ٢٨٨ - وفيما يتعلق بالعوامل الخارجية، تستند الخطة الشاملة لعام ٢٠٢٠ إلى افتراضَي التخطيط التاليين:
- (أ) أن تبدي القيادة العسكرية، استعدادها لاتخاذ الخطوات اللازمة لتبديد الشواغل الدولية المتعلقة بطائفة الروهينغيا؛
- (ب) أن تظل المصالحة الوطنية في ميانمار متوقفة على نجاح محادثات السلام الجارية على مستويات متعددة مع الأطراف الموقعة وغير الموقعة على الاتفاق.
- ٢٨٩ - ويراعي المكتب المنظور الجنساني في أنشطته التنفيذية ومنجزاته المستهدفة وتناوجه، حسب الاقتضاء. وستبذل جهود لعقد مزيد من الاجتماعات الموسعة مع المشردات داخلياً في ولايات كاشين وبامار وشان من أجل تحسين فهم التحديات الجنسانية المعنية، مثل العنف الجنساني، التي تتفاقم جزئياً بسبب اكتظاظ المخيمات، والتمييز في الأجر للعمالة الظرفية، والحصول على الرعاية الطبية المحددة الموجهة للمرأة والافتقار إلى رعاية الأطفال والأماكن الملائمة للأطفال.
- ٢٩٠ - وفيما يتعلق بالتنسيق والاتصال بين الوكالات، يعمل مكتب المبعوثة الخاصة في تعاون وثيق مع وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها، لا سيما اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، التي تقدم الدعم الإداري أيضاً للمبعوثة

الخاصة. وفي إطار الجهود الرامية إلى إعادة النازحين إلى ديارهم ومعالجة الأسباب الجذرية في ولاية راخين، على وجه الخصوص، سيعمل المكتب بشكل وثيق مع المنسق المقيم في كل من بنغلاديش وميانمار، ومع كيانات منظومة الأمم المتحدة، مثل البرنامج الإنمائي ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية ومفوضية شؤون اللاجئين ومفوضية حقوق الإنسان. كما سيواصل مكتب المبعوثة الخاصة التعاون مع الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح والممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع، في إطار الجهود المشتركة لمساعدة سلطات ميانمار والمحاورين الآخرين على التصدي لهذه المسائل ذات الصلة مثل الأطفال الجنود والعنف الجنسي في حالات النزاع. وستواصل المبعوثة الخاصة العمل بالممارسة الراضخة المتمثلة في التشاور مع فريق الأمم المتحدة القطري عند زيارة ميانمار. وكانت هذه المشاورات المنتظمة، بما في ذلك المشاورات مع كبار مسؤولي الأمم المتحدة الآخرين، تهدف إلى تعزيز الاتساق والتنسيق على نطاق المنظومة.

أنشطة التقييم

٢٩١ - من المقرر إجراء التقييمات الذاتية التالية في عام ٢٠٢٠: تنفيذ تفويض السلطة للبعثات السياسية الخاصة التي تقودها إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام.

ألف - الخطة البرنامجية المقترحة لعام ٢٠٢٠ وأداء البرامج لعام ٢٠١٨



١ - الهدف

٢٩٢ - يتمثل الهدف، الذي يسهم المكتب في تحقيقه، في ضمان عودة آمنة وطوعية وكريمة ومستدامة للروهينغيا اللاجئيين إلى أماكنهم الأصلية أو حسب اختيارهم.

٢ - المواءمة مع أهداف التنمية المستدامة

٢٩٣ - يتواءم الهدف مع الهدف ٥ من أهداف التنمية المستدامة، وهو تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات. وسيسهم إحراز تقدم نحو بلوغه في كفالة مشاركة المرأة مشاركة كاملة وفعالة وتكافؤ الفرص المتاحة لها للقيادة على قدم المساواة مع الرجل على جميع مستويات صنع القرار في الحياة السياسية والاقتصادية والعامة.

٢٩٤ - ويتواءم الهدف أيضا مع الهدف ١٦ من أهداف التنمية المستدامة، وهو التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يُهْمَش فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وإتاحة إمكانية لجوء الجميع إلى القضاء، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات. وسيساعد التقدم المحرز نحو بلوغ الهدف على تعزيز القوانين والسياسات غير التمييزية لتحقيق التنمية المستدامة وإنفاذها.

٣ - أعضاء على إحدى النتائج المحققة في عام ٢٠١٨

نحو تهيئة الظروف المؤاتية للعودة الآمنة والطوعية والكريمة والمستدامة



المبعوثة الخاصة أثناء زيارة ميدانية إلى مخيم للمشردين داخليا في ولاية راخين، حيث تواصلت مع المسلمين الروهينغيا المتضررين من العنف.

المصدر: مكتبة صور الأمم المتحدة

تفاقم التوترات التي تجددت في ولاية راخين في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦ وآب/أغسطس ٢٠١٧ فأصبحت واحدة من أكبر أزمات اللاجئيين، نجمت عنها آثار إقليمية. وفي عام ٢٠١٨، ركزت المبعوثة الخاصة جهودها على عملية العودة وتحسين الظروف وصول المساعدات الإنسانية إلى جميع المناطق المتضررة. فقد وجه كل من المبعوثة الخاصة ومكتبها دعوات متكررة إلى السلطات في ميانمار لإحراز التقدم بشأن ثلاث نقاط هي إنهاء العمليات العسكرية، وإتاحة وصول الدعم الإنساني دون قيود، وكفالة العودة الآمنة والطوعية والكريمة والمستدامة للاجئين إلى مناطقهم الأصلية. ودعت المبعوثة الخاصة إلى اتخاذ خطوات ملموسة من شأنها أن تشيع الثقة في نفوس

اللاجئين للعودة الآمنة والطوعية. وحتى الآن، استجابت السلطات بقبول العديد من اقتراحات المبعوثة الخاصة، بما في ذلك إنشاء هيئة لمراقبة عملية إثبات المواطنة وضمان مزيد من الشفافية في عملية إعلام اللاجئين في بنغلاديش بإمكانية العودة إلى الوطن. وأنشأت السلطات مؤخرا لجنة معنية بالشكاوى والطعون العامة لأغراض عملية إثبات المواطنة. وسيستمر تركيز اتصالات المبعوثة الخاصة على السعي إلى زيادة التعاون من جانب ميانمار على تنفيذ جميع توصيات اللجنة الاستشارية لولاية راخين بطريقة فعالة وكلية.

وعمل المكتب أيضا مع المحاورين في بنغلاديش وميانمار للاتفاق على إطار لإعادة الأشخاص الذين فروا بسبب العنف، وفقا للمعايير الدولية. وسعت المبعوثة الخاصة مرارا إلى إقناع المحاورين في بنغلاديش وميانمار بإشراك مفوضية شؤون اللاجئين في هذه المناقشات.

النتيجة والأدلة

ساهمت المنجزات المستهدفة في تحقيق النتيجة، وهي توقيع مذكرة تفاهم بين البرنامج الإنمائي ومفوضية شؤون اللاجئين وحكومة ميانمار، في ٦ حزيران/يونيه ٢٠١٨. وتشمل الأدلة على النتيجة موافقة الحكومة على السماح بإجراء تقييمات، في مناطق منها ولاية راخين الشمالية، ستقوم بها مفوضية شؤون اللاجئين والبرنامج الإنمائي بموجب مذكرة التفاهم. وفي سياق مذكرة التفاهم مع الحكومة، كان من المقرر أن تقوم مفوضية شؤون اللاجئين والبرنامج الإنمائي بإجراء تقييمات للقرى في ولاية راخين الشمالية في الأماكن التي وافقت عليها الحكومة خلال النصف الثاني من عام ٢٠١٨. غير أن إمكانية الوصول المتاحة لم تكن كافية، وكان يتطلب التواصل المستمر مع السلطات المختصة من أجل تحسينه.

وتثبتت النتيجة التي تحققت التقدم المحرز في عام ٢٠١٨ نحو بلوغ هذا الهدف بشكل جماعي.

٢٩٥ - وتحققت إحدى النتائج المقررة لعام ٢٠١٨، وهي إحراز تقدم في عمليات العودة من بنغلاديش، على نحو ما يدل عليه الاتفاق بين ميانمار ووكالات الأمم المتحدة بشأن ظروف العودة، الذي تم التوقيع عليه، على النحو المبين أعلاه.

٤ - أعضاء على إحدى النتائج المقررة لعام ٢٠٢٠

العودة الآمنة والكرامة والطوعية

في عام ٢٠١٨، لم تجر عملية إعادة اللاجئين من بنغلاديش إلى ميانمار التي كان من المفترض أن تبدأ في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر.

التحدي والاستجابة

يتمثل التحدي، كما أبرزه الروهينغيا اللاجئون أنفسهم والأمن العام والمبعوثة الخاصة، وكما أبرزته الجهات المعنية الرئيسية، بما في ذلك مجلس الأمن والجمعية العامة، في عدم توافر الظروف المؤاتية لهذه العودة.

واستجابة لذلك، واستشرافا لعام ٢٠٢٠، سيتبع المكتب نهجا متعدد الأبعاد، بإشراك جميع الجهات المعنية، لا سيما حكومة ميانمار، لتعزيز التماسك الاجتماعي. ويشمل ذلك الدور المحفز الذي يضطلع به المكتب في تنظيم المناسبات المشتركة بين الأديان في ولاية راخين. وسيشدد المكتب على ضرورة دعم العودة من خلال جهود التعمير والمصالحة لجميع الطوائف على نحو يعزز التماسك الاجتماعي. وفي هذا الصدد، سيعمل المكتب مع الجهات الفاعلة المعنية من المجتمع الدولي لدعم جهود إعادة الإعمار في ولاية راخين. وسيدور الحوار كذلك حول المساءلة من أجل المصالحة الحقيقية والسلامة العامة غير التمييزية لجميع الطوائف. وفي هذا السياق، ستنبذ جهود لتنسيق الجهود الدولية وتعزيز الحوار بين الطوائف في ولاية راخين، وتناول الأبعاد الأخرى لحقوق الإنسان لطائفة الروهينغيا، مثل المسائل المتصلة بوثائق الهوية، وتصاريح العمل، وتسجيل المواليد، بالتشاور مع الحكومة وبالتنسيق مع فريق الأمم المتحدة القطري والمجتمع الدولي ككل.

النتيجة والأدلة

من المتوقع أن تسهم المنجزات المستهدفة في تحقيق النتيجة، وهي تهيئة أنسب وأكثر تمكينا للعودة. وستشمل الأدلة التي تثبت هذه النتيجة، إذا ما تحققت، بداية عملية عودة اللاجئين على نحو سلس ومستدام في بيئة أكثر تمكينا.

وسوف تثبت النتيجة، إذا ما تحققت، التقدم المحرز في عام ٢٠٢٠ نحو بلوغ الهدف بشكل جماعي.

٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨
عودة اللاجئين في بيئة أكثر تمكينا		
تهيئة الظروف المؤاتية لعملية سلسلة للإعادة إلى الوطن		
لم تجر أي عملية إعادة إلى الوطن		

٢٩٦ - وسيواصل المكتب الاسترشاد بجميع الولايات المنوطة به، التي توفر الإطار التشريعي لمنجزاته المستهدفة.

٥ - المنجزات المستهدفة للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٠

٢٩٧ - يعرض الجدول ٣٢ قائمة بجميع المنجزات المستهدفة، التي أسهمت ومن المتوقع أن تسهم في بلوغ الهدف المذكور أعلاه، مصنفة حسب الفئة والفئة الفرعية، للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٠.

الجدول ٣٢

المنجزات المستهدفة للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٠، مصنفة حسب الفئة والفئة الفرعية

المقررة لعام ٢٠١٨	المقررة لعام ٢٠١٨	المقررة لعام ٢٠١٩	المقررة لعام ٢٠٢٠
-------------------	-------------------	-------------------	-------------------

المنجزات المستهدفة المحدودة

ألف - تيسير عمل الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء

وثائق الهيئات التداولية (عدد الوثائق)

١ ١

الخدمات الفنية المقدمة للاجتماعات (عدد الاجتماعات التي يدوم كل منها ثلاث ساعات)

٤ ٤ ٢ ٣

المنجزات المستهدفة غير المحدودة

جيم - المنجزات المستهدفة الفنية

المساعي الحميدة

التشاور والمشورة والدعوة

دال - المنجزات المستهدفة في مجال الاتصال

العلاقات الخارجية والعلاقات مع وسائل الإعلام

٦ - أهم الفروق النسبية في المنجزات المستهدفة

الفروق بين الأرقام الفعلية والأرقام المقررة في عام ٢٠١٨

٢٩٨ - يعزى الفرق في بند الخدمات الفنية المقدمة للاجتماعات أساسا إلى جلسة تحاور مقررة مع الجمعية العامة ولم يُطلب عقدها في نهاية المطاف.

باء - الاحتياجات المقترحة من الموارد المتصلة بالوظائف والموارد غير المتصلة بالوظائف لعام ٢٠٢٠

الاحتياجات من الموارد (الميزانية العادية)

الجدول ٣٣

الموارد المالية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الفرق	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨	
الزيادة/(النقصان) لعام ٢٠٢٠ مقابل عام ٢٠١٩	مجموع الاحتياجات غير المتكررة	الاعتمادات	النفقات	فئة الإنفاق
(٥) - (٣) = (٢)	(٤)	(٢)	(١)	
-	-	-	-	تكاليف الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة
(١٣٩,٣)	-	٧٢٢,١	٨٦١,٤	تكاليف الموظفين المدنيين
(٨,٠)	-	٣٥٠,٩	٣٥٨,٩	التكاليف التشغيلية
(١٤٧,٣)	-	١٠٧٣,٠	١٢٢٠,٣	المجموع (بعد خصم الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين) ٥٠٢,٥

الجدول ٣٤

الوظائف

الموظفون الوطنيون	فئة الخدمات العامة والفئات المتصلة بها	الفئة الفنية والفئات العليا											
متطوعو	مجموع الموظفين	المجموع	الخدمة الميدانية/ الخدمات العامة	الوظائف الفنية	الوظائف المدنية	الوظائف المهنية	الوظائف الإدارية	الوظائف الفنية	الوظائف العلمية	الوظائف الفنية	الوظائف العلمية	الوظائف الفنية	الوظائف العلمية
الوظائف المهنية	الوظائف الإدارية	الوظائف الفنية	الوظائف المدنية	الوظائف المهنية	الوظائف الإدارية	الوظائف الفنية	الوظائف العلمية	الوظائف الفنية	الوظائف العلمية	الوظائف الفنية	الوظائف العلمية	الوظائف الفنية	الوظائف العلمية
أ ع م	مد-١	ف-١	ف-٢	ف-٣	ف-٤	ف-٥	ف-٦	ف-٧	ف-٨	ف-٩	ف-١٠	ف-١١	ف-١٢
٥	-	١	-	٤	-	-	٤	-	-	١	١	١	-
٥	-	١	-	٤	-	-	٤	-	-	١	١	١	-
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-

المختصرات: أ ع م = أمين عام مساعد؛ و أ ع = وكيل أمين عام.

(أ) يعمل وكيل الأمين العام بموجب عقد على أساس الوقت الفعلي لممارسة العمل.

٢٩٩ - وتبلغ الاحتياجات من الموارد المقترحة لعام ٢٠٢٠ للمبعوثة الخاصة للأمين العام المعنية ببرنامج ما مقداره ١٠٧٣ ٠٠٠ دولار (بعد خصم الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين) وستغطي تكاليف المرتبات وتكاليف الموظفين العامة (٧٢٢ ١٠٠ دولار) اللازمة لاستمرار تمويل ٥ وظائف (١ وكيل أمين عام، و ١ مد-١ و ١ ف-١ و ١ ف-٥ و ١ ف-٤ ووظيفة واحدة من الرتبة المحلية)، وكذلك التكاليف التشغيلية (٣٥٠ ٩٠٠ دولار) التي تتألف من تكاليف السفر في مهام رسمية (١٨٦ ٩٠٠ دولار)، والمرافق والهياكل الأساسية (٦٤ ٨٠٠ دولار)، والنقل البري (١٢ ٠٠٠ دولار)، وتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات (١٨ ٠٠٠ دولار)، واللوازم والخدمات والمعدات الأخرى (٦٩ ٢٠٠ دولار).

- ٣٠٠ - ويُقترح أن يظل عدد الوظائف ورتبها في مكتب المبعوثة الخاصة بلا تغيير في عام ٢٠٢٠. وطُبق معدل شغور نسبته ٥,٠ في المائة على الوظائف.
- ٣٠١ - ويعزى الفرق (النقصان) بين الموارد المقترحة لعام ٢٠٢٠ والميزانية المعتمدة لعام ٢٠١٩ أساساً إلى تطبيق جداول المرتبات المنقحة وانخفاض النسبة المئوية للتكاليف العامة للموظفين في حساب تكاليف الموظفين الدوليين والفرق في سعر الصرف المعمول به في الأمم المتحدة بين كيات بورما ودولار الولايات المتحدة المطبق على تكاليف الموظفين الوطنيين في ميزانية كل من عامي ٢٠١٩ و ٢٠٢٠.

الموارد الخارجة عن الميزانية

- ٣٠٢ - في عام ٢٠١٩، يتوقع المكتب استخدام موارد خارجة عن الميزانية تقدر بمبلغ ٥٥٨ ٠٠٠ دولار لدعم الأنشطة والمبادرات ذات الصلة الرامية إلى النهوض بتنفيذ قرار الجمعية العامة ٢٦٤/٧٣، بما في ذلك تيسير الحوار بين الطوائف والأديان في ولاية راخين، والمصالحة الوطنية. وحتى الآن، وردت مساهمات من حكومات جمهورية كوريا وسويسرا والنرويج.
- ٣٠٣ - وفي عام ٢٠٢٠، يُتوقع للمكتب موارد خارجة عن الميزانية تقدر بمبلغ ٥٠٠ ٠٠٠ دولار لدعم جهوده الرامية إلى مواصلة توطيد الديمقراطية والنهوض بالعدالة والسلام وحقوق الإنسان.